ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أبريل 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2022

صفحة

• محضر الجلسة رقم 046 ليوم الثلاثاء 28 ذو القعدة 1443 (28 يونيو 2022) 10958

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 047 ليوم الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 (5 يوليوز 2022)..... 10990

صفحة

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

• محضر الجلسة رقم 048 ليوم الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 (5 يوليوز 2022)..... 11013

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

• محضر الجلسة رقم 049 ليوم الثلاثاء 12 ذو الحجة 1443 (12 يوليوز 2022)..... 11022

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية (سؤال لكل فريق ومجموعة).

محضر الجلسة رقم 046

التاريخ: الثلاثاء 28 ذو القعدة 1443 هـ (28 يونيو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا كما أمر والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في معالجة النقط المدرجة في جلسة الأسئلة الشفهية لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 327 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004).

كما أودع السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية مقترح قانون بتتميم الفصل 42 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وأحال مجلس النواب على المجلس مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وتوصل المكتب بخمسة طلبات ترمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم للأسئلة الشفهية كالتالي:

- الأول، حول موضوع: "الارتفاع المهول لأسعار العبور بواسطة العبارات الرابطة بين موانئ جنوب إسبانيا وشمال المغرب المستعملة في عملية "مرحبا لصيف 2022""، تقدم به السيد منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، وقد قبلت الحكومة التجاوب مع الطلب؛

- الثاني، حول موضوع: "تمديد الراحة البيولوجية لصيد الأخطبوط بقطاع الصيد البحري إلى غاية 15 يوليوز"، تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أجابت الحكومة بأنه يتعذر عليها التفاعل مع الطلب؛

- الثالث، حول موضوع: "وضعية عاملات وعمال شركات المناولة، مع اقتراب مناسبة عيد الأضحى المبارك وكذا العطلة الصيفية التي يشتغلون فيها لساعات طوال دون حد أدنى للأجر ودون حماية اجتماعية"، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد أجابت الحكومة بأنه يتعذر عليها التفاعل مع الطلب خلال هذه الجلسة؛

- ثم الرابع، حول موضوع: "الأوضاع المتشنجة داخل الوحدات الخارجية ومركبات الاصطياف والاستجمام التابعة لوزارة العدل وسبل تجاوزها لتمكين المنخرطين وذويهم من قضاء العطل في أجواء هادئة"، تقدم به المستشار المحترم السيد خالد السطي، وقد قبلت الحكومة التجاوب مع الطلب؛

- وأخيرا الخامس، حول موضوع: "إصدار قطاع التنمية المستدامة التابع لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة للتقرير السنوي حول مياه الاستجمام بالشواطئ المغربية برسم سنة 2022"، تقدم به منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، وقد أجابت الحكومة بأنه يتعذر عليها التفاعل مع الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيجيب بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 21 يونيو 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفوية: 51 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 46 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 13 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية حول الأراضي السلالية والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه: "إخراج الأراضي السلالية من وضعية الجمود والمساهمة في الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

تفضل السي الهلالي.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المتخذة من طرف وزارتكم لإخراج الأراضي السلالية من وضعية الجمود ومساهمتها في تعزيز فرص الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه: "التدابير المعتمدة لتعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير المعتمدة لتعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه: "تمكين الفلاحين الصغار من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم القيام بها في إطار تسهيل المساطر القانونية، لتمكين الفلاحين الصغار من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه: "حصيلة إعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من رسوم التحفيظ العقاري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السي شاكر تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنساءلكم على الحصيلة ديال إعفاء الأراضي السلالية الواقعة في نطاق الري من واجبات الرسوم ديال المحافظة العقارية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية للإجابة على هذه الأسئلة المتعلقة بالأراضي السلالية.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توجد أراضي الجماعات السلالية في الوقت الراهن في صلب إشكالية التنمية بالوسط القروي، اعتبارا لأهمية هذه الأراضي ومساحتها واتساع رقعة تواجدها وعدد الساكنة المعنية بها وما يرتبط بها من رهانات اقتصادية واجتماعية وحقوقية وقانونية، غير أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية فرضت إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تؤطر الجماعات السلالية وتدبير ممتلكاتها.

في هذا السياق، وترصيدا لمخرجات الحوار الوطني حول أراضي الجماعات السلالية، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المضمنة في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في "المناظرة الوطنية حول السياسات العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، المنعقدة بمدينة الصخيرات يومي 8 و9 دجنبر 2015، استصدرت وزارة الداخلية ترسانة قانونية تتضمن 3 قوانين صادرة في غشت 2019، وتتضمن:

- القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛

- القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية؛

- والقانون 64.17 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدت عملية إعادة النظر في المنظومة القانونية السالفة الذكر إلى خلق دينامية على مستوى تدبير الأراضي السلالية، تتجلى في إطلاق أوراش هامة أبرزها:

- ورش تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار للاستثمار في المجال الفلاحي، حيث بلغت المساحة الإجمالية المعبأة لحد الآن 55 ألف هكتار؛

- ثم ورش تمليك الأراضي الفلاحية البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية؛

- إضافة، بطبيعة، الحال إلى تسريع وتيرة تمليك الأراضي الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق بالمجان.

وموازاة مع ذلك، تابعت مصالح وزارة الداخلية تحديث آليات التدبير عن طريق إحداث المجالس الإقليمية للوصاية، ورفعت من وثيرة التحفيظ العقاري، إذ وصلت المساحة الإجمالية المحفظة حاليا إلى 5.2 مليون هكتار، مقابل 555 ألف هكتار سنة 2014، وكذا تعميم مبدأ المنافسة للولوج إلى العقارات السلالية لإنجاز مشاريع استثمارية في الميدان الفلاحي عن طريق الكراء بواسطة طلبات العروض.

ولعله من المفيد الإشارة أنه بالموازاة مع ما سبق، فإنه يجري تدبير 6400 ملف يتعلق بأكرية الأراضي الجماعية في مختلف المجالات، منها 4627 يهم الاستثمار في المجال الفلاحي على مساحة تبلغ حوالي 120 ألف هكتار، بالإضافة إلى ضبط وتنظيم المساحات المستغلة من طرف ذوي الحقوق، سواء برسم توزيع الانتفاع بين أعضاء الجماعات السلالية أو برسم الأكرية المنجزة لفائدة أعضاء هذه الجماعات، مما يؤكد بالملموس أن أراضي الجماعات السلالية كانت موضوع حركة دائما، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الحقوقي أو الاجتماعي أو القانوني أو الإداري.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يجب التأكيد في هذا الصدد على أن القوانين الجديدة المؤطرة للأراضي المملوكة للجماعات السلالية قد استحضرت أثناء إعدادها مختلف الأبعاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأرصدة العقارية، حيث أن مسألة الولوج إلى هذه الأراضي أضحت أمرا متاحا للجميع دون تمييز، سواء كانوا أفرادا من الجماعات السلالية لذوي الحقوق أو من المستثمرين، أو كانوا مؤسسات عمومية وفق آليات محددة ومضبوطة، ويتم هذا الولوج من خلال نمطين إثنين:

- الأول، الانتفاع الشخصي والمباشر الممنوح لأعضاء الجماعات السلالية أنفسهم، ذكورا وإناثا، من لدن جماعات نواب أو مندوبين؛

- والثاني يكون عن طريق الكراء بموجب علاقة تعاقدية لمدة معينة قابلة للتجديد بعد موافقة صريحة لنواب الجماعة السلالية المالكة للعقار، ووفق مسطرة قانونية منصوص عليها بالقانون والدوريات الوزارية ودليل كراء الأراضي الجماعية.

كما أن هذا الرصيد العقاري يمكن أن يكون موضوع معاملات عقارية كالتفويت لفائدة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية أو المستثمرين الخواص، بغية توفير الشغل وتنمية الجماعة السلالية المالكة، وإعادة تثمين أملاكها، وخصوصا أعضائها، على تعويضات مناسبة، تعكس القيمة الحقيقية لهذه الأراضي، وكل استغلال أو ولوج أو انتفاع من عقارات جماعة سلالية خارج الأكرية المبرمة بصفة قانونية لا يعتد به ويعتبر غير ذي أثر وتعرض الأطراف لعقوبات إدارية والزجرية التي يحددها القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن صدور المرسوم رقم 2.16.135 الصادر بتاريخ 20 أبريل 2016

والقاضي بإعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من الواجبات والرسوم المتعلقة بالتحفيظ العقاري، قد جاء تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في رسالة جلالته حفظه الله، الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية السالفة الذكر، بغية الرفع من وثيرة تنفيذ مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.69.30، الصادر بتاريخ 25 يوليوز 1969 المتعلق بتمليك الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

ولعل الغرض من صدور المرسوم المذكور لا ينحصر في دعم سياسة الدولة في تعميم التحفيظ فقط، وإنما يهدف إلى إعفاء فئات اجتماعية واسعة من أداء واجبات التحفيظ، بعدما وجدت نفسها غير قادرة على أداء مصاريف إجراءات التحفيظ العقاري، بالإضافة إلى تسريع عملية تمليك القطع الأرضية الفلاحية المستغلة من طرف أعضاء الجماعات السلالية والواقعة داخل المدارات السقوية.

ومن أجل تجويد آليات ومساطر التمليك مع خلق مناخ ملائم لتسريع هته العملية وبلورة تصور عملي وميداني، يضمن الاستقرار بالعقارات الجماعية المستهدفة بعملية التمليك، وبالتالي تحقيق الاستثمارات المرجوة منها، تم استصدار القانون رقم 24.17 السالف الذكر والمتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، ويتعلق الأمر بـ:

- الجماعات السلالية المعنية بورش التمليك وتبلغ 477 جماعة سلالية؛

- المساحة الإجمالية المشمولة بظهير 25 يوليوز 1969 تهم 347.000 هكتار؛

- المساحة الإجمالية المحفظة تبلغ 261.000 هكتار؛

- عدد لوائح ذوي الحقوق والمنشورة بالجريدة الرسمية بلغ 385 لائحة من أصل 477 ما يهم 132.000 فرد؛

- المساحة الإجمالية التي تمت تجزئتها: 81.000 هكتار مقابل 500 هكتار قبل سنة 2016؛

- عدد القطع المحدثة لحد الآن: 5358 قطعة أرضية لما يناهز 10477 من ذوي الحقوق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جواد الهلالي:

تنشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم المقنع، الذي سطر بوضوح إستراتيجية الوزارة لإشراك الأراضي السلالية في التنمية، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي.

ذلك، أن هذه الأراضي تستغل مباشرة من طرف ذوي الحقوق، أفراد الجماعات السلالية، في مجالات متعددة وفق التصور الذي تضمنه الخطاب الملكي السامي، الذي ألقاه صاحب الجلالة حفظه الله، بتاريخ 12 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان، والذي دعا فيه إلى إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لفائدة ذوي الحقوق لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية، على غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري والحد من التجزئة المفرطة بالاستغلالات الفلاحية وربط عملية التمليك بالإنجاز الفعلي للمشروع.

كما لا تفوتني الفرصة أيضا، السيد الوزير المحترم، أن أنوه بمستوى التطور الكبير الذي عرفته هذه الأراضي على مستوى التسيير والاستثمار وكذا الحماية القانونية وتكريس العمل بمبدأ المساواة بين الجنسين، مع منح إمكانية التفويت للخواص والتنصيص على الشراكة أو المبادلة العقارية كوسيلتين من الوسائل الاستثمارية، إلى جانب كل من الكراء والتفويت.

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فإن جهة مراكش- أسفي تتوفر على امتداد جميع عمالاتها وأقاليمها على مساحات هامة من أراضي الجماعات السلالية، والتي تكاد تهيمن على بنية رصيدها العقاري، وبالتالي فإن الإجراءات المتخذة والمستقبلية سيكون لها أثار إيجابية مباشرة على تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين شروط الاستثمار ومناخ الأعمال بها.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ نقدر الخطوات الإيجابية والجريئة التي قطعتموها في هذا الباب، نلتمس منكم مواصلة هذه الجهود من أجل تذليل بعض الصعوبات المتمثلة في تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالتمليك أو الكراء أو التفويت، والتي ستمكن - لا محالة - جهة مراكش– أسفي من التوفر على رصيد عقاري كفيل بتحقيق التنمية المندمجة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم القيم.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما تقوم به وزارة الداخلية من إجراءات وتدابير لتعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، خاصة إذا علمنا أن الرصيد العقاري الجماعي يمتد على مساحة تقدر بنحو 15 مليون هكتار ويأوي ساكنة تقدر بنحو 10 ملايين نسمة.

لذلك، السيد الوزير، فإن هذا الموضوع يتطلب استحضار مضامين الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان، والذي حث فيه جلالته على تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، لذلك أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عمليات التمليك لتشمل الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق، وهذا الأمر بطبيعة الحال يتطلب:

- أولا، تأهيل وإصلاح الإطار القانوني المنظم للجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛

- ثانيا، ضبط وتحفيظ العقارات المعنية من خلال إحصاء العقارات القابلة للتمليك وإعداد التصاميم المتعلقة بها؛

- ثالثا، تعبئة المزيد من العقارات المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي، تستهدف الشباب وذوي الحقوق من أجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي في العالم القروي.

وفي الأخير، فإن هذا الورش يعد من الأوراش الكبرى التي نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن وزارة الداخلية كانت موفقة في تدبيره بشكل جيد، لأنه ساهم من جهة في تحقيق التنمية الاقتصادية والفلاحية ببلادنا، ومن جهة أخرى ضمن حقوق جميع الأطراف.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة دائما في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المداني املوك:

السيد الوزير المحترم،

بدوري أشكركم، السيد الوزير المحترم، على التوضيحات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بالمجهودات التي تبدلونها لتسريع تصفية الوضعية القانونية للأراضي السلالية وتوفير مناخ ملائم لدمج هذه الأراضي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يأخذ بعين الاعتبار مسألة الاستقرار والتماسك الاجتماعي لأعضاء الجماعة السلالية ورافعة للقيمة المضافة الفلاحية على المستوى الاقتصادي.

السيد الوزير،

إن الفلاحين الصغار عموما يعرفون تأخر على مستوى تمكينهم من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي بما يضمن الاحترام والتقدير الواجب لساكنة إقليم تنغير وجهة درعة- تافيلالت من ذوات وذوي الحقوق في الدورة الاقتصادية في إطار المنافسة الشريفة والحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور المغربي.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن هذه المعاناة تتمثل في وجود وعاء عقاري للجماعات السلالية يتم استغلاله من طرف الساكنة القروية، يجدون صعوبات إدارية وقانونية لتوسيع عمليات التمليك، مما يستلزم إعادة هذه الاختلالات والصعوبات بشكل مستعجل للقطع مع العشوائية والسمسرة في استغلال هذه الأراضي السلالية لضمان عدم ضياع حقوق مجموعة من المواطنين المنتسبين إلى هذه الجماعات.

إننا نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار على أهمية تسريع تصفية الوضعية القانونية للأراضي السلالية بإقليم تنغير وجهة درعة- تافيلالت، بما يمكن من جعلها آلية لإدماج هذه الساكنة من ذوات وذوي الحقوق لتعزيز الاستثمار على مستوى القطاع الفلاحي بهذه الجهة.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعوكم إلى مواصلة تفعيل المنظومة القانونية التي عرفتها الجماعات السلالية خلال سنة 2019 من خلال بذل مجهودات مضاعفة في المحاور التالية:

- إعداد نصوص قانونية جديدة تؤطر تبسيط المساطر الإدارية والقانونية لتمكين الفلاحين الصغار من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي، مع ضرورة القطع مع سياسة تخصيص هذا الرصيد العقاري لفائدة مشاريع سكنية، مع الرفع من قيمة المساهمة المالية للوزارة للتعاونيات وحاملي المشاريع والأنشطة المدرة للدخل؛

تسريع معالجة الملفات الخاصة بتفعيل برنامج دعم مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية؛

- تسريع معالجة العمالات والأقاليم لورش تمليك الأراضي البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية، من خلال تتبع عمليات التمليك وتحضير الملفات الإدارية والتقنية التمهيدية ودراستها في أقرب الآجال؛

- تسريع وثيرة إنجاز استراتيجية عمل الوزارة للفترة الممتدة ما بين

20 و24 التي تروم إدماج الجماعات السلالية وذوي الحقوق في مسلسل التنمية وخلق فرص الشغل المحلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد انتهى الوقت.

تفضل واحد 5 ثواني إضافية.. ياالاه.

المستشار السيد المداني املوك:

إننا نعتقد أن معالجة ملف تمكين الفلاحين الصغار من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي له راهنيته، وسيرفع الحيف بجميع تجلياته التي تعانيه ساكنة إقليم تنغير وجهة درعة– تافيلالت، ناهيك عن التجاوزات التي تقع بخصوص الترامي والاستغلال غير القانوني لهذه الأراضي.

ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، أنكم ستبذلون جهدا مقدرا ومهما لحل الإشكاليات التي تحول دون تمكين الفلاحين الصغار من استغلال الأراضي السلالية في المجال الفلاحي بكل حكمة ومسؤولية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا جزيلا.

الكلمة الآن في إطار التعقيب دائما لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في ظل الاهتمام المتزايد الذي يوليه صاحب الجلالة الملك نصره الله، لقضايا المواطنات والمواطنين وجعل رصيد الجماعات السلالية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة وعامل إدماج لذوي الحقوق في هذه الدينامية، هنا، السيد الوزير المحترم، صدر المرسوم رقم 2.16.135، الصادر يوم 20 أبريل 2016 يقضي بإعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من الواجبات المتعلقة بالتحفيظ العقاري.

السيد الوزير المحترم،

هذا المرسوم عندو أهداف رقمية (les objectifs quantitatifs) اللي غادي نعدوها، أولا، المساحة اللي قدرها 346.000 هكتار واللي كيستافدو منها حوالي 120.000 عائلة، ما يعني 1.5 مليون مستفيد ما يعني 522 جماعة سلالية.

السيد الوزير،

الدولة مشكورة على هذا الإعفاء، هنا أسائلكم مرة أخرى، السيد الوزير، أنه بسبب تأخر المحافظين العقاريين عن القيام بهذه العملية، أين وصلتم في تحقيق هذه الأرقام السالفة الذكر؟

هنا، السيد الوزير، غادي نمر للأهداف الكيفية، (les objectifs qualitatifs) كيفما تتعرفو، السيد الوزير، أن التعليمات الملكية كانت واضحة في هذا الصدد، وتتلخص في هدفين أساسيين:

- أولا، أن يتم تمليك الأراضي السلالية بمناطق الري لفائدة ذوي الحقوق؛

- ثانيا، أن يتم التمليك بالمجان.

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، أن كل إعفاء له أهداف مرجوة منه، فأين وصلتم في برنامجكم من تحقيق هاذ الهدفين السالفي الذكر وكذا الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تحسين وتنمية الزراعة وتربية المواشي داخل دوائر الري؛

- التوفر على مؤسسات فلاحية وطنية ومواطنة مهمة؛

- تلافي مساوئ الاستغلال التقليدي المعمول به في الأراضي الجماعية؛

- محاربة مافيا العقار والقطع الأرضية العشوائية، البرارك، السيد الوزير، بالأراضي السلالية.

نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بالتصدي لبعض سلوكيات أعوان السلطة وبعض القياد في موضوع الشواهد الإدارية المزمع تسليمها لذوي الحقوق، لأن هي الأصل في مسطرة التحفيظ المنصوص عليه في المادة 24، هاذيك الشهادة الإدارية هي (la base).

نطالبكم كذلك بتبسيط المساطر، المحافظين خصهم يبسطو المساطر وتسريع مطالب التحفيظ، مرورا بملف التقنيين، دفتر التحملات، استصدار رقم عقاري أُم، وصولا إلى الرسم العقاري بعد التقسيم في اسم المستفيد وكذا تتبع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا.

إذن رد السيد الوزير على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

بعجالة، باش نلخص أهم ما جاء في الترسانة القانونية اللي تم الصادقة عليها في غشت 2019، واللي تنعرفو كاملين جات باش تغير واحد مجموعة القوانين اللي التاريخ ديالها تيعود إلى 1919، يعني قرن اللي بقينا خدامين بها لمدة 100 سنة، واللي تبدلو في 2019.

والهدف منهم نلخصو بشكل بسيط:

أولا، الأراضي السلالية الحماية ديالها تتولى حماية من جميع المخاطر اللي يمكن تتعلق بها؛

ثانيا، تنحلوها للاستثمار في جميع الميادين اللي عندنا، القوانين القديمة تتمنع أن هاذ الأراضي يتم الاستثمار ديالها بطريقة مباشرة، كان خصنا لابد ندوزو على واحد المجموعة ديال الجماعات الترابية إلى آخره، وكان تيتعقد المسطرة؛

ثالثا، الأراضي اللي هي في محيطات المدن تم التخصيص ديالها، خرجت من الاستثمار الفلاحي، لكن تم التخصيص ديالها للاستثمار غير الفلاحي مباشرة مع الدولة ما شي مع الخواص؛

ورابعا وأخيرا، واللي هي مهمة بزاف، هو أنه الطريقة ديال التسيير ديال هاذ الأراضي ولت واضحة، هذا اللي أعطى لنا أننا المشروع الملكي ديال مليون هكتار من أراضي الجماعات السلالية في الميدان الفلاحي من أجل خلق واحد الطبقة المتوسطة في الميدان الفلاحي في العالم القروي، واللي بدا العمل به.

بطبيعة الحال، الأخ أشار لمجموعة ديال الإشكاليات اللي تطرحو، أهم حاجة بالنسبة لنا أنه هاذ القانون حل لنا الباب لتمليك الأراضي البورية، اللي ما كانتش عندنا، كانت عندنا غير في الأراضي السقوية، واللي غادي نرجع لها بعجالة، حل لنا الباب باش يمكن تمليك الأراضي البورية لذوي الحقوق، وهذا مطلب كان مهم ومطلب أساسي، واللي احنا خدامين فيه.

ثانيا، حل مجال الاستثمار في قطع صغيرة ماشي لازم ولابد من قطع كبيرة.

الإشكالية اللي وقع لنا اليوم في مجال الاستثمار في هاذ الأراضي هو الإشكالية ديال الماء، لأن حين طلبات العروض اللي درنا على الصعيد الوطني كاملين تنطيحو في إشكالية اللي مطروحة لنا اليوم، واللي احنا تنشوفو كيفاش نلقاو لها حلول، وهو قلة الماء الصالح للسقي واللي بطبيعة الحال تيعطل هاذ الاستثمار في هاذ الميادين.

بعجالة، فيما يخص الأراضي السقوية، من 1969 إلى 2014 تقريبا ما تداروالو، من 2014 إلى اليوم من بعد ما تعطات التعليمات بأن يكون التفويت بالمجان والدولة تأخذ على عاتقها جميع المصاريف، العملية غادية على أحسن ما يرام، وفي القريب العاجل، إن شاء الله، غيسمح لنا أننا نعطيو للأراضي لمواليهم فيما يخص الأراضي السقوية للناس ديال الجماعة السلالية المالكة، نعطيو لهم الأراضي ديالهم، إن شاء الله، في القريب العاجل، عندنا مجموعة الأراضي تم التصفية ديالها وتم تحديد اللوائح، وغادي ندوزو، إن شاء الله، نعطيو الأراضي للناس في القريب العاجل إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا على احترام الوقت.

نواصل مع الأسئلة الموجهة دائما لقطاع الداخلية، ولكن هذه المرة حول "تبسيط المساطر الإدارية" والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي، موضوعه طبعا: "تبسيط المساطر الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السي السالك الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية والترجمة الفعلية على أرض الواقع للقانون 55.16.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة، تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السي نور الدين تفضل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتنزيل مضامين القانون رقم 55.19 المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه: "تبسيط المساطر الإدارية لمعالجة بعض اختلالات وضعية عمال الإنعاش الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي خليهن، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لمعالجة بعض اختلالات وضعية عمال الإنعاش الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

رد السيد وزير الداخلية على الأسئلة المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الموجهة للحكومة بمناسبة الذكرى 19 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على عرش أسلافه المنعمين، من أجل العمل على إنجاح ثلاثة أوراش أساسية والمتمثلة في إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري والإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار وبتفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وكذا اعتماد نصوص قانونية تنص، من جهة، على تحديد أجل أقصى شهر لعدد من الإدارات للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل الأجل يعد بمثابة موافقة من قبلها، ومن جهة ثانية على أن لا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى، إذ يرجع للمرافق العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والاستفادة مما توفره المعلوميات والتكنولوجيا الحديثة.

وتنزيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده، الرامية إلى مواصلة تحديث آليات الحكامة، لاسيما عبر التأسيس لعلاقة جديدة بين الإدارة والمرتفقين، مبنية على الثقة والشفافية والتخليق، عملت الحكومة على إعداد قانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020.

وتتمثل أهم مستجدات القانون رقم 55.19 في إرساء مبادئ وقواعد مرجعية لسير عمل المرافق العمومية، التي أضحت تؤطر العلاقة بين الإدارة والمرتفقين، وفق إجراءات ومساطر مدققة كما يلي:

- تكريس الثقة بين المرتفق والإدارة وشفافية وتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية ومراعاة التناسب بين موضوع القرار الإداري والمعلومات والوثائق والمستندات المطلوبة للحصول عليه، فضلا عن تقريب الإدارة من المرتفقين؛

- جرد وتصنيف وتوثيق جميع القرارات الإدارية وتدوينها في مصنفات ونشرها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، وإلزام الإدارات بما يلي:

- عدم مطالبة المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من ملف طلبه للقرار الإداري وكذلك نسخة واحدة من الوثائق والمستندات المكونة لهذا الملف؛

- عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بوثائق أو مستندات إدارية متاحة للعموم ولا تعنيه بصفة شخصية؛

- عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق والمستندات المكونة لملف طلبه؛

- عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بنسخ مطابقة للأصول للوثائق والمستندات المكونة لملف طلبه؛

- تحديد آجال للإدارات للرد على جميع طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية، وتحدد هذه الآجال بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة في مدة أقصاها 60 يوما، غير أن هذه

المدة تقلص إلى 30 يوما كحد أقصى، إذا تعلق الأمر بالقرارات الإدارية الخاصة بإنجاز مشاريع الاستثمار والتي ستحدد بنص تنظيمي؛

- إقرار مبدأ التبادل البيني للوثائق والمستندات من المصالح الإدارية المعنية، واعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انقضاء أجل معالجة الطلبات وتسليم القرارات الإدارية فيما يخص المطالب المحددة بموجب نص تنظيمي.

والجدير بالإشارة إلى أنه منذ دخول القانون لحيز التنفيذ، عملت هذه الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية لتفعيل مضامينه، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- جرد وتصنيف وتوثيق جميع القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصات الجماعات الترابية، (146 مسطرة)، واختصاصات وزارة الداخلية (52 مسطرة) مع نشرها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية؛

- إلغاء مختلف المساطر التي لا تتوفر على سند قانوني، ويتعلق الأمر أساسا بحذف 22 مسطرة، نذكر منها على سبيل المثال، شهادة العزوبية وشهادة الزواج؛

- تطوير المنصات الرقمية لإضفاء الطابع اللامادي على مجموعة من المساطر الإدارية بغرض تبسيطها وتحسين ولوج واستفادة المرتفقين من الخدمات، ويتعلق الأمر أساسا بمنصة "رخص" ومنصة "وثيقة"... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة منكبة حاليا على اتخاذ التدابير التنظيمية اللازمة من أجل تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المذكور والرامي أساسا إلى تفعيل مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة بخصوص بعض المساطر المحددة بموجب نص تنظيمي، وكذا التمكين من تفعيل مبدأ التبادل البيني للوثائق المتوفرة لدى الإدارات، مما يمكن من تبسيط المساطر لصالح المرتفق، وذلك فضلا عن مواصلة العمل على تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي يرمي بدوره إلى تبسيط المساطر وتقريب الإدارة من المرتفقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن نشير إلى أن وزارة الداخلية تحرص كل الحرص على انخراط جميع مصالحها في ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتأهيلها في مسار اعتماد الرقمنة في تدبير شؤونها.

وفي هذا الإطار، تم تزويد تسيير قطاع الإنعاش الذي ينظمه الظهير الشريف رقم 1.61.205 بتاريخ 15 يوليوز 1961 بنظام معلوماتي دقيق لتفعيل ومتابعة تنزيل كل برامجه، هذا بالإضافة إلى إخضاعه لمهام الافتحاص الداخلي، وذلك بهدف عصرنة وتطوير أدائه، ضمانا للنجاعة والحكامة الجيدة، حيث أنه حاليا لا يعرف أي اختلالات إدارية أو تنظيمية.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن للتعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

إذن شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

لا يخفى على الجميع أهمية ودور الإدارة العمومية في التنمية والازدهار، وإذن إصلاحها هو ورش في غاية الأهمية كما جاء في التوصيات والتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في العديد من المناسبات، وتأكيد جلالته على ضرورة إصلاح الإدارة عبر تبسيط المساطر والرفع من المردودية والنجاعة الإدارية.

وكما تعلمون، السيد الوزير، أن الهدف هو تأكيد مكانة المغرب الاقتصادية على المستوى الإفريقي والعالمي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بعد إزالة عائق تعقيد المساطر الإدارية.

ومنذ دخول القانون 55.19 حيز التنفيذ، تحققت العديد من مقتضياته، خاصة في مجال رقمنة الخدمات العمومية، وأسوق هنا مثلا منصة "رخصتي" التي نعتبرها في الفريق الاشتراكي تجربة ناجحة ونثمنها عاليا، خاصة في مجال التعمير، وندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى الإسراع في توسيع خدمات هته المنصة لتشمل الرخص التجارية والمهنية للجماعات الترابية.

والملاحظ أن جل الإدارات العمومية، إن لم نقل كلها، لا تعمل بهذه المقتضيات القانونية، وتطالب المرتفقين والمستثمرين بوثائق هم معفيون منها بقوة القانون، وبالتالي فهي تسير عكس سياسة الحكومة في إطار تبسيط المساطر الإدارية.

ومن جهة ثانية، نجد أن نشر بعض النصوص التنظيمية للقانون 55.19 لازال غير مقيد بآجال على غرار المواد 27 و19 و5 من خلال المادة 33 التي ألزمت نشر جل هته النصوص في أجل أقصاه ستة أشهر، الأمر الذي من شأنه تعطيل تفعيل بعض مقتضيات هذا القانون.

ورغم ما تقوم به وزارتكم من خطوات ناجحة في تنزيل هذا القانون، لا يزال يحتاج إلى مزيد من المجهودات على عدة مستويات كالتكوين وتأهيل الموارد البشرية بالكفاءات اللازمة على مستوى الإدارات، وكذلك مد الجماعات الترابية والإدارية المحلية ببرامج وتطبيقات وتجهيزات معلوماتية موحدة، سواء في مجال التدبير أو مجال الخدمات المقدمة للمرتفقين.

ونحن في الفريق الاشتراكي ننتظر بفارغ الصبر تقرير اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حول مدى التنزيل الشامل لمضامين القانون 55.19 على أرض الواقع.

وشكرا معالي الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لا يمكننا في البداية إلا التنويه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارة الداخلية بمختلف مصالحها المركزية والترابية، من أجل تحديث أساليب عملها لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أمام المواطن والمستثمر والمقاولة على حد سواء.

ويهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التذكير بأن موضوع العلاقة ما بين الإدارة والمواطن حظي بعناية خاصة في مختلف الخطب الملكية منذ تولي جلالة الملك عرش أسلافه المنعمين، وهو الأمر الذي انطلق منذ دعوة جلالته إلى اعتماد مفهوم جديد للسلطة.

إن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن ثمة تطورات مهمة وإيجابية عرفتها العلاقة ما بين الإدارة ومرتفقيها، خصوصا بعد صدور ميثاق المرافق العمومية وقانون تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية.

السيد الوزير،

إن أحد المداخل الجوهرية للمضي قدما وبالسرعة المطلوبة في ورش تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية هو الرقمنة، لأن المرافق العمومية اليوم أصبحت مطالبة بالانتقال إلى الرقمنة في التواصل مع المواطنين، ولأن الرقمنة تضمن الشفافية والسرعة وتحفظ للمواطن حقه في متابعة أغراضه دون عناء أو مشقة.

إن تبسيط المساطر الإدارية ليست موضوعا قطاعيا، لأن جميع الوزارات والمؤسسات والجماعات الترابية، مدعوة إلى اتخاذ كل التدابير للإعمال السليم لمقتضيات القانون رقم 55.19 بما يضمن حسن تحقيق المقاصد التي توخاها المشرع منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا.

لا شك أن ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية يشكل مدخلا حقيقيا للتأسيس لخدمة عمومية وشمولية ذات جودة تلبي تطلعات المواطنين في حسن استقبالهم وإرشادهم إلى المصالح المعنية وقضاء حاجياتهم الإدارية في أحسن الظروف، وبالتالي إعادة الثقة للمواطنين في المرفق العمومي.

وعلى الرغم من المجهودات الهامة التي بذلتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة على المستوى القانوني، من خلال:

- إصدار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية ومراسيمه التطبيقية؛

- خلق اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- وإحداث البوابة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، "إدارتي"؛

- حذف أزيد من 20 شهادة إدارية.

إلا أن جعل هذه الإجراءات أمرا واقعا لازال يصطدم بالعديد من المعيقات، السيد الوزير، وخاصة على مستوى بعض الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، حيث تستمر بعض الإشكالات كالتالي:

- عدم تعميم فضاءات الاستقبال؛

- نقص في الأعوان المكلفين بإرشاد المرتفقين.

مما يؤثر سلبا على هذه الإجراءات القانونية المتخذة ويخلق حالات توتر مع المرتفقين.

ويرجع السبب الرئيسي في هذا الوضع إلى ضعف الإمكانيات المادية للعديد من الجماعات الترابية، عدم مواكبتها في إعداد مصنفاتها للقرارات الإدارية، وضعف برامج لتكوين العنصر البشري.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ونحن نؤكد على أهمية الترسانة القانونية التي باتت تتوفر عليها بلادنا في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أن تنزيلها على أرض الواقع يمر عبر مواكبتها بإجراءات عمليات من قبيل:

- ضمان انخراط واسع وحقيقي للعاملين بالقطاع العام، لذلك وجب استحضار دعم العنصر البشري، الذي يبقى العامل الأساسي في إنجاح هذا الورش الإصلاحي؛

- ثانيا، إرساء دعائم منظومة جديدة للاستقبال تقوم على مبادئ توحيد المكاتب وضمان الجودة وتحقيق الفعالية والشفافية؛

- ومواصلة تطوير تجربة مراكز الاستقبال النموذجية وتعميمها على باقي الإدارات والمؤسسات العمومية؛

- وأخيرا، تكثيف الجهود من أجل تطوير وتحديث المنظومة الرقمية ببلادنا والعمل على إرساء إدارة رقمية وتوفير وتدبير رقمي يتماشى وتطوير الحاجيات والمستجدات المرتبطة بهذا المجال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

يعتبر عمال الإنعاش الوطني فئة من الشغيلة غير المؤطرة قانونا، فلا هي خاضعة لمقتضيات مدونة الشغل ولا قانون الوظيفة العمومية، فمن ضمن هذه الفئة من العمال من قضى 40 عاما بالعمل في الإدارات العمومية بأجرة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 2000 درهما وأغلبهم لا تتجاوز 1500 درهم أجورهم، وهو مبلغ يعد دون الحد الأدنى للأجور، مما يعد خرقا سافرا للقانون.

وتظل هذه الفئة من العمال غير المتمتعة بحقوقهم الاجتماعية، كالحق في المعاش وفي التعويضات العائلية والتغطية الصحية، بل ومن أبسط الحقوق المضمونة بموجب مدونة الشغل والتشريع الاجتماعي، كالحق في العطلة السنوية مثلا، علاوة على كونها لا تتمتع بالزيادة في الأجر، حماية لقدرتها الشرائية أمام لهيب الأسعار وتكرار الزيادات المفرطة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة وفي هذا الظرف الصعب بالذات الذي تعيشه بلادنا جراء تداعيات جائحة كورونا.

إن هذه الفئة من العمال هي التي يقوم عليها نشاط الإدارات العمومية بشكل يومي، فبالإضافة إلى مهامها الجبارة في أشغال النظافة وكافة الأوراش الأخرى التي تتطلب اليد العاملة بوزارة التجهيز والفلاحة، فهي يعتمد عليها لسد الخصاص من الموارد البشرية بمختلف الإدارات العمومية كقطاعات الصحة والتعليم ودور الثقافة ومصالح وزارة العدل والمصالح الإدارية للجماعات الترابية، فبواسطة هذه الفئة تتم التغطية والتستر على تفشي الظاهرة المشينة التي أصبحت تسم الإدارة المغربية والمسماة "الموظفين الأشباح".

إن عمال الإنعاش الوطني هم أصحاب الحق ولجوا الإدارات العمومية والمرافق العامة وفق ومساطر مجحفة، جعلت منهم عاملات وعمال يقومون بأشغال شاقة، ويساهمون في تسيير مرافق إدارية هامة كالمالية والعدل الجماعات الترابية، ويوجدون يوميا في المواجهة لخدمة المرتفقين، ولكن تعامل مشغلهم الذي هو الدولة في شخص المديرية العامة التابعة لوزارة الداخلية، مندوبيات متفرقة عبر ربوع المملكة، ينأى للأسف عن احترام المواثيق الدولية والتشريعات الاجتماعية الضامنة لحقوق العمال.

إن الحكومة مطالبة اليوم بطي هذا الملف بشكل يضمن الحق في الشغل الكريم والحق في حياة كريمة، ورفع الحيف والتهميش عن هذه الفئة من الشغيلة المغربية التي تؤدي مهام طلائعية في المجتمع كما برهنوا على ذلك إبان مواجهة جائحة كورونا تماشيا مع شعار الدولة، "الدولة الاجتماعية" التي رفعته الحكومة.

السيد الوزير،

ندعوكم إلى إيجاد آليات استعجالية لتعويض عمال الإنعاش الوطني المتوفين لتعويضهم بأحد ذوي الحقوق في ظل غياب قانون يمكنهم من معاش الوفاة، ونتيجة لارتفاع الأسعار، فإن الحكومة، السيد الوزير، مطالبة بفتح حوار جدي ومسؤول مع ممثلي الشغيلات، شغيلة عمال وعاملات الإنعاش الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

الهدف ديال القانون 55.19 باش نتفاهمو عليه أساسي لأنه جا تيحفظ لك واحد منظومة كان فيها جمود منذ القدم، باش ما نقولوش دائما.

ومع البداية التنفيذ ديال هاذ القانون، المساطر الإدارية في الإدارات العمومية بصفة عامة عرفت واحد النوع ديال الحركية، بطبيعة الحال من حكومة من إدارة ما عندهاش عصا سحرية باش تبدل طريقة العمل اللي كانت لمدة عقود بين ليلة وضحاها، تيطلب منا مجهود جبار، باش العقليات وطريقة التعامل العقلي تتغير، واحنا غادين فيها لأن هاذ القانون 55.19 جا بالموازاة مع الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، والهدف منه أننا نوجدو الآليات اللي كتصالح المرتفق مع الإدارة.

كاين مجموعة ديال المراسيم اللي هي غادي تدوز إن شاء الله في الأسابيع المقبلة باش ما نقولش في الأيام المقبلة واللي غادي تسهل تنزيل ديال هاذ القانون، لأن احنا كاملين بنا المرتفقين كنتسناو قوانين أهم قانون تنتسناوه هو السكوت (silence vaut accord) يعني سكوت علامة الموافقة، هذا راه خدامين فيه إن شاء الله وداخل في القريب العاجل لأنه هو اللي المغاربة تيتسناو، لأن مجموعة ديالنا هو اللي غيغير بطريقة جذرية تعامل الإدارة مع المرتفقين.

المراسيم موجودة راه غيتم التدارس ديالها إن شاء الله في القريب العاجل واللي غتسرع من وثيرة ديال تنزيل القانون ديال 55.19.

لكن، بصفة عامة اللي يمكن لنا نقولو هو هاذ القانون اللي تدار اليوم واللي لأول مرة في الإدارة المغربية تمكنا من جرد جميع المساطر وجميع الأوراق اللي تم الاعتماد ديالها اللي ما كانوش معروفين، لقينا شي حوايج اللي زعما مجموعة وليني ما قلناش حتى واحد ما عارف الأصل ديالهم منين جايين واللي تم الحذف ديالو.

الإدارة المغربية غادية في طرق تطور ديالها وغادية في الطريق الصحيح إن شاء الله والهدف أننا نوصلو لهاذ النتائج المتوخاة في القريب العاجل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل الآن للأسئلة الموجهة للقطاع، والتي تُعنى بالمالية المحلية والتي تجمعها وحدة الموضوع أيضا، والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه: "المالية المحلية".

السي يونس تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت المالية المحلية تطورا مهما في بلادنا في العقد الأخير، لا في إطارها القانوني ولا من حيث الوظائف والأدوار المخولة للجماعات الترابية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، على الإجراءات المتخذة من أجل الارتقاء بالتدبير المالي المحلي من أجل تنويع موارده ونجاعة توظيفه التنموي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه: "إشكالية "الباقي استخلاصه" بالنسبة للجماعات المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي الخليل، تفضل.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

تعاني الجماعات المحلية من إشكالية تحصيل "الباقي استخلاصه"، حيث يزداد حجمها سنة بعد أخرى، حتى أضحت المعضلة تتسبب في تقلص موارد الجماعات المحلية.

ونظرا للانعكاسات السلبية لهته الظاهرة على الوضعية المالية للجماعات، فإننا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي المقاربة التدبيرية المقترحة من طرف وزارتكم من أجل تجاوز إشكالية "الباقي استخلاصه"؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه: "إصلاح منظومة النظام الجبائي المحلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي الطيب، تفضل.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة

من أجل إصلاح منظومة الجبايات المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمالية المحلية.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار سعيها الدائم للارتقاء بتدبير المالية المحلية وتنويع مداخيلها، عملت وزارة الداخلية على اعتماد مجموعة من الإجراءات القانونية والتدبيرية، يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

بالنسبة للإجراءات القانونية:

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، فيما يتعلق بإعادة توزيع مهام الإدارة من خلال إسناد تدبير الرسم المهني إلى المديرية العامة للضرائب وتدبير كل من رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية إلى الخزينة العامة للمملكة؛

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالأتاوى والأجور عن الخدمات المقدمة والغرامات المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، وذلك من أجل تعويض القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، وذلك بهدف تنمية المداخيل الذاتية للجماعات الترابية.

بالنسبة للإجراءات التدبيرية:

- اعتماد نظامين معلوماتيين مندمجين لتدبير مداخيل الجبايات الجماعية الترابية (GIR-CT[1]) ونفقات الجماعات الترابية (GID[2])؛

- تحسين عملية تحصيل الرسوم الترابية على إثر الرفع من الحد الأدنى لإصدار وأداء الرسوم من 100 إلى 200 درهم بالنسبة لكل من الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والرسم على الأراضي الحضارية غير المبنية؛

- دعم ميزانيات الجماعات التي تعاني من العجز من مبالغ سنوية تتجاوز 700 مليون درهم، مما يمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها التدبيرية؛

- السهر على المساهمة في تمويل المشاريع التنموية التي لا تقوى بعض الجماعات على إنجازها لمحدودية مواردها المالية، وذلك بهدف العمل على تدارك التفاوتات على مستوى البنى التحتية، حيث يتم غالبا إنجاز هذه المشاريع التنموية في إطار شراكة مع هذه الجماعات، وتشمل عددا من القطاعات كالماء الصالح للشرب والتطهير واقتناء الآليات لشق الطرق والمسالك ودور الطلبة وتأهيل الأسواق... إلخ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في نفس السياق، فإن وزارة الداخلية لا تدخر جهدا في بلورة وتطبيق مجموعة من التدابير من أجل تقليص ما يصطلح عليه بـ"الباقي استخلاصه"، وتتجلى هذه التدابير فيما يلي:

- الرفع من قدرات الإدارة الجبائية المحلية من خلال اعتماد هيكلة جديدة للإدارة الجبائية المحلية، قصد وضعها رهن إشارة الجماعات الترابية؛

- دعم الموارد البشرية للكفاءات الضرورية وتبني برامج تكوينية ملائمة؛

- تحسين التنسيق بين كافة الأطراف المكلفة بتدبير الجبايات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وحثهم على القيام بمسؤولياتهم في اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تدبير أمثل للجبايات المحلية؛

- تعميم النظام المعلوماتي المندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية؛

- إضفاء الطابع اللامادي على كنانيش استخلاص رسم أسواق الجملة والمجازر البلدية بنظام (GIR[3])؛

- التدبير الرقمي لأوامر استخلاص المداخيل بشراكة مع مصالح الخزينة العامة للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لمواكبة وإنجاح ورش اللامركزية الذي انخرطت فيه المملكة منذ الاستقلال، كان من الضروري بالنسبة لوزارة الداخلية إدخال عدة إصلاحات نوعية على النظام الجبائي المحلي، من خلال مده باستمرار بالأدوات التوجيهية والتنظيمية اللازمة ليضطلع بدوره المحوري في هذا الورش التنموي، وآخر هذه الإصلاحات:

- إصدار التعليمات رقم .. 1600 بتاريخ يناير.. حول تطبيق القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، والتي تهدف إلى عرض التعديلات التي جاء بها هذا القانون

[1] **G**estion **I**ntégrée des **R**ecettes des **C**ollectivités **T**erritoriales

[2] **G**estion **I**ntégrée de la **D**épense

[3] **G**estion **I**ntégrée des **R**ecettes

لتبسيط وتسهيل إجراءات التطبيق المتعلقة بها.

- وضع الإطار القانوني لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية، حيث يمكن إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية، وفق الشروط والكيفيات المحددة بالمرسوم رقم 2.22.176، الصادر في 29 مارس 2022، والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 733.22 الصادر في فاتح أبريل 2022.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على توضيحاتكم المفصلة والقيمة.

وتفاعلا معها نود في الفريق الحركي أن نقف عند بعض الملاحظات ذات الصلة بالموضوع المعززة باقتراحات:

أولا، بكل تأكيد فمسار الجماعات الترابية قطع أشواطا مهمة ببلادنا وأن جهودا كبيرة بذلت من أجل تطويرها لا من حيث الهيكلة ولا من حيث الوظيفة، ويبقى الرهان على مواكبة هذه الإصلاحات المتقدمة بمراجعة شاملة للمالية المحلية، لا من حيث الإطار التشريعي ولا من حيث تدبير الموارد وتنميتها ومعايير توزيعها؛

ثانيا، بناء على ما سبق، نقترح، السيد الوزير، العمل على مراجعة شاملة لقانون الجبايات المحلية الذي يتسم في مجمله بتعدد الضرائب والرسوم المحلية، مع ضعف مردوديتها ومحدودية ضرائب الدولة المخولة لفائدة الجماعات الترابية، كما نسجل أيضا أن مراجعة النظام المالي للجماعات أضحى مستعجلا لا من حيث طريقة احتساب حصيص القيمة المضافة ولا من حيث معايير التوزيع، والتي تظل غير منصفة للعديد من الجماعات، خاصة القروية منها، في ظل التوجه الاستراتيجي لبلادنا المتمثل في ترسيخ الجهوية المتقدمة؛

ثالثا، في هذا السياق نقترح، السيد الوزير، إضافة معيار الخصاص التنموي المجالي والبشري في منظومة تحديد ميزانيات الجماعات الترابية بمختلف أنواعها، وإعمال مقاربة التمييز المجالي الإيجابي للجماعات القروية، إلى جانب اتخاذ تدابير لتقوية الموارد الذاتية، وفي صدارتها تبسيط مساطر استخلاص الجبايات المحلية وتقوية الإدارة الجماعية، من خلال نظام أساسي متقدم وفتح المجال للتوظيف بمنظور محلي وجهوي وتكريس قواعد الحكامة المالية المحلية، إضافة إلى تفعيل العمل بالتقنيات الحديثة، من خلال تأهيل وتكوين وتحفيز الموارد البشرية المشرفة على تدبير نفقات الجماعات الترابية واستخلاص المداخيل وعقلنة الإنفاق المحلي وربطه بالأهداف لتحقيق المردودية وتحسين واقع الوحدات الترابية؛

رابعا، نعتقد أيضا أن إحدى الحلول الأساسية للتأهيل المالي والإداري للجماعات، تكمن في مراجعة التقطيع الجماعي بما يمكن من تجميع بعض الجماعات القروية على ضوء مراجعة شمولية لمدونة الانتخابات والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

ولتعزيز القدرات المالية للجماعات، نقترح أيضا السيد الوزير، تبسيط مسطرة الحصول على القروض وتعزيز خيار الشراكة والتعاون مع القطاعين العام والخاص والتعاون اللامركزي واستغلال الآليات التي توفرها النصوص القانونية والتقنيات المالية كالحسابات الخصوصية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على المعطيات التي تفضلتم بها، وهي فرصة لنجدد لكم باسم الفريق الاستقلالي تثميننا للعمل الذي تضطلع به مختلف مصالح وزارة الداخلية لمواكبة عمل الجماعات الترابية للاضطلاع بأدوارها التنموية الكبرى.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن ظاهرة "الباقي استخلاصه" هي معضلة مالية عامة تعاني منها جميع الجماعات الترابية، وخطير أن حجمها يزداد سنة بعد أخرى، وذلك بالرغم من التغييرات التشريعية والقانونية التي عرفتها المنظومة في هذا الإطار، حتى تحول "الباقي استخلاصه" إلى كابوس يهدد الميزانيات المحلية لمختلف الجماعات المحلية.

السيد الوزير،

من المفروض أن تضطلع الجماعات الترابية بدورها الأساسي، باعتبارها الشريك الأول للدولة في التنمية، ومحركا مهما للإنتاج المحلي، إلا أنها اليوم وفي ظل الأرقام المخيفة لـ"الباقي استخلاصه" والتي تعد بملايير الدراهم، قد أضحت عاجزة عن القيام بدورها المنوط بها بكفاءة وبفعالية لما يتطلبه مسلسل التنمية المحلية، مما أصبح ضرورة

تدارك هذه المعضلة أمرا واجبا لا محال، من خلال التركيز بالأساس على المسببات، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التفكير في إيجاد حل لجرائم التستر على المداخيل الخاضعة للضريبة من قبل الملزمين أو لجوئهم إلى الغش عند تحديد الوعاء الضريبي، أو إدلائهم بتصاريح مزيفة، أو عدم تقديم بيانات حقيقية قصد التدليس كالتصريح مثلا باسم خاطئ أو عنوان غير كامل، بغية تعسير عملية التحصيل قصد التهرب من الأداء؛

- أيضا إشكالية "الباقي استخلاصه" المتراكم منذ عدة سنوات، الراجع بالأساس لبعض الملزمين الذين أصبحوا غير قادرين على الأداء لسبب من الأسباب، مثلا إما بسبب إفلاس الملزم أو موته أو أن المحلات موضوع التحصيل لم تعد موجودة من الأساس، وغيرها من الأسباب التي تحول دون ذلك، بحيث أن هذا النوع من "الباقي استخلاصه"، لم ولن يتم تحصيله بأي طريقة من الطرق وذلك لعدم توفر الشروط الممكنة والبينة للتحصيل، وهو ما يطرح فرضية حذفه وعدم احتسابه والتركيز التام على فئة الملزمين القادرين على الأداء والذين يحاولون بطريقة أو أخرى التهرب من تسديد ما بذمتهم من ضرائب أو رسوم لفائدة الجماعة؛

- هناك مشكل آخر، يتعلق بضعف وعدم كفاية الموارد البشرية للجماعات الترابية وضعف تخصصها في المجال الجبائي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم.

لا يخفى عليكم أهمية الجبايات المحلية كإحدى أهم مكونات النظام الجبائي المغربي، حيث تشكل إحدى آليات مكونات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكن من التوفر على الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العمومية للقرب وتحقيق التنمية المحلية.

غير أن هذه المنظومة تعاني من إشكاليات متعددة، وذلك بسبب طابعها المعقد وعدم انسجام مكوناتها وضعف نجاعتها وحكامتها، مما يجعل منها حاجزا أمام المقاولات، حيث تثقل كاهلها وتضعها تحت ضغوط ضريبية كبيرة، تؤدي على إضعاف تنافسيتها والحد من خلق القيمة، كما جاء في توصيات المناظرة الوطنية للجبايات.

وقد تضمن تقرير النموذج التنموي الجديد الدعوة إلى إصلاح شامل للضرائب المحلية من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة للجماعات المحلية، شريطة أن تكون منسجمة مع طموحاتها.

السيد الوزير،

لابد أن ننوه في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالاجتماعات التي عقدت مع المديرية العامة للجماعات المحلية وكذلك مع المديرية العامة للضرائب، من أجل تسريع عملية الإصلاح، اعتبارا لكون رهان الإصلاح الجبائي المحلي تُمليه إكراهات تتطلب بالأساس العمل في آن واحد على تحفيز النشاط الاقتصادي والدفع بالنظام الجبائي، ليصبح أكثر عدالة وإنصافا، وذلك من خلال تبسيط الجبايات المحلية وتقليص عددها من خلال جمعها في ضريبتين رئيسيتين: الضريبة على العقارات، الضريبة على النشاط الاقتصادي.

السيد الوزير،

في انتظار إصلاح منظومة الجبايات المحلية، لابد من العمل على المدى القصير على إعطاء الأولوية لموضوع الضريبة المهنية، وهي في نظرنا ضريبة تقلص فرصة وجاذبية الاستثمار، نظرا لغياب مبادئ الإنصاف والعدالة الضريبية، وتنطوي على عواقب غير اقتصادية.

وفي سياق المعاناة الاقتصادية المرتبطة بالأزمة الصحية، لازالت العديد من المقاولات تواجه انخفاضا حادا في نشاطها، الأمر الذي نتج عنه خسائر كبيرة وتراجع هام في ماليتها، خاصة مقاولات قطاع السياحة والمطاعم والصناعة، الأمر الذي ينبغي التعامل معه محليا.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نقترح الإجراءات التالية لإصلاح الجبايات المحلية:

- استكمال الجهد المبذول لتقليص عدد الضرائب، من خلال إلغاء أو دمج الضرائب المفروضة على نفس القواعد أو ذات عائدات منخفضة؛

- دمج الجبايات المحلية في كتاب منفصل في إطار المدونة العامة للضرائب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحتو لي غادي نبدا من الآخر، من "الباقي استخلاصه"، لأنه كاين واحد المجموعة ديال الإشكالات اللي طرحت "الباقي استخلاصه"، تقريبا كل مرة كنجيو للبرلمان ولا مجلس المستشارين، كنتذاكرو على نفس الموضوع، وفدورات الجماعات الترابية نفس الموضوع، كاين واحد النوع ديال أسميتو.. على هاذ باقي استخلاصه، غير باش نتفاهمو مزيان علاش كنهضرو.

اليوم على صعيد الجماعات الترابية ككل، بلادنا "الباقي استخلاصه" كيبلغ 43 مليار ديال الدرهم، هاذ 43 مليار ديال الدرهم أقصى ما يمكن حقيقة استخلاصه ما كيوصلش لـ 10 مليار درهم، يعني 33 مليار درهم يستحيل أنها شي نهار يمكن تدخل، لعدة أسباب يمكن نتذاكرو فيها إلى آخره.

واش خصنا نخليوها بحال ديما "الباقي استخلاصه"، كينوض عليها الصداع فالجماعات الترابية ولكن كندابزو راك ما درتش خدمتك، درتي خدمتك، لا أنا لقيتها فالمجلس السابق إلى آخره، ولا خصنا نتحلاو بالشجاعة واحد النهار ونقولو هاذو نحيدوهم باش يمكن لنا نخدمو على واحد الإطار اللي هو.. وزارة الداخلية مستعدة لأي أسميتو.. بطبيعة الحال كنحتاجو القانون من أجل باش يمكن لنا نلغيو هاذ 33 مليار درهم كنحتاجو القانون، كنقول لكم راه ماشي حيث الفلوس اللي مشات ولا، حيت لعدة أسباب ما يمكنش يتم الاستخلاص ديالها، يا إما هاذوك الناس اللي عليهم الضريبة ما بقاوش كاينين، يا إما الضريبة كانت غلط وما تمش إلى آخره، ما ندخلوش فالتفاصيل.

لهذا، هاذ "الباقي استخلاصه" خصنا كاملين بينا كحكومة وكمجلس النواب ومجلس المستشارين نتحلاو بالشجاعة، بأننا نحلو هاذ الإشكالية فواحد الإطار متفق عليه باش ما يبقاش.. كاين واحد النوع ديال المزايدات على هاذ "الباقي استخلاصه" أكثر مما هو حقيقي، هاذي فالنقطة الأولى.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها فيما يخص طبيعة الحال المالية ديال الجماعات الترابية ككل، بطبيعة الحال الإمكانيات ديال الجماعات راه هوما اللي كتعرفوهم، والمداخيل بصفة عامة راكم كتعرفوهم، الكل يطالب بإعادة النظر في الحصة ديال القيمة المضافة، بطبيعة الحال حيت كيطلب شي واحد إعادة النظر في التصور ديالو يعني الرفع منها، راكم عارفين أشنو كاين "إن جادت السماء جاد عمر"، هاذ الشي اللي اعطى الله، يعني اللي كاين كيتقسم بين الجماعات، هذا ما كيعنيش أننا محتاجين جوج ديال الحوايج.

احنا راه كنقومو بدراسة باش نشوفو أحسن توزيع عادل لهاذ المداخيل على الجماعات الترابية، ومن جهة أخرى الجماعات الترابية خصها تحلى بالشجاعة باش أنها المداخيل ديالها تتم بالاستثمار فيها وبالتنمية ديال المداخيل إلى آخره، لأنه ما كنهضروش بالزيادة فالضرائب، غير هوما الضرائب ماشي كلشي كيخلصوه، كاين اللي كيخلص، كاين اللي ما كيخلصش، اللي ما كيخلصش خصو يخلص، وراه كاملين كنعرفو أن الضريبة على النظافة إلى آخره إلى آخره، شكون اللي كيخلص وشكون ما كيخلصش.

الجماعات الترابية غير تحلاو بالشجاعة باش اللي ما كيخلصش يخلص، ما كنقولوش نزيدو فالضرائب، ما محتاجينش نزيدو، محتاجين فقط بأن الضرائب تخلص وبالجميع يخلصوها، وإلى بدا كلشي يخلص الضرائب ديالو راه غنمشيو للقدام إن شاء الله، ويكونو موارد كافية للجماعات الترابية باش تقوم بالمهام ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على رده، كما نشكره على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير.

إلى اسمحتو لي ننتقل الآن للأسئلة الموجهة لقطاع الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية، والمكلفة بالميزانية حول صندوق المقاصة، والتي تجمعها وحدة الموضوع، والتي سيجيب عنها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه: "مقاربة الحكومة في تدبير المقاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير:

ما هي مقاربة الحكومة لتدبير صندوق المقاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه: "تدبير صندوق المقاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

ما هي التدابير التي ستتخذها الوزارة عبر صندوق المقاصة للتغلب على إكراهات الارتفاع الصاروخي لأسعار المواد المدعمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي حسن تفضل.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تصوركم لإصلاح صندوق المقاصة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع موضوعه: "تدبير صندوق المقاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السي عبد السلام تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، تبارك الله عليك.

السؤال الآني الخامس موضوعه: "وضعية نظام المقاصة، لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السي زكري، تفضل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

غلاء أسعار المواد الاستهلاكية بما فيها الأساسية والمحروقات، طرح إشكالية نظام المقاصة في بلادنا، فما هي مقاربتكم لتدبير هاذ النظام؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة، كيما بغيتو.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أساهم معكم في هذه الجلسة الدستورية، نيابة عن السيد الوزير المنتدب في الميزانية، الذي تعذر عليه الحضور اليوم.

وأود في البداية أن اشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم لتقديم هذه الأسئلة في هذا الموضوع، لما له من أهمية خاصة بالنسبة لكافة المواطنين، والتي تتمحور حول ما يلي:

1- وضعية نظام المقاصة ببلادنا والإجراءات المتخذة في إطاره لحماية القدرة الشرائية للفئات الهشة وضمان استقرار أثمان بعض المواد من بين الأكثر استهلاكا؛

2- مقاربة الحكومة لتدبير صندوق المقاصة في ظل الارتفاع المهول لأسعار المواد الأولية؛

3- تصور الحكومة لإصلاح صندوق المقاصة.

والحكومة كعادتها ستتفاعل بكل مسؤولية وبكل شفافية من خلال المعطيات التي سأقدمها أمامكم.

منذ بداية الحديث على ارتفاع الأسعار، هناك اتفاق عام على كون هذا الارتفاع يمس كافة دول العالم، وهو ناتج عن نفس الأسباب في كافة دول العالم كذلك، حدوث أزمتين كبيرتين في ظرف وجيز سنتين فقط، أي جائحة كوفيد ثم الحرب الدائرة في القارة الشمالية.

إضافة لكل هذه التأثيرات العالمية القوية، لابد أن نستحضر التقلبات المناخية العامة والتي كان لديها أثر بالغ في بلادنا على القطاع الفلاحي بشكل عام وعلى محصول الحبوب بشكل خاص.

الحصيلة الإجمالية لهذه الوضعية تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي، ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا المعدل إلى غاية نهاية أبريل 6.5(%) بمنطقة اليورو و6.3(%) بالسنغال و7.1(%) بتونس، فإنه لم يتجاوز 4.5(%) بالمغرب.

طبعا، هذا لم يأت بالصدفة، بل جاء نتيجة لسياسة إرادية قوية، استلزمت قرارات صعبة بحسابات دقيقة، كان علينا أن نوازن ما بين مجهود مالي كبير لدعم المواد الأساسية والقطاعات المتضررة وبين الحفاظ في نفس الوقت على المجهود التنموي النابع من رؤية ملكية شاملة ذات أبعاد إستراتيجية ومن التزامات الحكومة في إطار النموذج التنموي.

فليس من الممكن أن نضع كل القدرات المالية للدولة لحل وضعية طارئة على حساب مصلحة كافة المغاربة في التنمية وفي إنجاز الأوراش والمشاريع الكبرى التي ينتظر منها تحسين حياة المغاربة على مختلف الأصعدة، وما من شك أن صندوق المقاصة لعب دورا مهما في الحفاظ على استقرار أثمان المواد الأساسية، وخاصة غاز البوطان والقمح اللين والسكر، بما يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين.

فبالنسبة لغاز البوطان، بلغت تكلفة دعم هذه المادة ما يناهز 9.8 مليار درهم إلى غاية متم ماي 2022، وذلك على أساس متوسط سعر بلغ 878 دولار للطن، وقد بلغ متوسط كلفة الدعم لكل قنينة غاز بوطان من فئة 12 كيلوغرام 100 درهم خلال الخمسة الأشهر الأولى من سنة 2022، مقابل دعم مبرمج في إطار قانون المالية للسنة بـ 50 درهم، أي بزيادة 100% للحفاظ على ثمن البيع الداخلي لقنينات البوطان من فئة 12 كيلوغرام في 40 درهما.

وفيما يتعلق بمادة القمح اللين، بالإضافة إلى الحصيص المحدد من هذه المادة، والذي بلغت كلفة دعمه 575 مليون درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022، قامت الحكومة بوضع إجراءات إضافية تتمثل:

- أولا، تعليق الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين ابتداء من شهر نوفمبر 2021؛

- ثانيا، تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين خلال الفترة الممتدة من 15 من فبراير إلى 15 ماي 2021 وخلال الفترة الممتدة من نونبر 2021 إلى دجنبر 2022، حيث تتحمل الدولة الفارق بين ثمن استيراد القمح اللين والثمن المرجعي المحدد حاليا في 270 درهم للطن، وذلك للحفاظ على ثمن بيع الخبز العادي من دقيق القمح اللين بـ 1.20 درهم.

وهكذا، وعلى أساس الكميات المستوردة بلغت 23 مليون قنطار، ومتوسط منحة الدعم بلغ 135 درهم للقنطار، يتوقع أن يكلف هذا الإجراء ميزانية الدولة مبلغا إضافيا يقدر بـ 3.2 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022.

وعليه، بلغ الدعم الإجمالي للقمح اللين المستورد والمحلي من دقيق القمح اللين ما يناهز 3.8 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022.

أما فيما يخص مادة السكر فقد عملت الحكومة على الحفاظ على استقرار سعر بيعه على مستوى السوق الداخلي، فعلى أساس متوسط دعم بلغ 1200 درهم للطن على مستوى الاستيراد وكميات مستوردة يتوقع أن تناهز 321 ألف طن، يتوقع أن تبلغ كلفة دعم السكر المستورد ما مقداره 390 مليون درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022.

أما فيما يتعلق بالسكر المكرر فعلى أساس دعم جزافي يبلغ 2847 درهم للطن واستهلاك يقدر بـ 500 ألف طن يتوقع أن تبلغ كلفة دعم السكر المكرر ما يناهز 1.4 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022.

وعليه، يتوقع أن تبلغ كلفة دعم مادة السكر الإجمالية أي ما بين المستورد والمكرر ما يناهز 1.8 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022.

وبصفة إجمالية، بلغت تكاليف المقاصة لكل من غاز البوتان والقمح والسكر خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022 المنصرم حوالي 15.4 مليار درهم، متجاوزة بذلك 96% من الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2022.

ومن أجل مواصلة تغطية تكاليف المقاصة إلى غاية نهاية السنة وللحد من تداعيات ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحفاظ على أثمان البيع للمواطن لكل من غاز البوتان والسكر والدقيق والخبز في مستوياتها الحالية، فقد عملت الحكومة تطبيقا للفصل 70 من الدستور ولمقتضيات القانون التنظيمي للمالية إلى فتح اعتمادات إضافية مبلغها 16 مليار درهم لتغطية التحملات الإضافية للمقاصة إلى غاية نهاية السنة.

وبطبيعة الحال، يندرج تدخل الحكومة عن طريق صندوق المقاصة ضمن سياسة متعددة الأبعاد لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وهناك تدابير أخرى تم اتخاذها لا يتسع الوقت للتفصيل فيها، ومن أهمها اعتماد دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل، حيث يهدف هذا الإجراء إلى تخفيف وتحييد انعكاسات ارتفاع أسعار المحروقات على أسعار السلع والبضائع وكذا على تعريفة النقل وبالتالي الحفاظ على استقرار الأسعار المطبقة في السوق الداخلية وتمكين المواطن من التحكم في نفقاته المتعلقة بالنقل.

وإلى حدود اليوم فقد تم إطلاق 3 دفوعات من الدعم الاستثنائي بغلاف مالي ناهز مليار و500 مليون درهم لفائدة 180 ألف عربة، وأود أن أخبركم بهذه المناسبة بأن الحكومة سترفع من قيمة الدعم المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي من 500 مليون درهم إلى 700 مليون درهم، وذلك ابتداء من فاتح يوليوز أي بزيادة 40%.

وفي نفس السياق، لا يجب أن نغفل انكباب الحكومة على تتبع تموين الأسواق وأسعار المواد الأساسية وجودتها والتصدي بحزم وتفعيل الزجر في حق مقترف الممارسات المنافية للقانون من قبيل الغش والاحتكار والمضاربة، وتلتزم الحكومة بتوفير كل الإمكانيات المادية البشرية لتكثيف المراقبة وحماية المستهلك.

الآن يجب أن نكون واضحين وواقعيين، ليس هناك ما يمكنه الادعاء أن الدولة، أي دولة تستطيع التحكم بشكل كلي في الأسعار ببساطة لأن الاقتصاد العالمي مترابط في إطار العولمة، أما التدخل لإيجاد حلول متوازنة تخفف ثقل الأسعار على المواطن، وفي نفس الوقت تضمن السير العادي لحياة المجتمع والسير العادي للخدمات العمومية، اجتماعية واقتصادية وأمنية وغيرها، وكذا الالتزام بتنفيذ المشاريع التنموية وفق ما هو مخطط له، فهنا فليتنافس المتنافسون.

الحكومة لجأت إلى الخيارات التي تعتقد أنها صائبة، وهي خيارات أشاد بها صندوق النقد الدولي ووكالة تصنيف الائتمان(Standard & Poor's Global) ولا يخفى عليكم ما لهذا التقييم ولهذا التصنيف من أهمية، ليس من زاوية كسب نقط إيجابية من جهة أو تلك، ولكن لأن ذلك يعتبر مرتكزا أساسيا لدى المستثمرين والمانحين ومختلف الشركاء الأجانب في تحديد مستوى ثقتهم في اقتصادنا الوطني.

كما يجب أن نستحضر الحفاظ على قدرة الدولة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، على التدخل في كل الظروف، ما دمنا نعيش في وضع لا يقل على المستوى العالمي، حيث يستحيل التكهن بما ستؤول إليه الأمور دوليا أمام تفاقم الأوضاع الجيو سياسية.

أما فيما يخص إصلاح صندوق المقاصة، فمن الأكيد أنكم تعلمون الدور الذي لعبه ويلعبه هذا الصندوق في الحفاظ على القدرة الشرائية وحماية النسيج الإنتاجي من التقلبات، كما تعلمون أيضا، محدودية هذا النظام التي تكمن بالأساس في شموليته واستهدافه لكل الفئات، بما في ذلك الفئات غير المحتاجة للدعم.

ولقد صادق مجلسكم الموقر بالإجماع على القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي نص على الخصوص في المادتين 8 و13 منه على إصلاح المقاصة، من أجل توفير الموارد اللازمة لتعميم الحماية الاجتماعية وخاصة التعويضات العائلية.

إلا أن التقلبات الأخيرة وغير المتوقعة في الأسعار وحرص الحكومة على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظرفية الصعبة تجعل الظروف غير مواتية لمباشرة هذا الإصلاح في الوقت الحالي.

ختاما، أود التأكيد على أن الحكومة ملتزمة بالإنصات الدائم وعلى أتم الاستعداد لمناقشة أي اقتراحات بروح المسؤولية والواقعية والشفافية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بدوري أشكركم، السيد الوزير المحترم، على التوضيحات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب بخصوص مقاربة الحكومة لتدبير صندوق المقاصة، التي يوليها فريقنا اهتماما خاصا لما لها من أثر إيجابي على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات في سياق دولي متسم بتقلب الأسواق الدولية وتداعيات النزاع الروسي الأوكراني، وهو ما أدى إلى ارتفاع قياسي لأسعار المواد الأولية وأسعار الشحن.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بشجاعتكم في قوة الإجابة على هذا الموضوع، وننوه كذلك بالصراحة التي تجيبون بها والإشادة بوضوح في التعامل مع هذا الموضوع، والذي يحاول البعض الركوب عليه، نعرف أنك رجل ملفات تعرف الملف جيدا وتشتغلون بكل روح وطنية في التخفيف من ارتفاع الأسعار على المواطن، وبالتالي متأكدون بأن هذا الموضوع يشغلكم لأنه مرتبط بالمواطن البسيط.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه بهذا الصدد بالإجراءات التي تم اعتمادها من طرف الحكومة، التي نعتبرها أولوية ذات راهنية كبرى وتوجه له دلالة سياسية قوية، تساهم في تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، التي نذكر من بينها توجيه الدعم المباشر لمهنيي قطاع النقل الطرقي لمواجهة التكاليف الإضافية، التي نتجت عن غلاء أسعار المحروقات على الصعيد الدولي وفتح اعتماد مالي إضافي بمرسوم خلال سنة 2022 قدره 16 مليار درهم لفائدة ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة للحفاظ على سعر غاز البوتان ودعم السكر الخام المستورد وكذا تأمين تزويد بلادنا بالقمح اللين وضمان استقرار أسعار الخبز في دعم و1.20 درهم.

وإننا في فريقنا نسجل بكل إيجابية حضور عناصر الشفافية والوضوح والتواصل المستمر الذي يطبع العمل الحكومي مع المواطنات والمواطنين حول مستجدات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية بعد جائحة كوفيد، وكذا..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

بشوية عليك.

المستشار السيد جمال الوردي:

إننا في فريقنا نسجل بكل إيجابية حضور عناصر الشفافية والوضوح والتواصل المستمر الذي يطبع العمل الحكومي مع المواطنات والمواطنين حول مستجدات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية بعد جائحة "كوفيد-19"..

السيد رئيس الجلسة:

الميكرو السيد المستشار.

تفضل.

المستشار السيد جمال الوردي:

.. ومن جهة أخرى ننوه أيضا بالتوجه الإرادي للحكومة في عدم اللجوء إلى الاقتراض لتدبير هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة وعدم المساس بميزانية الاستثمار لدعم صندوق المقاصة، وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق أولويات استراتيجية للبلاد والمتعلقة بخلق فرص الشغل وتحقيق العدالة المجالية في توزيع المشاريع ودعم المقاولات، وهذا التوجه نثمن مسعاه للحفاظ على التوازن المالي والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل يضمن التجاوب مع الانتظارات الاجتماعية الملحة لتجاوز آثار الجائحة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

الس يد الوزير المحترم،

إننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار الحكومة لاتخاذ إجراءات لمواكبة مشكل التضخم الذي يؤثر بشكل سلبي على النمو والتشغيل والادخارودينامية الاقتصاد الوطني والتحكم في ارتفاع الأسعار..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على ردكم على معطيات التي مديتونا بها في هاذ الموضوع ديال صندوق المقاصة، فنحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن عاليا روح المسؤولية التي تتحلى بها الحكومة التي نعتبر مكون من مكوناتها، في هذا السياق الدولي المتقلب المتصف بتتابع الأزمات، وخصوصا أزمة "كوفيد-19" وبعدها أزمة الحرب الأوكرانية الروسية والتي أثرت على أسعار المواد الأساسية، خصوصا غاز البوتان، الدقيق والسكر.

وصندوق المقاصة يلعب دورا مهما في الحفاظ على نفس المستوى للأثمنة، وذلك حفاظا على القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع، خصوصا الشرائح ذات الدخل المحدود والطبقات المتوسطة، ويعتبر هذا صندوق المقاصة في هذا السياق المتقلب يعطي واحد الجرعة ديال الأوكسجين بالنسبة للقدرة الشرائية كما قلت، ونثمن مجهودات الحكومة في هذا العمل على الحد من آثار كل هذه التداعيات في هذا الصدد، وذلك أيضا بالمرسوم الذي قدم لنا مؤخرا من طرف السيد الوزير في لجنة المالية، والذي يأتي تطبيقا لمقتضيات الفصل 60 من القانون التنظيمي للمالية، والذي يرمي إلى ضخ 16 مليار إضافية في صندوق المقاصة لمواجهة تداعيات هذا التصاعد الصاروخي للأسعار، وخصوصا غاز البوتان اللي قلتو، السيد الوزير، بأنه في كل قنينة فالحكومة تضخ 100 درهم عن كل قنينة لدعم هذا الثمن باش يبقى الثمن في حدود 40 درهم وأيضا فيما يخص الخبزوالسكر.

وهذا كله يأتي بثقله في إطار محدودية الموارد وفي هذه الأزمة الخانقة التي عشناها من خلال أزمة كوفيد وغلاء أسعار النقل الدولي وما إليها من..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السي الأنصار، انتهى الوقت شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إصلاح صندوق المقاصة يعتبر من بين ملفات الإصلاحات الكبرى التي لها انعكاسات اقتصادية ومالية واجتماعية.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، الأهمية والدور الكبير الذي يلعبه هذا الصندوق الذي يهدف بالأساس إلى توفير منتجات الأسواق الخارجية في السوق الداخلية الوطنية وبأسعار معقولة وفي متناول جميع شرائح المجتمع المغربي، والذي تحول بعد ذلك إلى برنامج أوسع لدعم السلع الاستهلاكية والمحروقات.

أمام الاختلالات التي أبان عنها تدبير هذا الصندوق من قبل، أصبح الجميع متفق على ضرورة إصلاحه، لاسيما أمام المستوى غير المسبوق الذي وصلت إليه أسعار بعض المواد المدعمة في السوق الدولية وما تمثله من كلفة جد عالية على الاقتصاد الوطني، أخذا بالاعتبار مصالح الفئات الهشة والفقيرة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة المعاصرة بمجلس المستشارين نعتبر أنه في ظل الوضعية الوبائية العالمية والجيو سياسية لا يمكن مواصلة إصلاح المقاصة بنفس فلسفة الحكومات السابقة.

ومن هاذ المنبر ندعوكم، السيد الوزير، وعبركم الحكومة إلى الانفتاح على مجلس المستشارين وعلى كل القوى الحية في البلاد لفتح نقاش مجتمعي حول إصلاح نظام المقاصة، نقاش نعتبر أن المغرب فوت فرصة طرحه والتشاور عليه في الحكومات السابقة وخلال ظروف اقتصادية واجتماعية عادية، مما يجعل من التشاور العمومي حول الموضوع ينطلق من مقاربة تعكس مفهوم الدولة الاجتماعية، مقاربة قائمة على دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز استهداف برامج الدعم للفئات الهشة والبحث عن بدائل جديدة في علاقة بالدعم، مما يقوي التماسك الاجتماعي الذي تجسده المشاريع الاجتماعية المهيكلة التي انخرط فيها المغرب، بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمات،

أولا، نثمن حضور الحكومة اليوم للبرلمان من أجل الأجوبة على السادة البرلمانيين ومن خلالهم المواطنين فيما يخص هذه الأسئلة ذات الراهنية القصوى والمتعلقة بالحفاظ - كما يقول الإخوان النقابيين دائما - على المكتسبات، والمكتسبات هنا هي القدرة الشرائية للمواطنين، وخصوصا المواطن البسيط منه، ويتعلق الأمر بالمواد الاستهلاكية بالدرجة الأولى، فرفعتم شعار "الدولة الاجتماعية"، والدولة الاجتماعية لا يمكن أن يقام لها أو لا يمكن أن تقام إلا عبر الدعم ديال صندوق المقاصة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، قبل أن نتكلم عن الحماية الاجتماعية وما إلى ذلك.

المعدلات اللي قدمتو لنا اليوم، السيد الوزير، احنا التقطناها من خلال الإشارة ديالكم من خلال الأجوبة ديالكم، مثلا غاز البوطان دعم 9.8 إلى متم 2022، معنى أننا غادي غنتجاوزو 20 مليار درهم في نهاية السنة فيما يخص هاذ المادة.

كذلك، بالنسبة للقمح الطري 3.8 (à fin mai) معنى أنه غادي نتجاوزو 6 أو 7 متم السنة، يعني غادي نمشيو في المجموع مع السكر غنفوتو 30 أو 35 مليار درهم في صندوق المقاصة.

هذا يسائلنا، واليوم ربما كما يقال "رب كل ضرة نافعة"، واش ما حانش الوقت باش ندعمو، لأنه تنعرفو الغاز ديال البوطان اليوم تيستهلك بشكل كبير في المجال الفلاحي، في الآبار بالخصوص، واش ما حانش الوقت باش ندعمو الطاقة الشمسية وما نبقاوش نستعملو غاز البوتان؟ من جهة غنكنو وفرنا العملة الصعبة ووفرنا كذلك التبعية الطاقية، اللي دائما محتاجينها وغنكونو درنا التبعية - اسمحو إلى إلى قلت الكلمة - الشمسية، الحمد لله فابور في المغرب، حان الوقت..

اليوم الحكومة خصها تأخذ هاذ الجرأة وتدعم (les plaques solaires) باش يمكن لنا نشتغلو، واحنا الحمد لله عندنا أكبر ورش في العالم ديال إنتاج الطاقة النظيفة وباقيين تنستعملو الغاز في الاستعمال ديال مياه السقي عند الفلاحين.

كذلك، القمح اللي غنساهمو بما يزيد عن 7 في العام، الحمد لله، اليوم غادي تعرفو القيمة ديال الفلاح والويلات اللي تيعيش طيلة السنة، اليوم عرفتو القيمة ديالو، من كان تيوجد القمح في السنوات وتنفتخرو بـ 120 مليون قنطار و100 مليون قنطار في السنة، تيمشي مسكين يبيعو بـ 100 درهم للقنطار، اليوم عرفتو القيمة ديالو، الحمد لله، ولو أن السبب ماشي مقنع أو مفرح بالنسبة لنا، ولكن على الأقل تعرفو قيمتنا كفلاحين أو الفلاحين بشكل عام كيفاش تينتجو.

كذلك، الفلاح اللي تينتج الشمندر والسكر واللي تيوفرو للمغاربة بأثمنة مناسبة جدا، أنتم اليوم غنتجاوزو واحد 3 أو لا 4 المليار ديال الدرهم في السنة كون اعطينا 3 المليار ولا 4 غينتج لنا السكر، 3 المليار أو لا 4 ديال الدرهم في السنة غينتج لنا السكر ربما بأقل تكلفة اللي كاينة اليوم في التسعيرة اللي كاينة واللي تنبذلو فيها مجهود باش يمكن لنا نتجوها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السي بلقشور على الدعم ديالك للعمل النقابي.

السيد الوزير،

النتائج الكارثية لرفع الدعم والتحرير الكلي لأثمنة المحروقات أنهكت القدرة الشرائية للمواطنين، وهو قرار أرعن ومتهور وعديم الجدوى الذي اتخذته حكومة بنكيران سنة 2016 وأسمته "إصلاحا"، كأول قرار لتفكيك صندوق المقاصة، في الوقت الذي استغل من طرف كبار المستوردين لتوسيع هامش أرباحهم، وهو ما أكده تقرير مجلس المنافسة بأن القرار كان استعجاليا دون استحضار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والانعكاسات السلبية على المدى المتوسط.

إن دعم القدرة الشرائية للمواطنين خيار سياسي لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي بات مهددا في ظل هذه الظرفية الاستثنائية رغم تكلفته المالية.

صحيح أنكم، السيد الوزير، منخرطون في مقاربة تدعم بعض القطاعات، احنا معكم، ولكن ما بغيناكم تدعمو المواطن العادي اللي تيخلص اليوم ثمن البنزين بثمن 18 درهم للتر الواحد.

لقد أصبح من المفروض على الحكومة تصحيح وضع اقتصادي واستهلاكي كان غير سليم، كرس منطق الريع، فالمستفيد الأكبر من المقاصة هم كبار الملاكين والإقطاعيين والأثرياء المحترفين للتهريب الضريبي والمستفيدين من جميع الامتيازات التي تمنحها الدولة من إعفاءات وتخفيضات ضريبية ودعم مباشر وغير مباشر، وأكبر مثال هو اللي أعطى الأخ على غاز البوطان واستعماله في الفلاحة، كل هذا على حساب الأجراء المساهمين في تمويل صندوق المقاصة عبر الاقتطاع الضريبي المباشر من الأجر.

اليوم أصبح الأجراء والفقراء والمحسوبين على الطبقة المتوسطة يدفعون ثمن هاذ التوزيع غير العادل، لذلك بات لزاما على الحكومة مراجعة هاذ الوضع وجعله دعما أكثر إنصافا لجميع الشرائح الاجتماعية المحتاجة.

لقد أبانت بالملموس هذه الظرفية العالمية، وما كان لها من تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، صحة تحاليل الاتحاد المغربي للشغل، المتضمنة في مذكراته بضرورة اعتماد شفافية التدبير لصندوق المقاصة في إطار إصلاح شمولي ومندمج لنظام المقاصة، يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجديدة للدولة الاجتماعية، وذلك، أولا، بالتعجيل بإصلاح شمولي لمنظومة الجبايات، بالتخفيف من العبء الضريبي على الأجراء، الحلقة الأضعف والحد من التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي، بناء على مخرجات المناظرة الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

الشكر موصول أيضا للسادة المستشارون المحترمون على مداخلاتهم وعلى طبعا الأفكار اللي قدمو.

أنا فقط باغي نأكد بأن هاذ الحكومة هاذي عملت كل الإجراءات اللي يمكن.. اللي متاح تعمل فهاذ الظرفية هاذي بالضبط، تكلمت على الإجراءات اللي قامت بها من أجل معالجة مشكل ارتفاع الأسعار اللي مرتبطة بصندوق المقاصة، لكن في نفس الوقت حافظت على واحد الإيقاع معين على مستوى الاستثمار عبر دعم مجموعة ديال القطاعات، وأنا يمكن لي نسرد مجموعة ديال الإجراءات: 16 مليار بالنسبة لصندوق المقاصة، الترقية ديال الموظفين حوالي.. اللي تجمدت سنتين، 6 ديال المليار ديال الدرهم، 2 مليار درهم للقطاع السياحي باش ينتعش، واحنا الآن كنشوفو الانتعاش اللي كيعرفو القطاع والعائدات اللي كيحقق على مستوى العملة الصعبة، 10 مليار الدرهم للقطاع الفلاحي اللي تكلمت عليه، السيد المستشار المحترم.

وهاذ الحكومة هاذي هي أكثر حكومات تنصف الفلاح، وكتعرف الدور اللي كيقوم به، على مستوى الحبوب فهاذ الظرفية لو كان المحصول جيدا لكون شفنا أنه الحكومة سوف تلجأ إلى رفع الرسوم ديال الاستيراد عبر تحديد أيضا السعر المرجعي اللي فالغالب كيكون فواحد 270.

الامتيازات الكثيرة التي يقدم "مخطط المغرب الأخضر" ومعه "الجيل الأخضر" بالنسبة للسكر، الدعم اللي كياخذو الفلاح باش يزرع السكر والشمندر السكري، أيضا الحبوب المختارة والدعم اللي تيتقدم، المنتوجات الفوسفاطية اللي كتستعمل، الري (goutte à goutte) وكنشوفو كيفاش تطورت الأمور، مجموعة ديال الأمور.

أنا متفق معك هاذ الشي ديال الغاز يجب أن نجد حلولا، لكن ماشي فهاذ الظرفيات، بحال اليوم اللي خصنا نبداو فهاذ الإصلاحات،

الإصلاحات كتطلب أنك دير فواحد الوقت اللي تكون ثمن المحروقات منخفض، ماشي فالوقت اللي الأسعار ديال الغاز مرتفعة، واللي غادي تطلب واحد الوقت باش توصل النتائج مرضية فهاذ الباب هذا.

بالإضافة للحوار الاجتماعي، صحيح أنه اليوم الحكومة مسؤوليتها ماشي فقط هو أنه تتحكم فالأسعار ولكن عندها مسؤولية مضاعفة هي ما تخليش تبعات هذه الأزمة للأجيال المقبلة، لأنه الذي وقع التأخر ديال التعليم وديال الصحة اللي عانينا منو فالسنوات الماضية مرتبط بـ (le PAS[4]) برنامج التقويم الهيكلي اللي انخفضت فيه مجموعة ديال الاستثمارات ديال الدولة.

اليوم، إلى لجأت الحكومة لهاذ الخيار، تاخذ 65 مليار درهم من الاستثمار اللي موجه الآن لقطاعات اجتماعية مهمة وتصرفو على دعم اللي ما عرفناش هاذ الأسعار واش غتوقف ولا غتبقى دائما فالارتفاع، تأكد معي من هنا 10 سنين، 15 عام، غادي نخلصوه غاليا كيفما كنخلصوه الآن عبر الهدر المدرسي، عبر المستشفيات اللي قاحلة، وهاذ الحكومة هاذي الآن كتجري بالليل وبالنهار باش تقدر توصل لحلول لمعالجة هذه المشكلات، لأن الأزمة كيفما كان نوعها وحجمها سوف تمر، لكن المطلوب الآن في هذه اللحظات واحنا فهاذ العواشر، هو أن نتضامن جميعا، حكومة وفئة ومختلف الفئات في المجتمع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الرد، وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن للسؤال الآني الموجه لقطاع النقل واللوجيستيك، وموضوعه: "وضعية العاملين بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عن وضعية المستخدمين والمستخدمات داخل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

[4] **P**rogramme d'**A**ju**s**tement **S**tructurel

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، بغيت نشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال، بهذه المناسبة بغيت نذكر بأن إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تم بموجب القانون 103.14 بتاريخ 22 فبراير 2018، وبدأت العمل الفعلي في فاتح يناير 2020، وتتعمل بها حاليا 726 ديال المستخدمين، منهم 634 ملحق من وزارة النقل واللوجيستيك، وقد حرص المشرع على ضمان الحقوق والامتيازات المادية والمعنوية للمستخدمين وفق المادة 15 من القانون المشار إليه أعلاه، اللي نص صراحة على ألا تكون الوضعية النظامية للمستخدمين أقل فائدة من وضعيتهم السابقة، وبالفعل حرصت الوزارة والوكالة على بلورة نظام خاص بمستخدمي الوكالة يضمن ذلك.

فيما يخص وضعية الملحقين من الوزارة، إنهم يستمرون في الاستفادة من جميع حقوقهم في الترقية والتقاعد، أما فيما يتعلق بالإلحاق فقد حددت المادة 14 من قانون إحداث الوكالة في مدة أقصاها 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعند انتهاء المدة المحددة يجوز للموظف الملحق إما إعادة إدماجه في سلكه الأصلي بإدارته الأصلية أو الإدماج بالوكالة بناء على طلبه، وبالنسبة للمرحلة الأولى 3 سنوات الأولى كإجراء استباقي، وجهت مذكرة في الموضوع إلى كافة الموظفين، تحت إشراف رؤسائهم المباشرين لتقديم طلباتهم في هذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال من أجل التعقيب.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات.

فالسؤال ديالنا كيف أشرتو، السيد الوزير، جاء بناء على المذكرة

التي أصدرها السيد مدير قطب الشؤون المالية والإدارية والقانونية حول الإدماج بعد 3 سنوات، المادة 14، السيد الوزير، من القانون رقم 103.14 المحدث بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تنص بوضوح على قابلية تجديد الإلحاق وليس التجديد التلقائي للإلحاق، فنحن الشيء الذي نطلبه، السيد الوزير، كيفما أن المذكرة جات من بعد 3 سنين كتعطي الحق اللي بغى يقدم طلب الإدماج كذلك أن تعطي الحق اللي بغى يدير إنهاء الإلحاق.

وفي حالة الإيجاب على هذا الطلب، السيد الوزير، فنلتمس منكم أن المسطرة ديال إنهاء الإلحاق تكون فيها نوع من المرونة، خصوصا أن كاين فيها مشكل ديال المناصب المالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

كيف جاء في الكلمة ديالك، السيد المستشار، هاذ الناس عندهم الحق في العودة إلى الوزارة ديالهم، بالطبع إذا كانوا شي وحدين باغيين يرجعو خصهم يدليو بهذا الطلب هذا واحنا غادي نتعاملو مع الطلبات بإيجابية إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه: "النقل عبر الشركات الافتراضية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم.

السي أكناو تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

اعتبارا لأهمية قطاع سيارات الأجرة وإسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام تنامي الشركات الافتراضية عبر التطبيقات الإلكترونية المستعملة في وسائل النقل، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضبط هذه التقنيات المستعملة في قطاع النقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن السؤال الثاني موضوعه دائما: "النقل عبر شركات افتراضية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ما هي الإجراءات والتدابير المستعجلة التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تنظيم التنقل عبر التطبيقات الهاتفية التي تعمل اليوم بدون سند قانوني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بغيت نشكركم، أولا، على هاذ السؤال المهم.

في البداية بغيت نذكر على أن قطاع النقل عالميا وبمختلف أنماطه تيعرف تحولات وتطورات نوعية على مستوى الخدمات نتيجة التطور التكنولوجي السريع، ومن أهم التحولات التي ترتبط بقطاع النقل الطرقي للأشخاص ببلادنا هو اللجوء ديال المواطنين إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة والتطبيقات الذكية، ومن بينها تلك التي تقدم خدمات في مجال التنقل داخل المدارات الحضرية كيف ما جاء فالكلمة ديالكم.

في هذا الصدد، ومن أجل إرساء أساس وقواعد المنافسة الشريفة بين جميع المهنيين العاملين في مجال نقل الأشخاص، غادي تقوم هاذ الوزارة بدراسة هاذ النوع من التحولات بتنسيق مع القطاعات الوزارية

المعنية، بهدف تأطيروتنظيم هذه الأنماط الحديثة للتنقل، وهاذ الإطار غادي يهدف إلى الرفع من تنافسية مهني قطاع النقل للأشخاص، ولاسيما قطاع سيارات الأجرة، بفضل استعماله للتكنولوجيات الحديثة باش نضمنو سلامة المواطن ونحسنو من جودة الخدمات ديال التنقل المقدمة له.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة..

ما كاين تعقيب؟

شكرا.

أمر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم على هاذ السؤالات، اللي هوما مهمين بالنسبة للمعطيات التي تقدمتم بها، السيد الوزير، معطيات مهمة تظهر بوضوح المجهود الذي تبذلونه من أجل الرقي بالعمل الحكومي في هذا القطاع.

السيد الوزير،

نحن نعيب كما الحكومة أن تعمل بهذه التطبيقات غير المرخصة يؤثر سلبا على قطاع نقل سيارات الأجرة بمختلف أصنافها، فهذه الأخيرة لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية والاجتماعية، وتشكل ضررا كبيرا على السائقين المهنيين في ظل منافسة غير شريفة من قبل تطبيقات تشتغل خارج القانون.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد أن نموذج الحكامة المعتمد في مجال التنقل على الخصوص قد بلغ مداه، ويرجع ذلك أساسا إلى اعتماد سياسات عمومية ترتكز على البنية التحتية الطرقية وعلى السيارات الخصوصية بدلا من تركيزها على الفرد والحاجيات في مجال التنقل من قبل نقل عمومي غير كافي وغير ملائم وغير متاح بما يكفي، مقارنة بحاجيات الساكنة، سواء في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية، أو المناطق القروية المتفرقة أو المعزولة، مما يحول دون ولوجهم إلى فرص الشغل والخدمات والترفيه.

فضلا عن ذلك، يعاني قطاع سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة من هشاشة هيكلية وتنظيمية تفاقمت بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تشتغل في تماس مع القطاع غير المنظم، ونثمن عاليا رأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع التنقل المستدام نحو وسائل نقل مستدامة ومتاحة، حيث أكد أن السياسات الوطنية والترابية تجد صعوبة كبيرة في تجاوز نواقص المقاربات الكلاسيكية المعمول بها بالنسبة لمنظومة النقل، وبالتالي فالنظام الحالي يبدو قديما لتدبير مأذونيات سيارات الأجرة، ويحول دون تطوره كقطاع مساهم في التنقل المستدام، ففي الواقع غالبا ما يوصف نظام المنح المأذونية كما أن التحويل غير الرسمي لحق الانتقال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ما عنديش شي رد حقيقة فيما قاله السيد المستشار المحترم.

بغيت غير نقول بأنه فيما يخص الشق ديال تأهيل قطاع سيارات الأجرة، بغيت نذكر بأن هاذ القطاع تيستافد من واحد العدد ديال البرامج، منها "برنامج تجديد المركبات" وأيضا التكوين المجاني للسائقين والتغطية الصحية وكذا في الظرفية الراهنة الدعم المقدم للمهنيين للحد من آثار ارتفاع الأسعار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن السؤال الموالي.. السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

السؤال المتعلق بوضعية النقل، قررنا باش نأجلوه لدورة لاحقة إن شاء الله، وستتوصلون برسالة في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأنا فقط أذكر بأن موضوع تأجيل طرح سؤال من لدن صاحبه تحكمه الفقرة الثانية من المادة 290 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، والتي تقول بصراحة بضرورة التقدم بطلب التأجيل على الأقل بساعة قبل انعقاد الجلسة وهذا الكتاب موجه للسيد رئيس المجلس، وهاذ الشيء لم يتحقق ولكن ما كاين باس، الجلسة انعقدت غادي

نتوجهو للسيد الوزير المحترم بطلب اعتذار، ما عندكم مانع السيد الوزير إذن تأجل؟

إذن السيد الوزير ما عندو مانع، وعليه يؤجل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة بإذن الله.

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر للسؤال الخامس، وموضوعه: "تنزيل الإجراءات المواكبة وآجال تنفيذ مضامين تقرير النموذج التنموي الجديد في مجال اللوجيستيك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

ما غا تأجلوش؟ تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تضمن تقرير النموذج التنموي الجديد تشخيصا حول أهم المعيقات التي تحد من تطور قطاع اللوجيستيك، بالأخص في الانخراط المحدود للمقاولات الوطنية في مقاربة إدارة سلسلة التوريد ونقص جودة العرض الوطني في مجال خدمات النقل الطرقي وكذا ضعف التقنيين والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المواكبة التي تعتزمون اتخاذها لتنزيل مضامين تقرير النموذج التنموي الجديد؟

ما هي الآجال التي تعتزمون فيها تنفيذ هذا الورش الهام؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكرك السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

قطاع اللوجيستيك يشكل منذ أزيد من 10 سنوات محور اهتمام كبير من قبل الحكومة، وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي الذي يلعبه كرافعة لتطوير النمو الاقتصادي لبلادنا ودعم تنافسيته وإحداث فرص الشغل وتموقع بلادنا كوجهة للاستثمارات وكقطب لوجيستيكي قاري وجهوي متميز، وحددت الاستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجيستيكية 5 محاور وأهداف طموحة وأوراش مهيكلة في أفق 2030 باش نوضعو بلادنا ضمن السلاسل اللوجيستيكية العالمية.

وركزت هذه الاستراتيجية بالأساس على تطوير المناطق اللوجيستيكية وترشيد رواج البضائع وتشجيع بروز فاعلين مندمجين وتطوير وتنويع الكفاءات المهنية، وفي الشق الخامس توفير حكامة جيدة للقطاع.

من بين الإجراءات اللي اقترحها النموذج التنموي الجديد وأيضا المجلس الأعلى للحسابات لتحسين أداء هذا القطاع عدد من التوصيات المهمة اللي تهدف لإصلاح الاختلالات الرئيسية اللي تتأثر سلبا على تنافسية هذا القطاع، وذلك من خلال إرساء نظام حكامة جديد في قطاع اللوجيستيك وهيكلة التدفقات اللوجيستيكية وتشجيع تكتل المقاولات الصغرى وبروز فاعلين وطنيا وجهويا، ثم تطوير النقل المتعدد الوسائط، كما جاء في كلمتكم.

وانسجاما مع هذه التوصيات، قامت الوزارة والمؤسسات العمومية المعنية والقطاع الخاص بتطوير عروض متنوعة من المحطات اللوجيستيكية في كل من طنجة والدار البيضاء والمحمدية والقنيطرة، وتعمل الوزارة بتعاون وتنسيق مع المجالس الجهوية على إدراج تنمية المناطق اللوجيستيكية ضمن برامج عقود للتنمية الجهوية، وتخص تطوير دفعة أولى من المحطات اللوجيستيكية بكل من جهة سوس - ماسة، فاس - مكناس، بني ملال - خنيفرة، والداخلة - واد الذهب.

وتتقوم الوزارة أيضا العمل مع باقي الجهات على تحديد حاجياتهم من نوع المحطات وحجمها بهدف حصر وتعبئة الوعاء العقاري اللازم.

بالنسبة للشق ديال نظام الحكامة، تتعمل الوزارة من خلال مقاربة تشاركية تضم القطاع الخاص ومختلف المؤسسات والمقاولات العمومية اللي تتنشط في القطاع باش يتدارسو سبل إعادة النظر في حكامة القطاع، بغية توحيد الجهود من أجل تسريع تفعيل هاذ الإستراتيجية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الوزير.

تابعنا باهتمام بالغ مضمون جوابكم الذي عرضتموه من خلال

رؤية الوزارة لتنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد المرتبطة بقطاع اللوجيستيك، ولنا كامل الثقة في الحكومة للرقي بهذا القطاع.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أن بلادنا نهجت خطة إقلاع وانتعاش اقتصادي تهدف من خلالها إلى استعادة المكانة الدولية للاقتصاد الوطني وضمان تموقعه بشكل جيد، في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم وبنفس الإرادة التي تسعى إليها الحكومة إلى تنزيل أوراش اجتماعية مهمة، تكريسا للدولة الاجتماعية، توازيها مشاريع استثمارية يشكل فيها تحفيز الاستثمار بنوعيه العام والخاص، عاملا مهما لتحقيق أهدافها.

وتماشيا مع هذا التوجه، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن قطاع اللوجيستيك يشكل رهانا رئيسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، كما أشار إلى ذلك النموذج التنموي الجديد، الذي جاء بتوصية مهمة في هذا الباب من شأنها الرقي بهذا القطاع، والتي نريد منها:

- خفض تكلفة النقل والخدمات في ظل ارتفاعها الكبير، والتي تسببت في موجة الغلاء التي نعيشها في هته الفترة؛

- هيكلة التدفقات اللوجيستيكية حول مناطق لوجيستيكية مندمجة كليا في مراكز الإنتاج والتجارة الخارجية عبر معابر طرقية؛

- توطيد وهيكلة عمل مختلف الفاعلين عبر التشجيع على تكتل المقاولات الصغرى في هذا القطاع وبروز فاعلين كبار على المستوى الدولي، بمن فيهم أولئك الذين يشتغلون في مجال خدمات التخزين والنقل والتوصيل من المنشأ إلى المقصد، الذي تعد ضرورية لتنمية التجارة الإلكترونية؛

- التوسيع الترابي للنقل السككي لجعله العمود الفقري لعملية تعدد وسائل التنقل، من خلال مواصلة تحديد وفتح هذا النشاط؛

- إرساء نظام حكامة جيد يتيح التنسيق الأكبر بين الفاعلين العموميين من أجل تعدد وسائل التنقل المتاحة من خلال إحداث قطب تابع للدولة، يمكنه أن يأخذ شكل شركة قابضة أو مجموعة ذات النفع الاقتصادي من أجل ضبط مجموعة النشاط اللوجيستيكي وتقوية دور الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية.

السيد الوزير،

إن هته الإجراءات وغيرها من الإجراءات المهمة تستدعي التنزيل المستعجل لها والرفع من وثيرة إنجازها، والتي مع الأسف لم يتم تنزيلها إلى حدود اللحظة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود واحد 37 ثانية بقيت لكم، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

37 ثانية يعني بغيت غير نبين بأنه العمل ديال الوزارة غيرتكز على التسريع ديال إعداد المحطات اللوجيستيكية اللي مبرمجة داخل الإستراتيجية الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال السادس موضوعه: "استياء مغاربة العالم من غلاء تذاكر السفر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كيف ما تتعرفو كيستعد المغرب لاستقبال الملايين من أفراد الجالية المغربية في الخارج، ولكن للأسف لا صوت يعلو فأوساط هاذ الجالية على صوت غلاء التكلفة، ونسائلكم، السيد الوزير، اشنو تدير الوزارة ديالكم باش.. وأشنو تتقترح من حلول باش تحد من الغلاء ديال تذاكر العبور لا جوا ولا بحرا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

في البداية، بغيت نشير أن وزارة النقل تولي اهتماما بالغا لعملية العبور، وتتسهر على توفير عروض كافية ومتنوعة للنقل البحري عبر الخطوط القصيرة والمتوسطة والطويلة بين الموانئ المغربية ونظيراتها في أوروبا، وتجدر الإشارة إلى أن النقل البحري الدولي للمسافرين بين

المغرب وأوروبا قطاع يخضع لاتفاقية دولية وتتأمنو سفن مغربية وأوروبية، كما تخضع أثمنة هذا النقل لمبدأ العرض والطلب.

باش نستاجبو للطلب على الخطوط البحرية اللي تيعرف ارتفاع في أيام عودة الجالية المغربية المقيمة بالخارج ارتفاع حاد، قامت الوزارة خلال هذه السنة بتنسيق مع جميع الهيئات والمؤسسات المعنية بتعبئة عدد هام من السفن، السعة ديالها الإجمالية الأسبوعية تتوصل لـ 490 ألف مسافر ذهابا وإيابا، منها حوالي 55 ألف مسافر يوميا على الخطوط القصيرة، والوزارة اعتمدت أيضا دفتر تحملات تيلزم الشركات البحرية باش يحترمو شروط استغلال الخطوط البحرية، ولاسيما فيما يخص السلامة وتهيئة الفضاءات المخصصة للمسافرين، وأيضا تتابع الوزارة عن كثب جودة وسلامة وأثمنة الخدمات المقدمة.

فيما يخص أثمنة التذاكر كيف جا فالكلمة ديالكم، عرفت بالفعل ارتفاعا مهما مقارنة مع سنة 2019، وتيرجع ذلك أساسا للارتفاع الغير المسبوق لأسعار المحروقات على المستوى الدولي.

فيما يتعلق بالرحلات الجوية، العرض المقدم خلال صيف 2022 غادي يوازي عرض 2019، وتتوزع هاذ الرحلات على 115 مطار في 46 بلاد في القارات الأربع، وتعتبر أوروبا الوجهة الرئيسية بـ 1400 رحلة أسبوعية أي 85% من الرحلات الإجمالية والمعدل ديال هاذ الرحلات الإجمالية هي 1660 رحلة أسبوعيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم حول هذا الموضوع الذي يهم ملايين المغاربة المقيمين بالخارج وفي نفس الوقت له تداعيات على القطاع السياحي، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، كما تعلمون فملايين المغاربة، مغاربة العالم، يعتزمون زيارة وطنهم الأم بمناسبة عيد الأضحى والعطلة الصيفية بعد عامين من جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، التي أزمت وضعيتهم ببلاد الإقامة، غير أنهم فوجئوا بالارتفاع الصاروخي لأثمان تذاكر التنقل جوا وبحرا كيف ما قلتو، وهذا في ظل غلاء أسعار مختلف المواد النفطية والغذائية ومجمل السلع والخدمات وغياب أي مبادرة حكومية لضبط هذه الموجة غير المسبوقة؛

ثانيا، بناء على ما سبق، نتطلع السيد الوزير للكشف عن التدابير الحكومية الاستباقية المتخذة لتخفيف تكاليف التنقل والعبور لهذه الفئة العريضة من المغاربة التي تشكل مصدرا أساسيا للعملة الصعبة، وحان وقت دعمها في هذه الظرفية الصعبة؛

ثالثا، ولأن رهان الدولة الاجتماعية ليس مجرد شعار فهو يتطلب، أولا، حكومة اجتماعية مما يستوجب الانتصار لروح التضامن الوطني عبر إطلاق مبادرات عملية لدعم مغاربة العالم برؤية شمولية تستحضر إلى جانب إيجاد حلول عملية لتخفيض أسعار تذاكر الطيران والبواخر والزيادة في عددها، مراجعة أسعار النقل الداخلي وكراء السيارات لتأمين وصول أبناء الجالية إلى مقرات إقامتهم داخل الوطن؛

رابعا، أنتم أيضا، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة مطالبون بوضع برنامج استعجالي لإضافة شركات أخرى للنقل البحري والجوي لتغطية الطلب الكبير والمتزايد على خدمات نقل الجالية المغربية والسياح الأجانب وتنويع العرض، بغية التأثير على غلاء الأسعار.

وحتى لا نبقى دائما تحت رحمة شركات الملاحة البحرية الأجنبية نقترح تحفيز المستثمرين المغاربة للاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي لبناء أسطول وطني بحري قائم الذات والعمل كذلك على تنزيل استراتيجية الأجواء المفتوحة، بما يضمن المنافسة الحقيقية ويحقق أهداف تحرير القطاع.

ختاما، ومن موقعنا كحزب وطني صادق وأصيل نؤكد مرة أخرى السيد الوزير أننا مع دعم الحكومة، شريطة أن تكون فعلا حكومة تقرر ولا تبرر حكومة اجتماعية فعلا لا قولا، حكومة تقدم البديل ولا تكتفي بالتعليل والتحليل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على الاقتراحات ديالكم، السيد المستشار.

بغيت غير نقول واحد الحاجة ما يمكنش لينا نزيدو الباخرات قد ما بغينا، لأنه كاين الأرصفة والأرصفة محدودة، فالعدد ديال الباخرات اللي معمولة الآن باش نقومو بعملية "مرحبا" هي أقصى ما يمكن نجزوه على الأقل فيما يخص الخطوط القصيرة بين طنجة وطريفة وطنجة والخزيرات (الجزيرة الخضراء)، وبالتالي تنظن بأن أهم حاجة هو نسهرو على ملاءمة هاذ العرض مع الطلب خلال هاذ الأوقات اللي تتعرف فيه في وقت الذروة الطلب تيضاعف تقريبا 10 ديال المرات على

الطلب العادي، هذا ما بغيت نقول في هذا الباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر للسؤال السابع والأخير في هذا المحور، وموضوعه: "الدعم الحكومي لفائدة قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير المحترم،

اتخذت الحكومة قرارا بدعم أرباب النقل لمواجهة ارتفاع أسعار المحروقات، وقد وصل هذا الدعم الاستثنائي للدفعة الرابعة.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

ما هي أثار هذه العملية على قطاع النقل؟

وما هي أثاره على المالية العمومية؟

وهل فعلا حد من الاحتقانات الاجتماعية داخل قطاع النقل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال هذا.

هاذ الدعم جا باش نتجاوزو الإكراهات اللي تتعرفها المقاولات ديال النقل الطرقي في ظل هاذ الارتفاع غير المسبوق لأثمنة المحروقات، وكيف تتعرفو أهمية المحروقات في تركيبة تكلفة النقل مهمة، فكيف جاء فالكلام ديالكم الحكومة قررت تقدم دعم استثنائي مباشر لمهني النقل، وبالفعل أطلقت الحكومة منذ شهر مارس 2022 هاذ العملية هاذي اللي تيتوجه إلى تقريبا 180 ألف عربة، وباش نسهلو هاذ العملية ديال الاستفادة قمنا كوزارة بتنسيق مع المصالح ديال الوزارات الأخرى بوابة إلكترونية باش يتقدمو الطلبات ونتبعوها.

لحد الآن تم صرف 3 حصص من الدعم، بغلاف مالي إجمالي يناهز 1.4 مليار درهم، ومنذ انطلاق العملية ديال التسجيل للاستفادة من هذا الدعم، لوحظ إقبال كبير من طرف جميع فئات المهنيين، حيث استفاد من الحصص السالفة الذكر حوالي 90% وكيف ما جاء في كلمة زميلي بايتاس سابقا في ظل استمرارية ارتفاع أسعار المحروقات وباش نحافظو على القدرة الشرائية للمواطنين، قررت الحكومة ترفع من قيمة الدعم المقدم لمهني النقل الطرقي بنسبة 40% فيما يخص الحصة الرابعة اللي غادي يتم تقديمها خلال شهر يوليوز.

على صعيد آخر، وبغية تقديم إجابات هيكلية لإشكالات القطاع، تم أيضا الاتفاق مع المهنيين فيما يخص أسعار المحروقات على إعداد مشروع قانون للمقايسة، خاص بالنقل الطرقي، ومن شأن هاذ المشروع يقوي المنظومة النقلية من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تتساعدهم على ملاءمة أسعار النقل وأسعار المحروقات، وتتقوم الوزارة حاليا بإجراء المشاورات مع القطاعات الحكومية المعنية في أفق توسيع المشاورات مع مهني النقل باش نوجدو هاذ النص ديال القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

نشكركم السيد الوزير.

من باب التذكير، نود أن نشير أن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، سبق لها أن وجهت هذا السؤال بصيغة آنية منذ 1 يونيو 2022، وذلك لما لاحظنا ارتفاعا متواترا لسعر المحروقات في السوق، حيث كان الهدف من طرح السؤال هو معرفة أو إيجاد أجوبة للتساؤلات التالية:

أولا، مدى ثقل العبء المالي لهذا الدعم على المالية العمومية، لاسيما مع استمرار ارتفاع الأسعار الدولية؟ وهل تم الاستناد على دراسة علمية حول حسن سير هذه العملية مستقبلا؟

ثانيا، هل هناك وقع إيجابي لهذا الدعم على الفئات المستهدفة وتخفيف عبء وثقل تكلفة النقل عليها؟

ثالثا، مدى تأثير هذا الإجراء على الزبون النهائي أي المواطن، مع العلم أنه سجلت زيادات في تعريفة النقل في بعض المناطق؟

رابعا، تأثير هذا الدعم على الاستثمار، خصوصا في مجال النقل، بعض النقالة يواجهون مديونية شراء العربات وتكلفة الصيانة والخدمات، وأيضا عبء الزيادات بما فيها ارتفاع الأسعار ليس

المحروقات فقط، بل حتى قطع الغيار، إضافة إلى الركود الاقتصادي والسياحي بفعل كورونا وتداعياتها؛

خامسا، الرؤية اليوم غير واضحة، السيد الوزير، هل هو دعم شهري متواتر؟ أم هو دعم خاضع لتطورات الواقع الدولي الوطني؟ ما هي المعايير العلمية لاحتساب قيمة هذا الدعم؟ وما هي مدته المفترضة والمتوقعة لدى الحكومة؟

وبناء عليه، فإننا أصبحنا الآن السيد الوزير، أمام إشكالية مدى استمرارية الدعم، ثم مدى فعاليته في تجنب التوتر الاجتماعي وأثاره على قطاع النقل وعلى عموم المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير النقل في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

بغيت غير نذكر بأنه أهم هدف هاذ الدعم هو الحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطن، وحقيقة هو استمرار تزويد الأسواق والمعامل والمصانع خلال هاذ الفترة هاذي، المدة غادي تكون مرتبطة بتطورات الأثمنة ديال المحروقات.

وبالنسبة للأثر ديالو على الميزانية ديال الدولة، فالميزانية ديال الدولة كيف جا فكلمة السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، ما غاديش يتغير بفعل هاذ الدعم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وشكرا على مساهمته القيمة في جلسة الأسئلة الشفهية.

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 يونيو 2022، تقدمت بها مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع: "ارتفاع أسعار العبور بواسطة العبارات الرابطة بين موانئ جنوب إسبانيا وشمال المغرب والمستعملة في عملية "مرحبا لصيف 2022""، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هاذ الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط كلمته في حدود دقيقتين.

السي بن فقيه.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا، السيد الوزير، بغيت نطرح عليك واحد السؤال اليوم، أشنو هو المفهوم والمضمون ديال الالتزام فهاذ "مرحبا" هاذي؟ واش "مرحبا" هي نوجدو التمر والحليب لهاذوك الناس ملي تيجيو مغاربة العالم؟ واش هي "مرحبا" نوجدو ليهم الظل والمرافق الصحية؟ واش "مرحبا" هي عبارة عن واحد الإطار غير دقيق ما فيه التزامات؟

أنا تنظن أنه إلا كان شي معنى عند هاذ "مرحبا" اليوم هو هاذ التذاكر ديال العبور اللي اليوم دازت من 300 أورو لـ 600 ذهابا وإيابا، عندنا 57 مليار اللي كيخلصو هاذ الناس، عندنا مليون وخمسين، مليون ونص مغربي ومغربية غادي يقطعو وغادي يعبرو، غادي يخلصو واحد 57 مليار ذهابا وغيخلصو 57 مليار في الإياب.

السؤال ديالي اليوم، أنا واحد القضية اليوم، ملي كنطرحو شي سؤال كتجاوبونا، كتسولنا علاش السبب ديال ارتفاع الأسعار تتقولو لنا السبب هو ارتفاع الأسعار.. بغينا أشنو هي الآليات اليوم لمواجهة هاذ الارتفاع ديال الأسعار؟ هاذ المغاربة ديال العالم اليوم جابو 100 مليار ديال الدرهم للمغرب سنة 2021، ويمكن يوصل المبلغ أكبر من هاذ القدر هذا، واش ما تتشوفو معي، السيد الوزير، أنه اليوم من الواجب ديال الحكومة اليوم أنها تدعم ولو ظرفيا؟

كنا تتقولو بأنه صندوق المقاصة وهذاك القرار اللي اتخذت الحكومة السابقة ما كانش في المحل ديالو، تنظن بأنه اليوم ما فيها باس إلى درنا واحد شوية ديال الدعم، ياك رفعنا الميزانية ديال صندوق المقاصة من 16 مليار إلى 32 مليار، ما فيها باس واحد مليار ديال الدرهم إلى خسرناه على هاذ الناس ديال مغاربة العالم اللي تيجيو للمغرب ديالهم باش يزورو بلادهم، باش نصرفو عليهم واحد شوية ديال هذا.

السؤال اللي بغيت نطرح، السيد الوزير.. هاذ القضية اللي قلت وجاوبت قبيلة وقلت بأنه 30% هي السبب ديال ارتفاع المحروقات، في العرض ديالكم، السيد الوزير اليوم في اللجنة ديال الداخلية، قلت بأنه 30% ارتفاع نسبة المحروقات هي التكلفة ديال الشحن، وبالتالي.. ثم قلنا واش ما كاينش الإمكانيات باش يكون التفكير في وسائل وبدائل، تنهضرو على..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

يعني أنا ما عنديش جواب على هاذ الإحاطة علما من غير ذاك الشي اللي جاوبت في السؤال الخامس اللي كان متعلق بعملية "مرحبا" والتذاكر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

دائما وفي نفس الإطار وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 يونيو 2022، تقدم بها المستشار المحترم السيد خالد السطي حول موضوع: "الأوضاع داخل الوحدات الخارجية ومركبات الاصطياف والاستجمام التابعة لوزارة العدل"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد خالد السطي في حدود دقيقتين لبسط كلمته.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لابد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير العدل المحترم باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، علاش؟

لأنه دائما يلبي الدعوة ديال السادة المستشارين في قضية تناول الكلمة، عكس بعض الزملاء الوزراء الآخرون، الذين لا يتفاعلون مع كامل الأسف مع هذه الطلبات، ونتمنى أن يتداركوا الأمر في ما بقي من الزمن الحكومي، بطبيعة الحال لأن الزمن غادي ينتهي، ولكن إلى تفاعلو الوزراء سيكون أفضل للجميع، لأننا نطلع المغاربة على مجموعة من المعطيات.

بطبيعة الحال دراسة الأوضاع داخل الوحدات، السيد الوزير، في المركبات ديال الاصطياف التابعة لوزارة العدل، وبطبيعة الحال ما دام الوقت دقيقتين لا تسمح باش ندخلو في الحيثيات والتفاصيل كاملة بخصوص هاذ الموضوع، ومن خلال اتصالي ببعض مسؤولي النقابة الوطنية للمستخدمين للمؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي وزارة العدل، يمكن الإشارة، السيد الوزير، إلى ما يلي:

بطبيعة الحال الجميع يعي بأهمية الاستجمام بالنسبة لعشرات آلاف الموظفين في الأعمال الاجتماعية، لذلك هاذ القضية ديال الاستجمام خص يكون واحد الاستقرار وتكون المؤسسة بصفة عامة ومنها المؤسسة المحمدية، تشتغل في ظروف مناسبة.

ولعل، السيد الوزير، نقول لكم على أن أنتوما دشنتم الحوار القطاعي بشكل جيد، باش نكونو واضحين، من خلال استيقاننا مع النقابات اللي تتحاور معها على مستوى الوزارة، وبغينا هاذ الشي ينتقل إلى المؤسسة المحمدية ويكون واحد الحوار منتج.

أهم شيء اللي تيطالبو به هاذ الناس أشنو هو السيد الوزير؟ هو أن يتم تصويب أو تصحيح النظام الأساسي الخاص ديال المستخدمين، هاذ النظام الأساسي مع كامل الأسف، بدأ في 2014 بدون مقاربة تشاركية، بغينا يكون بالمقاربة التشاركية ويكون شي نظام يتجاوز الاختلالات اللي تيعرفها حاليا.

بالإضافة كاين بعض المشاكل ممكن، السيد الوزير، من خلال الاتصال المباشر يمكن نعطيوكم المعطيات الأخرى، مع العلم أن الاتحاد الوطني سبق له مرارا وسنعطيكم بعض المراسلات بخصوص هذا النظام الأساسي للمستخدمين ديال المؤسسة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

السيد وزير العدل المحترم تفضلو.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فالحقيقة أي إصلاح غتكون فالمؤسسة المحمدية أو فوزارة العدل لا يمكن أن يتم إلا بالتشاور مع النقابات، وهكا فتحنا المجال ديال النقاش والآن كونا لجنة داخل هذه المؤسسة لمعرفة ما هي المعطيات اللي يمكن ناخذو فيها قرار، فالحقيقة خص يتغير القانون الأساسي، لأنه يسير بشكل بيروقراطي، بشكل مغلق، بشكل فيه كثير من العلاقات، فاحنا غنعيدو النظر فالقانون الأساسي باش نحولو هاذ.. أنا كنقول تحول إلى شركة وتسير بشكل مستقل.

الآن، بالنسبة للإستجمام أنا أتفق بأن المغاربة خصهم يخرجو يديرو العطلة، لأنه بعد سنتين من كوفيد وهاذ الأوضاع الاقتصادية، يمشيو يرتاحو شي شوية، وأنه خصنا نساهمو، درنا احنا 1300منخرط، فهذاك المنخرط عاد عندو العائلة، الآن غادي اعطيناهم فرصة

باش يمشيو، باش اكترينا بعض المحلات على البحر باش يجلسو فيها المنخرطين، سواء المستخدمين أو سواء السادة القضاة.

قلنا بأنه قدمنا كذلك واحد الدعم ديال 50% بالنسبة للمحلات اللي تجاوز 500 درهم في اليوم، بالنسبة للموظفين اللي غادي يمشيو فهاذ التاريخ باش نساعدوهم باش يديرو الاستجمام.

أعدنا النظر، إعادة بناء منذ جيت هاذي ستة أشهر، إعادة النظر فالمركبات سواء إفران، مارتيل، مراكش، أكادير، درنا إعادة الهيئة كلها والتأثيث ديالها من جديد، باش تكون نظيفة، عندنا هاذ المركبات الآن عندنا استعداد باش تستقبل ناس آخرين.

كذلك، درنا عملية الاصطياف ثم درنا المخيمات للأطفال، واللي الآن كنساهمو، ولكن القدرات ديالنا ما يمكنش دبا كاينة السعيدية اللي مازال ما كملش البناء فيها، بغينا نكملو البناء فيها إن شاء الله، طلبت من الإدارة أو درت توجيه للإدارة أنها تكمل في شهر 4 من السنة المقبلة، وهاذي ديال السعيدية كبيرة جدا، ويمكن أن..

ثم عندنا الآن مشروع المفاوضات لاقتناء أرض فبين الويدان باش نديرو فيها مخيم، وكذلك مركز الاصطياف، الداخلة فندق احنا كنتفاوضو فالشراء ديالو باش يبقى للموظفين اللي بغاو يدوزو العطلة فالداخلة، ثم كذلك العيون عندنا الأرض والآن كملنا الإجراءات ديال طلب الرخصة باش نبنيو، راه خص المغاربة يمشيو للاصطياف، خصهم يمشيو للبحر، خصهم يمشيو، خصنا نساعدوهم وهذه مسؤولية الحكومة، والاستجمام حق من ضمن الحقوق اللي عند المواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

برد السيد الوزير نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 047

التاريخ: الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 هـ (5 يوليوز 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أطلب من المصورين إخلاء القاعة.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

وقبل أن نشرع في تناول هذا الموضوع، يحضر معنا أطوار هذه الجلسة وفد هام من ممثلي أعضاء البرلمان الأنديني الذين يقومون بزيارة عمل، تميزت بعقد جلسة عمل لبرلمان دول الأنديز بمدينة العيون يوم الإثنين 4 يوليوز.

وباسم كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أجدد الترحاب بهم.

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع المستشار السيد خالد السطي مقترح قانون يقضي بتتميم الفصل 15 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وتوصل المكتب بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم للأسئلة الشفهية، تقدم به منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع: حالة الاحتقان التي تعرفها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في ظل "احتجاجات الطلبة، ومشروع إعادة النظر في إستراتيجية التكوين والبحث عن حل لمشكل الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا"، وقد عبرت الحكومة بأنه يتعذر عليها التفاعل مع الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 28 يونيو 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارة العمومية".

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "واقع التعليم وخطة الإصلاح"، وأذكر أنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد الرئيس المحترم، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الدستور، لاسيما الفصل 100 منه، والقاضي بمواكبة قضايا السياسة العامة، يسعدني أن أحضر اليوم بمجلسكم الموقر، لتقديم أجوبة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وأود بالمناسبة أن أعبرلكم عن شكري البالغ لاختيارنا لموضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح" في هذه الجلسة الشهرية، وهو الموضوع الذي يكتسي مكانة هامة داخل مضامين البرنامج الحكومي الحالي وبعدا استراتيجيا ضمن ورش الدولة الاجتماعية، الذي باشرت الحكومة تنزيله.

فكما هو معلوم، يشكل الحق في التعليم جوهر الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور المغربي لسنة 2011، حيث أن أحكام الفصل 31 أكدت صراحة على ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري، ميسر الولوج وذي جودة، في حين أكدت مضامين الفصل 32 على أن الدولة والأسرة تلتزمان بضمان حق الطفل في الاستفادة من التعليم الأساسي.

ولا يخفى عليكم حرص جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على أن لا يخلف بلدنا موعد مع الإصلاح الجوهري لهذا القطاع المصيري، وعلى ضرورة تعبئة الجهود بما يعيد الاعتبارللمدرسة المغربية ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، وهو ما أكده الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية لسنة 2017، حيث أكد جلالته، حفظه الله، على أن (**المغاربة اليوم يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والاجتماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين**)، انتهى خطاب جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت جائحة "كوفيد-19" فرصة لتجديد النداء إلى تعزيزركائز الدولة الاجتماعية، أي الدولة التي تضع المواطن في صلب انشغالاتها وتتبنى سياسات أكثرطموحا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتطلب منا اليوم الشروع في إجراء مجموعة من التحولات الكبرى، بغية ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لمغرب ما بعد كوفيد، لإعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها مختلف التدخلات الحكومية وتعزيز حكامتها، وفي مقدمتها منح المواطن مكانة مركزية وتعزيز مهام التخطيط الاستراتيجي وفق رؤية بعيدة المدى.

فقد تعزز خلال الآونة الأخيرة بمختلف تحدياتها الصحية والجيو استراتيجية الوعي العميق بأن إصلاح منظومة التربية والتكوين أضحى أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التماسك والعدالة والسلم الاجتماعيين، وهو هدف ينبغي أن يحفزنا جميعا على التحلي بإرادة حقيقية لتغيير السلوكات التدبيرية، ووضع إطار عمل واضح وطموح، حيث لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بالمنظومة التعليمية، بما يسمح بضمان جودة وفعالية العرض المدرسي والولوج العادل لمختلف فئات المجتمع إلى المرفق التعليمي، فضلا عن التطوير التربوي والبيداغوجي للتلاميذ ونجاعة العرض التكويني واستدامة الموارد المالية الضرورية للمنظومة على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، جعلت الحكومة من تنمية الرأسمال البشري أحد دعامات ترسيخ الدولة الاجتماعية، عبر الالتزام بإنجاح "مدرسة تكافؤ الفرص" وتعزيز الاهتمام بالثقافة والرياضة كمدخلين أساسيين لتمكين كل مواطن من حقه الدستوري في التعليم الجيد وتمكينهم من الارتقاء الفردي والاجتماعي، إذ وضع البرنامج الحكومي تصورا متكاملا لضمان تكافؤ فرص التعليم من خلال 6 مداخل أساسية، كيتعلق الأمر:

- **أولا**، بتعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة؛

- **ثانيا**، تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية، وخصوصا في مجالات القراءة والكتابة والحساب والبرمجة؛

- **ثالثا**، تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية؛

- **رابعا**، رد الاعتبارلمهنة التدريس؛

- **خامسا**، تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي؛

- **سادسا**، التكوين المهني والمستمر.

إن هذه المداخل الأساسية هي التي ستمكننا من تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي سبق أن عبر عن طموحه في إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية ووضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي في أفق 2035، من خلال تمكين هذه الأخيرة من الآليات اللازمة لتلقين المهارات الأساسية وضمان الاندماج الاجتماعي للمتمدرسين ودعم نجاحهم الأكاديمي والمهني.

فمن الضروري اليوم تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد التي يعانيها النظام التربوي الوطني والمتمثلة في استرجاع ثقة المغاربة إزاء المؤسسات التربوية وهيئاتها التعليمية وإعادة بناء دورها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي والتأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها عالم اليوم، وكذا من أجل الانسجام مع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء 2015-2030 ومضامين القانون الإطاررقم 51.17 الرامية إلى جعل المتعلم متشبثا بروح الانتماء للوطن ومعتزا برموزه ومتشبعا بقيم المواطنة ومتحليا بروح المبادرة للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمشاركة الفعالة في الأوراش التنموية للبلاد، بما يحقق تقدم المجتمع والإسهام في تطوره.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا حريصون داخل الحكومة على إنجاح هاذ الإصلاح الشامل والدامج لمنظومة التربية والتكوين، كما ندرك أيضا أن ربح تحدي التعليم الجيد والمنصف يستدعي تدبيرا محكما لهذا التغيير، ينبني على تثمين المكتسبات ويستلهم أسسه من التجارب الناجحة كما يأخذ العبر من الإخفاقات، ونحن على قناعة راسخة بأن الواقع الحالي للتعليم ببلادنا، رغم المكتسبات على مستوى توسعة العرض المدرسي والدعم الاجتماعي، مازال دون انتظارات صاحب الجلالة، نصره الله، ودون انتظارات فئة عريضة من المواطنين من الشعب المغربي.

ففيما يخص التعليم الأولي، مثلا، فرغم التقدم الملموس في تعميم التعليم الأولي في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، فمازال هناك نقص على مستوى القاعات المجهزة والأطر المؤهلة لتوفير ظروف تلائم الحاجات الحركية والوجدانية واللغوية والذهنية للأطفال في سن الرابعة وخصوصا في المجال القروي.

في المرحلة الابتدائية فإن قرابة 300.000 تلميذ يغادرون المدرسة كل سنة، كما أن 30% من التلاميذ هم من أبانوا على الكفايات المستهدفة في نهاية الابتدائي، وتنخفض هذه النسبة إلى 10% بالإعدادي، مما يطرح أسئلة استفهام كبيرة على جودة التعلمات.

بالإضافة إلى ضعف التحصيل المسجل عند غالبية التلاميذ، فقد سلط تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الضوء على حرمان 29% من التلاميذ بالوسط القروي و13% من الوسط الحضري من متابعة الدروس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

إن التذكير بكل هذه التحديات والاختلالات التي لازالت قائمة في واقع منظومتنا التعليمية، لا يجب النظر إليها كتشخيص لواقع المدرسة، الذي نعلمه جيدا، بل على العكس من ذلك فهو يعتبر في نظرنا وقفة ضرورية وموضوعية وخطوة أساسية لمعاينة مواطن القوة والضعف في هذه المنظومة، وهذا ما سيؤهلنا لاستشراف المستقبل، عبر تقديم حلول ملموسة قابلة للقياس في إطار عمل حكومي مسؤول وشفاف يروم الرفع من وتيرة المنجزات ومواجهة العراقيل التربوية والتكوينية والسوسيو اقتصادية والتدبيرية، التي لطالما كانت تحول دون توفر فرص منصفة للتعلم لجميع التلاميذ.

وعلى هذا الأساس، فقد اشتغلت الحكومة منذ البداية ديالها على بلورة خارطة طريق طموحة بتشاور موسع مع كل الفرقاء المعنيين لتحقيق طفرة على مستوى التعلمات، من خلال إعادة النظر في المثلث البيداغوجي (التلميذ، الأستاذ والمدرسة)، فضلا عن إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية من أجل الاستجابة للحاجيات الآنية للتلاميذ والأطر التربوية والإدارية.

ووعيا من الحكومة بضرورة التمكن من تحقيق إصلاح عميق تتملكه وتدافع عنه كل الأطراف المعنية بنجاح المدرسة، فقد تبنت الحكومة مقاربة تشاركية تستحضر تصورات ورغبات وآمال كل الأطياف، بما فيها التلاميذ والآباء والأساتذة والهيئة الإدارية، بالإضافة إلى الأطراف ذات الصلة بالحق في التعليم وجودة التعلمات على المستويات المحلية، الإقليمية، الجهوية والوطنية.

فلذلك، فإن المشاورات الوطنية لتجويد المدرسة العمومية تمثل في نظرنا أسلوبا شفافا وفعالا في العمل الجماعي، نسعى من خلالها إلى توسيع دائرة المساهمة في البناء المشترك والمتواصل لهذا الإصلاح، وضمان انخراط كافة مكونات المجتمع في صياغة وتنفيذ خارطة الطريق 2022-2026، التي تعتبر جوهر هذه المشاورات الوطنية، حيث يرغب التلاميذ أن تشكل المدرسة فضاء تتكامل فيه عملية التعلم مع مستلزمات اكتساب المعارف والترفيه بتوفير المكتبات وقاعات للمطالعة ومسارح وملاعب رياضية وغيرها، في حين عبر الأساتذة عن ضرورة أن تشكل المدرسة فضاء للحوار والتعبير، لأن الأطفال باتوا يرفضون الملل ويطلبون من الأستاذ الابتكار والإبداع، كما عبر الآباء عن أملهم في استرجاع المدرسة لدورها الأساسي واستعادة الثقة بين الأستاذ والتلميذ وإعادة الثقة بين المدرسة العمومية والمجتمع.

وأخذا بعين الاعتبار لكل هته التطلعات المعبر عنها من قبل أطراف الحقل التعليمي ببلادنا، سنشتغل بكل عزيمة وإسرار على ضمان التقائيتها مع المحاور الكبرى للورش الإصلاحي، الذي سيقود عملنا في هذا الإطار والرامي إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول سنة 2026:

- خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث في كل سنة؛

- تجويد المكتسبات والتعلمات في المدرسة، من خلال زيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية؛

- وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس من خلال مضاعفة المستفيدين من الأنشطة المندمجة، إذ لا تتجاوز النسبة المسجلة حاليا للمستفيدين 25% من الأطفال المتمدرسين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تنزيلا محكما للأهداف الإستراتيجية المشار إليها آنفا يستدعي منا تفصيل مضامينها وفق إجراءات عملية وواضحة وقابلة للتنفيذ، حتى تتمكن الهيئات الحكومية المعنية من ضمان تنزيلها الجيد على أرض الواقع.

ففيما يخص التدابير المتعلقة بمحور التلميذ الذي لا طالما اعتبرناه عصب المدرسة العمومية وهدفها الأول والأخير، فإن هذا الورش الإصلاحي الجديد يسعى إلى تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية وضمان مواصلتهم واستكمالهم لتعليمهم الإلزامي.

لتحقيق ذلك، تستهدف خارطة الطريق تعميم التعليم الأولي في أفق 2028، وضمان جودته لتهيئ المتعلمين لمرحلة التعليم الابتدائي، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة في السنة لفائدة الأطفال اللي كتراوح أعمارهم من 4 و6 سنوات، من خلال تبني استراتيجية مجالية فعالة مواكبة ببرامج تحسيسية موسعة للأسر، خاصة في المناطق غير المشمولة بهذا النظام التعليمي وخاصة الوسط القروي، فضلا عن تمكين المربيات والمربيين في هاذ المستوى الدراسي من تكوين متين وجيد ووضع آليات للتدبير المفوض مع الشركاء الجمعويين.

ولتحسين نمط تتبع ومواكبة وضعية التلاميذ وضمان تحصيلهم للتعلمات الأساسية، سنعمل على تحديد أهداف التعلمات وتقويمها، من خلال إعداد أطر مرجعية لكل مستوى دراسي وإطلاع الفاعلين بوضوح على الكفايات المحصلة نهاية كل سنة، مع وضع نظام يحدد التعثرات ويقترح مقاربات مندمجة داخل الفصول الدراسية وأخرى تكميلية خارج زمن التمدرس بإشراك المتخصصين.

وبغية تمكين كل تلميذ من تحقيق اختياراته، ستحرص خارطة الطريق على إيجاد مسارات متنوعة وبديلة منذ المستوى الإعدادي تضمن اندماجهم في المسارات المهنية في الثانوي التأهيلي، من خلال تعزيز مواكبة التلاميذ من طرف مستشاري التوجيه منذ نهاية المستوى الابتدائي ووضع نموذج للكشف المبكر والاستباقي عن احتمالات الفشل الدراسي أو الانقطاع، للتمكن من التدخل في الوقت المناسب، في حين أن تلبية الحاجيات الأساسية وتوفير شروط جيدة للتمدرس والنجاح يستلزم رفع من آليات الدعم الاجتماعي بالمدارس، سواء من خلال تحسين جودة آليات الدعم الاجتماعي أو عبر ضمان ملاءمة ونجاعة الخدمات المقدمة لفائدة التلاميذ، لاسيما فيما يتعلق بالنقل المدرسي والمطاعم والأقسام الداخلية والمدارس الجماعاتية، ولضمان استدامة الإصلاح، سنعزز ذلك باعتماد نموذج ناجح للحكامة وللتمويل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن عملية التعلم في عمقها الإنساني تناقل جيلي للمعرفة، ما يجعل الموارد البشرية عمودها الأساسي، لذلك فالحكومة تتوخى من خلال ثاني محاور الخطة الجديدة للإصلاح تأهيل الأساتذة للمساهمة في تحقيق النجاح للتلاميذ في مساراتهم التربوية والتعليمية، عبر ضمان تكوين أساسي ومستمر ذي جودة للارتقاء المهني للأساتذة بدعم من هيئة التفتيش، مع تحسين جودة الإجازة في التربية والرفع في الكفايات والقدرات وجعلها الطريق والخيار الأفضل لمن يرغب في ممارسة مهنة التدريس، مزودة بخطة تكوين مستمر لفائدة الأساتذة والارتقاء بمسارهم المهني، بالإضافة إلى تعزيز نظام الوحدات التطبيقية في التكوين الأساسي والمستمر، من خلال تعميق المراقبة التطبيقية داخل القسم، ولأجل ذلك سيتم إحداث مركز للتميز لضمان جودة تكوين الأساتذة.

وبغية الرفع من جاذبية المهنة، سيتم العمل على تحقيق وضعية مريحة للأساتذة وخلق مناخ عمل جيد داخل المؤسسات التعليمية وتثمين مجهودات الأطر التربوية وتقدير التزامهم تجاه المتعلمات والمتعلمين وتعزيز التعاون لبناء نظام أساسي جديد للمدرسين وللجسم التربوي، في إطار الحوار الاجتماعي وخلق التناغم والملاءمة بين جميع الوضعيات المهنية وفتح آفاق جديدة وواعدة للارتقاء الوظيفي، وهو المعطى الذي سيمكننا من تحسين الوضعية للأساتذة مع ربطها بجودة مسارهم المهني ومسؤولياتهم ومدى التزامهم تجاه التلاميذ، فضلا عن توسيع أدوار المفتشين لتشمل مهام التأطير والمصاحبة ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى دورهم الأصلي والمتمثل في التقييم.

في هذا السياق، واعتبارا لما يكتسيه هاذ المكون من أهمية واستعجالية، باشرت الحكومة أجرأة العديد من التدابير لرد الاعتبار لمهنة التدريس، لاسيما من خلال التوقيع على اتفاقية إطار خاصة بتنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلك التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2025 ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، حيث رصدت لها غلاف مالي يصل إلى 4 المليار ديال الدرهم على مدى خمسة سنوات، وذلك قصد إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التعليم وجعله مسارا للتميز ورافعة للتعليم ذي الجودة، عبر وضع نظام للتكوين لمدة خمس سنوات، تيشمل ثلاثة سنوات ديال الإجازة، سنة ديال التأهيل بالمراكز الجهوية وسنة أخرى للتدبير، يعني التدريب الميداني في المؤسسات التعليمية، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين جودة التكوين وتطوير الجانب البيداغوجي بالمدارس العليا للأساتذة وإحداث المسالك لاستقطاب الطلبة المتميزين وتخصيص تعويضات لفائدة الطلبة المسجلين مقابل القيام بأنشطة تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية، وتوسيع عروض الاستقبال، وفتح كذلك مسلك الإجازة في التربية للطلبة الحاصلين على البكالوريا "باك 1+" أو 2 ابتداء من السنة المقبلة.

وستمكن هذه الاتفاقية خلال الخمس سنوات المقبلة من الرفع من عدد الأساتذة المسجلين في مسالك الإجازة للتعليم الابتدائي والثانوي بأكثر من 5 مرات، ليصل عدد الطلبة المسجلين في أفق الموسم التكويني 2026-2027 إلى أكثر من 50.000 طالب عوض 9000 طالب حاليا، في أفق انخراط 80% من الأساتذة الجدد بالسلك الابتدائي والثانوي في هذا السلك التكويني الجديد.

كما أنه لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثرهم على المتعلمات والمتعلمين، سيتم تجديد المقررات والمقاربات البيداغوجية وتقوية استعمال الأدوات الرقمية عبر تمكين هيئة التدريس من الدلائل البيداغوجية والعتاد (didactique) لممارسات تربوية ناجحة، بما يضمن اكتساب التعلمات الأساسية وإثراء المواد البيداغوجية.

ومن جهة أخرى، وبهدف توفير مؤسسات حديثة وعصرية، ينشطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة، تتوخى خارطة الطريق في أفق 2027 إعمال جملة من الرافعات الأساسية، تروم تدعيم استقلالية المؤسسات وتمكينها من تدبير فعال، مع ما يتطلبه ذلك من الرفع المنتج لميزانية الاستثمار وتشجيع تفويض الخدمات التي لا تدخل في صميم المهمة التربوية وتحسين الشروط اللوجيستيكية داخل المؤسسات التعليمية ومراقبتها.

ولضمان حوار مستمر مع الأسر، سيتم الاشتغال على تكوين فريق تربوي ملتحم مع مدير المؤسسة، تناط به مهمة القيادة التربوية وإرساء حوار تربوي.

وحتى تضطلع المدرسة بمهامها كفضاء مفعم بالحياة والمتعة خارج الزمن المدرسي، تستهدف الخطة الإصلاحية الجديدة تنويع الأنشطة التربوية للتلاميذ من حراسة ودعم مدرسي ورياضة، إضافة إلى القراءة واللغات والمسرح والموسيقى وسواها من الأنشطة، من خلال تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين في البيئة المحيطة بالمدرسة والتشجيع على التطوع التربوي لضمان جودة الخدمات المقدمة.

بالموازاة مع مختلف الأبعاد التي تضمنتها خارطة الطريق، والتي استعرضت أهم مضامينها أمام مجلسكم الموقر، واللي هي بالمناسبة حوار مع الأساتذة ومع التلاميذ ومع هذا اللي كيقودو السيد الوزير اللي مشكور اللي يكونو (des concepts) وكنتصنتو للناس وكيجاوبو وكنشوفو فين هو التوجه وهاذ الشي اللي كيتضح اليوم ما هو إلا بداية ديال واحد التوجه اللي بدا كيبان بهذه الاجتماعات اللي كيقوم بها السي شكيب بنموسى مشكورا.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تزويد المنظومة التربوية بالوسائل اللازمة لتحقيق هذه التحولات، فقد عرف المجهود الميزانياتي انتقالا ملحوظا، إذ تقدر الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية ديال 2020 بـ 62 مليار و451 مليون ديال الدرهم، تتوزع على حوالي 56 مليار مخصصة للتسيير و11 مليار اللي هي موجهة للاستثمار، مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 6% بالنسبة للميزانية المرصودة للقطاع مقارنة مع السنة ديال 2021، أي بزيادة تقدر 3.6 مليار درهم، اللي تعطات للتعليم، كتشجيع لهاذ القطاع اللي هو مهم في الدولة الاجتماعية.

إن تخصيص موارد مالية إضافية سيمكن بلا شك من تعزيز الاهتمام بالتدابير ذات الآثار الكبيرة على القطاع، خاصة ما يتعلق منها بتوسيع العرض المدرسي وتحسين الجودة والدعم الاجتماعي لأبنائنا.

ففي ما يتعلق بتعميم التعليم الأولي وضمان الجودة ديالو، فقد تم التوقيع على ثلاثة ديال الاتفاقيات للشراكة، حول تطوير وتعميم هاذ النمط الدراسي، وقعت هاذ الاتفاقيات مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ووزارة المالية ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكتهدف هاذ الاتفاقيات في مجملها إلى العمل على الرفع من معدل التمدرس في التعليم الأولي من 72.5% إلى 79% نهاية 2022، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية، مع تنزيل منظومة مندمجة ومتكاملة لتكوين المربيات والمربيين وتقوية قدراتهم المهنية والرقي بأدائهم والحرص على انتقاء المتوفرين على الأهلية لمزاولة المهنة وتوفير الأدوات التعليمية والوسائل الديداكتيكية والتجهيزات الملائمة.

ولمحاربة الهدر المدرسي، سيتم تركيز الجهود على توسيع البنية التحتية للمدرسة وتقريبها من المستفيدين وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لمواجهة المعوقات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ولوج المدرسة أو متابعة التمدرس، فهاذ الصدد استفاد حوالي 3.7 مليون تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية لمليون محفظة خلال الموسم الدراسي 2021-2022، كما بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من برنامج "تيسير" 2.5 مليون من التلاميذ، كما تم كذلك إطلاق برنامج وطني للدعم التربوي، يهدف إلى الوقاية من الهدر المدرسي من خلال مخططات جهوية وإقليمية للدعم التربوي، تستخدم منهجية جديدة للتدريس تواكب كل تلميذ حسب مستواه، وهي تجربة أثبتت فعاليتها في العديد من الدول، ويجري تجريبها حاليا مع 10 آلاف تلميذ على أساس تعميمها لتصل لـ 100 ألف، والوزارة مشكورة أنها تتابع هاذ البرنامج وواقفة عليه إن شاء الله باش أولادنا يبقاو في المدرسة، وإلى عندهم شي مشكل يمارسو معهم في ساعات أخرى باش تحسن الوضعية الدراسية.

فضلا على تنظيم حملات تحسيسية لفائدة التلاميذ للوقاية من الهدر المدرسي وإرجاع المنقطعين ومواكبتهم لمتابعة الدراسة أو تسجيلهم في التعليم غير النظامي، ستواصل الحكومة في نفس هاذ السياق بذل المزيد من الجهود للعناية بالجانب الاجتماعي المواكب للعملية التعليمية، خصوصا فيما يتعلق بتجويد حكامة الداخليات والمطاعم المدرسية، إضافة إلى توسيع شبكة النقل المدرسي، وهي الجوانب التي من شأنها تحفيز التلاميذ وتحسين أدائهم الدراسي خاصة بالعالم القروي.

من جانب آخر، تنكب الوزارة على تجديد المنهج المدرسي في السلك الإعدادي وتكوين تقريبا 35 ألف إطار تربوي، فهم المفتشون المديرون ديال المؤسسات، فيهم أساتذة، من أجل مواكبة هاذ التجديد، وغادي يتم كذلك القيام بإصلاح شامل للدعم المدرسي والامتحانات، وذلك من خلال الميزانية ديال 120 مليون درهم، تعطات فيها 10 مليون لتحسين برامج التوجيه وتخصص 10 مليون أخرى لاستعمال التكنولوجيا ولتشجيع التفتح الثقافي للتلاميذ، تم تخصيص 250 مليون ديال الدرهم للحياة المدرسية برسم 2021-2022.

ولتعزيز العرض المدرسي وتحسين شروط التعلم والعمل المرتبطة بالمؤسسات التربوية، فقد تمت برمجة غلاف مالي يبلغ 2.3 مليار ديال الدرهم برسم قانون المالية لسنة 2022 اللي احنا فيه، سيهم بناء ما

يقرب من 230 مؤسسة جديدة، منها 30 مدرسة جماعية و43 داخلية.

كما تعتزم الحكومة توسيع شبكات المدارس الجمعاتية البالغة عددها اليوم 226 مدرسة كيستافد فيها 60.000 تلميذ وغادي تمشي إن شاء الله إلى أرقام جد أهم في المستقبل.

كما تم إطلاق برنامج للتدخل الاستعجالي لوضع برامج جهوية وإقليمية لتنفيذ مخططات لتأهيل مؤسسات قبل الدخول المدرسي المقبل وتأهيل الباقي في السنة اللاحقة، حيث يتم في هذا الصدد توقيع اتفاقية إطار مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة من أجل الإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية.

وبرسم سنة 2022 ستخصص 44 مليون درهم لدعم الرياضة المدرسية، يتم توجيهها لتأهيل البنيات الرياضية بالمدارس، وإنشاء 250 مركز رياضي بالمؤسسات الابتدائية التي لا تتوفر على هذه المراكز وإرساء مسار "رياضة ودراسة" بـ 75 مؤسسة، سيستفيد فيها إن شاء الله 5000 تلميذ من هذه المسالك.

أما فيما يخص تطوير الرقمنة والربط بشبكة الأنترنيت، كتهدف الحكومة إلى تعميم الأنترنيت في 90% من المدارس في إطار تصور كامل يعزز المنظومة المعلوماتية في قطاع التعليم عن طريق تجديد المعدات وتوسعة النظام ديال "مسار".

فيما يخص اللغة الأمازيغية، فالعمل جاري على متابعة تعميم تدريسها، حيث سيبلغ عدد المدارس حوالي 1941 مدرسة ابتدائية سنة 2022، مع التكوين الأساسي والمستمر للأساتذة والمفتشين وأطر التربية في اللغة الأمازيغية.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نغتنم هته الفرصة للتوجه من جديد بصادق تنويهنا بأداء الحكومة وبجرأتها في مواجهة التحديات التي تعرفها بلادنا بكل مسؤولية، جاعلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من أولوياتها، في ظل هذا الارتفاع المهول للأسعار الذي يعرفه العالم بأسره، والذي يحاول البعض أن يوظفه يائسا لأغراض سياسية ضيقة، بغية التشويش على جهود الحكومة في التخفيف من آثار هته التحولات العالمية على المعيش اليومي للمواطن، فتجدهم تارة يوظفون حسابات مغلوطة، وتارة أخرى يوظفون إجراءات معتمدة بدول أخرى، متغافلين عن خصوصياتنا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مشيدين بتجنب الحكومة للحلول السهلة من أجل تجاوز أزمة الأسعار أو ترك المواطن يواجه تقلبات الأسعار لوحده، مشيدين بالخيارات المتخذة لحد الآن.

تعمدنا أن نتطرق لموضوع ارتفاع الأسعار لنتوجه لكم، ونحن نخاطب إصراركم وعزيمتكم التي عهدنا فيكم لبلوغ أهدافكم، مؤكدين لكم أن المغاربة قد يتفهمون ارتفاع الأسعار، ولكن لن يتفهموا أبدا أن تضيع بلادنا مرة أخرى - لا قدر الله - فرصة تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم، وهي مناسبة نتوجه فيها بالشكر لكل الأطر الإدارية والتربوية من نساء ورجال التعليم، نظير ما بذلوه من مجهودات في سبيل إنجاح محطة الامتحانات الإشهادية بكل مستوياتها، متمنيين لأبنائنا من تلميذات وتلاميذ التوفيق في هذه المحطة الهامة من مسارهم التعليمي.

إن الكل مجمع على ضرورة الرقي بمنظومتنا التعليمية، خاصة بعد إشارة العديد من مؤسساتنا الوطنية عبر تقاريرها لوجود أعطاب فرملة عجلة الرقي المنشود، ودعت غير ما مرة للاستعجال بمعالجة تلك الاختلالات، على اعتبار أن هذا الإصلاح يعد أولى الأولويات لدى المغاربة، ومطالبون أكثر من أي وقت مضى بضرورة إصلاح هذه المنظومة والرقي بالمدرسة والجامعة وغيرها من مؤسسات التكوين، لأن الزمن لا ينتظر وأي تأخر في هذا الإصلاح قد ينعكس سلبا وبحدة أكبر على مستقبل أجيالنا، خصوصا وأن العالم يسير بسرعة نحو تحولات علمية وتكنولوجية كبرى، توازيها مخاطر وتحديات لن يتم تجاوزها إلا بالعلم والعمل.

فمرحلة التشخيص أو التقييم يجب تجاوزها نحو تنزيل مخطط الإصلاح، ونحن مؤمنون بأن الإصلاح لن يأتي دفعة واحدة وفي وقت وجيز، بل يأتي بشكل تدريجي تراعى فيه الأولويات المستعجلة، باستحضار تام لمصلحة بلادنا ومستقبل أجيالنا.

وإذ كنا متأكدون، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنكم تستشعرون هذا الأمر وأنكم تسيرون بثبات لتحقيق الإصلاح المطلوب، لأن هذا الموضوع شكل التزاما وتعاقدا مع المغاربة، فإننا واثقون بنجاحكم إن شاء الله تعالى لأنكم وقفتم على مداخل الإصلاح الذي تبقى أحد مداخله الأساسية وجود موارد بشرية مؤهلة وكافية محفزة تقوم بمهامها كما ينبغي.

فيما يتعلق بالمدرسة العمومية: يجب العمل على إعادة الثقة المدرسة العمومية عبر اعتماد تغيير جدري في الأسلوب واتخاذ إجراءات قوية، قد تكون مكلفة لكنها واقعية تهدف إلى تحسين أداء المدرسة

العمومية، وهو ما تشتغلون عليه، السيد رئيس الحكومة المحترم، عبر اتخاذ تدابير تستهدف التلميذ والأستاذ المدرسة في نفس الوقت من خلال:

1- تعميم تعليم أولي بجودة يضمن الإعداد الجيد لتلاميذ التعليم الابتدائي ويضمن التمكن من التعلمات الأساسية عن طريق تتبع ومواكبة التفاوتات بين التلاميذ؛

2- خلق مسارات متنوعة بالسلك الثانوي من أجل محاربة الفشل والهدر المدرسي، توفير الدعم الاجتماعي المعزز لتهيئة الظروف المواتية للدراسة والنجاح في الوسط القروي؛

3- الارتقاء بمهنة المدرس وتجويد أدائه، بتوفير تكوين أساسي ومستمر بجودة عبر كلية علوم التربية وانتهاء بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، مع تعزيز تكوينهم الميداني، منوهين بما رصدته الحكومة (4 مليار درهم) للمناهج في إطار برنامج متكامل، يستفيد منه الأساتذة بأهداف محددة وغلاف مالي كاف، حيث سيمكن هذا البرنامج من تكوين 50.000 طالب في أفق 2026، وهو ما نحتاجه في ورش الإصلاح.

وفي نفس السياق، لابد أن نوضح ما يروجه البعض من خلال تبنيه لهذا البرنامج في الولاية السابقة حيث لم يتمكن من تكوين سوى 8000 خريج بينهم ما يقارب 4% لم يلجوا قطاع التعليم، بحيث أن هذا البرنامج افتقد إلى الأجرأة والتنزيل في المرحلة السابقة واكتفى فقط بالترويج الإعلامي والسياسي المفتقد للإرادة السياسية ولتخصيص الموارد المالية الكافية، وهو ما لا يليق برجالات الدولة، لذلك نؤكد أن هذا البرنامج التكويني سيمكنكم من إنجاح ورش الإصلاح كباقي الدول التي حققت تقدما مهما في مجال التعليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن خارطة الطريق المتخذة للنهوض بالمدرسة العمومية لن تتأتى إلا بتأهيل المدارس وجعلها فضاء مناسبا للتعليم، خاصة في الوسط القروي ولاسيما لفائدة الفتيات القرويات، وهو ما أكدنا عليه في برنامجنا الانتخابي مستحضرين البعد الجغرافي والمجالي.

وعلى هذا الأساس، نشارككم الالتزامات التي قطعنا على أنفسنا مع المغاربة، وواثقون بأنكم ستحققون، إن شاء الله، بالرغم من صعوبة الظرفية، وعلى رأسها:

- أولا، وضع مخطط تربوي رقمي يجعل التكنولوجيات دعامة أساسية لمدرسة جيدة للجميع، لاسيما لتلاميذ العالم القروي، وتمكين الأطر التربوية من تملك مهارات وآليات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة لمساعدتهم على أداء مهامهم؛

- ثانيا، توسيع شبكة المدارس الجماعاتية والتي أثبتت أنها بديل حقيقي للفصول الدراسية المعزولة؛

- ثالثا، توسيع شبكة النقل والإطعام المدرسي كبديل للداخليات وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالتعليم، كحل يستحضر البعد الاجتماعي للتلميذ ببقائه مرتبطا بكنف الأسرة، خاصة في المسالك الأولى للتعليم لما يحتاجه الطفل في هته المرحلة من رعاية ودعم أسري.

فيما يخص الجامعة المغربية: لا تخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، أهمية الجامعة وأدوارها الأساسية في كونها فضاء يعكس توجهات شباب المستقبل وانتظاراتهم ويمكنهم من تطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات المستقبلية من قبيل التغيرات المناخية والقضايا البيئية والتقنيات الجديدة ومستجدات عالم الابتكار.

وأمام هذا، وجب الحسم وبشكل سريع في النقاشات الجانبية الدائرة اليوم والتي أدخلت القطاع وضعية الاحتقان والخوض مباشرة في معالجة النواقص التي تعيق مسار تقدم التعليم العالي وضمان مردودية البحث العلمي، خصوصا وأن التقلبات التي عرفها العالم أظهرت مدى أهمية البحث العلمي في مجالات متعددة.

ولتجاوز هذه الاختلالات، نقترح الإسراع في:

أولا، إخراج النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين لتحسين وضعيتهم، وفق قواعد تؤسس لإرساء مسار للتدرج والترقي المهني على أساس معايير الجودة والتميز العلمي؛

ثانيا، تحسين جودة التعليم العالي، عبر انفتاح أكبر للجامعة على محيطها، كما نقترح إعادة النظر في سلك الدكتوراه، مع إعطاء منح خاصة بهذا السلك للدراسة في جامعة أجنبية مقابل التزام المترشحين بالعودة للتدريس في إحدى جامعاتنا، مما سيمكننا من تنويع كفاءاتها؛

ثالثا، تعميم المنح الجامعية، على اعتبار أنها عامل مهم ومحفز للطلبة في مسارهم الجامعي يخفف من تكاليف الدراسة التي تثقل كاهل أسر الطلبة، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم؛

رابعا، مواصلة إنجاز مخطط جامعة بكل جهة تماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة وعملا بمبدأ العدالة المجالية ومسايرة لمجموعة من البرامج ذات البعد الجهوي؛

خامسا، تعزيز انفتاح أكبر للجامعات على عالم المقاولات كما يخول تطوير حاضنات مقاولات مبتكرة، وبذلك سيتمكن الباحثون والطلبة الحاملون لمشاريع المقاولات بناء على نتائج أبحاثهم من توظيف الموارد التي يستحقونها.

فيما يتعلق بالتكوين المهني: إن هذا المسلك يعرف تحديا كبيرا من خلال المزاوجة بين إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات الخاصة، التي أضحت في حاجة ماسة إليها بالرغم من الأعداد المهمة للشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه، للأسف، يبقى العرض الحالي من التكوين

المهني يعاني من ضعف اعتراف القطاع الخاص، وإذ نعتبر داخل فريقنا أن هذا المسلك لدى العديد من الشباب يعد خيارا ثانويا وبديلا للفشل الدراسي أو لسوء التوجيه، نؤكد أنه يبقى خيارا أوليا إلا لفئة قليلة منهم، وهو ما يزيد من ضعف مردوديته، لذلك ندعو إلى تقليص هذه الفجوة عبر تبني الخيارات التالية:

أولا، تشجيع تطوير تكوين مهني بأساليب تربوية متجددة، يربط التجربة المهنية داخل المقاولات باكتساب الكفاءات الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي مشروع إصلاحي لمنظومة التعليم ببلادنا لا يتطلب فقط تخصيص موارد مالية مهمة، بل يقتضي كذلك إلى اتخاذ قرارات صعبة وجريئة، قد تكون لها كلفة سياسية، مدركون لها ومستعدون لها بما تتوفرون عليه من شجاعة سياسية، لأنها تبقى قرارات تخدم مصلحة الوطن وتشكل ركائز إصلاح التعليم، كل ذلك من أجل ضمان مستقبل التعليم لأجيالنا في مدرسة صانعة للتميز وجامعة مشجعة للبحث العلمي ومراكز للتكوين المهني تستجيب لتطلعات المقاولة الوطنية.

متيقنون بأنكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، قادرون على إنجاز ذلك، بالرغم من هذه الظروف الصعبة التي نعيشها جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا، شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد لحسن الحسناوي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للتفاعل مع عرضكم القيم، الذي تفضلتم بتقديمه، السيد رئيس الحكومة، أمام مجلسنا الموقر حول خطة إصلاح التعليم بالمغرب.

وفي البداية، أتقدم إليكم بجزيل الشكر على تجاوبكم مع أسئلة الفرق والمجموعات البرلمانية وحضوركم أشغال هذه الجلسة، التي نعتبرها محطة دستورية هامة، حيث نخوض اليوم في موضوع ذي أهمية بالغة، ويتعلق الأمر بالتعليم، باعتباره الأولوية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية، ولكونه ضمن المرتكزات الأساسية للبرنامج الحكومي وللدولة الاجتماعية، التي تعتبر عنوانا بارزا لهذا البرنامج الممتد على خمس سنوات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا اليوم لسنا أمام مناقشة قطاع محدد بذاته، وإنما أمام مناقشة منظومة متكاملة، شكلت منذ فجر الاستقلال اهتماما جماعيا، أطرها حرص ملكي سامي من جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ويتجلى ذلك في مبادرات الإصلاح التي تعاقبت بتعاقب الحكومات باختلاف توجهاتها ومساراتها السياسية، وإن التقييم الموضوعي لكل المحطات الإصلاحية يبين بأنها لم تتسم بطابع الاستمرارية، بل تميزت بإصلاح الإصلاح في كل مرة تضطلع بها حكومة أو وزير بهذا القطاع.

وفي هذا الإطار، نذكر بالنطق الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2013 الذي قال فيه ما يلي:

"من غير المعقول أن تأتي أية حكومة بمخطط جديد خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض ولا أن يخضع تدبيره للمزايدات والصراعات السياسوية، بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجح"، انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ورش إصلاح التعليم لا يرتبط بالقطاع الحكومي في حد ذاته، وإنما هو ورش جماعي تتقاسمه الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص والنقابات وفعاليات المجتمع المدني والأسر، لذلك ينبغي أن نقر بأن المدرسة المغربية حققت – ولله الحمد - مكتسبات لا يستهان بها، لكن على الرغم من أهمية هذه المكتسبات، فإن المنظومة التعليمية لا زالت دون الطموحات المرجوة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبنى خطة وطنية لإصلاح التعليم، عبر إطلاق مشاورات وطنية من أجل تجويد المدرسة المغربية، تحت شعار "تعليم ذو جودة للجميع"، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعبر عن تأييدنا لهذه الخطوة ونعتبرها توجها رصينا يتماشى مع التوجهات الملكية السامية وتفعيلا ملموسا للمنهجية الديمقراطية التشاركية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي نفسا جديدا للمدرسة المغربية، ويساهم في تطوير بنياتها المعرفية، ويساعد على تجويد مناهج التعليم لفائدة أبنائنا وبناتنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن موضوع الإصلاح لا يعدم تراكمات ولا منطلقات ولا مرجعيات، فهناك الخطب الملكية السامية والدستور، ولاسيما في فصله 31 والميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية

2015-2030 وأيضا القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وإذا كانت آراء المجلس الأعلى للتربية والتكوين لها وجاهتها وأهميتها، فإننا نؤكد بأن مخرجات النموذج التنموي الجديد تشكل خارطة طريق للوصول إلى مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص.

وإننا على يقين بأن وجود رئيس لجنة النموذج التنموي على رأس وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وأيضا عضو هذه اللجنة على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يشكل قيمة حقيقية وإسهاما وازنا ونوعيا في الإصلاح المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المنظومة التعليمية مطالبة اليوم بالتفاعل مع سياقها ومحيطها، وذلك من منطلق كون التعليم المجدي يجب أن يتلاءم مع التنمية ومتطلبات سوق الشغل، لذلك فإن الركائز الأساسية لخارطة الطريق تعتمد بالأساس على المتعلم، باعتباره محور العملية التربوية والمدرس باعتباره الفاعل الأساسي في تنمية الكفايات والمهارات والمدرسة باعتبارها النواة الأساسية للإصلاح والفضاء الحاضن للفعل التربوي.

لذلك اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أطرح على سيادتكم الموقرة بعض العناوين الكبرى التي نعتبرها من الأهمية بمكان:

أولا، ينبغي المزيد من تحسين الوضعية المادية والاجتماعية وحل المشاكل الإدارية المتعلقة بالفاعلين التربويين بصفة عامة والاهتمام بالتكوين المستمر؛

ثانيا، الحرص ثم الحرص على الإنصاف والعدالة المجالية وتكافؤ الفرص، إن على مستوى البنايات والتجهيزات أو على مستوى الخدمات الاجتماعية كالنقل والإطعام وتعميم المنح؛

ثالثا، تقليص نسبة الهدر المدرسي، وذلك عن طريق الفرصة الثانية بالنسبة للمنقطعين؛

رابعا، تعميم المدارس الجماعاتية؛

خامسا، إعادة النظر في البرامج والمناهج وطرق التوجيه والحسم في لغة التدريس والانفتاح على اللغات العالمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الختام، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة بأن هذه الحكومة تملك إرادة حقيقية لإصلاح التعليم، ولنا اليقين بأن طموحاتها لن تتوقف عند مجرد طرح الخطط والبرامج، بل ستعمل على تنفيذ التزاماتها من أجل تمتيع جميع المغاربة على قدم المساواة من تعليم جيد.

أخيرا، ندعو لكم، السيد رئيس الحكومة، ولكافة أعضاء الحكومة الموقرة بالمزيد من التوفيق والنجاح في مساركم هذا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين وسبط النبي الأمين جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارات والمستشارين،

لقد استقر عزم إخوانكم في الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال على مناقشة السياسة العامة في مجال التعليم، لأننا نعتبر أن السنة الأولى من عمر هذه الحكومة الموقرة هي اللحظة المناسبة للتذاكر بشأن الاختلالات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة للسياسات العامة، ولعل في مقدمتها ما يرتبط بواقع منظومة التعليم وآفاق الإصلاحات الممكنة.

لكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، طريق الإصلاح، كما تعلمون، لم ولن يكون مفروشا بالورود، بالنظر لحجم التراكمات التدبيرية للسنوات الماضية من جهة، وبالنظر إلى أن جيوب المقاومة المستمرة في وضع العقبات تلو الأخرى في طريق الإصلاح، والذين لن يستسلموا بسهولة لإرادة هذه الحكومة، رغم جديتها ونزاهتها وإصرارها على تحقيق ما يصبو إليه المغاربة جميعا، وعلى رأسهم التوجهات السامية لجلالة الملك، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

إن واقع منظومة التعليم ببلادنا هو موضوع إجماع وطني لا مزايدة فيه، أغلبية ومعارضة ومجتمع مدني وأسر وأفراد، والإجماع نفسه يسكن مختلف هذه الفعاليات كما يسكن الأغلبية الحكومية حول ضرورة إحداث ثورة حقيقية في المنظومة وبلورة إصلاح حقيقي وجذري وسريع، يستجيب لتطلعات الشعب المغربي وللتوجهات الملكية السامية.

ولا أخفيكم سرا، السيد الرئيس المحترم، أنه بعد الاستماع لما تفضلتم بعرضه من حصيلة وبرامج مستقبلية، يمكن القول أن الحكومة وضعت أصبعها على مكامن الخلل، لتتجاوز الإشكاليات

المطروحة، بكل عزم وإخاء وتضامن وقوة كبيرة لإبراز مدى أهمية هذا القطاع.

والفريق الاستقلالي، وهو يثمن عاليا ما تم إنجازه في مختلف المجالات، وخصوصا على مستوى المجهود المالي المبذول، والذي مكن خلال هذه السنة من الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بحوالي 500 مليار سنتيم، بالرغم من الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا، فإنه يؤكد على أن الاختلالات التي يعرفها القطاع لم تكن ترتبط بالعامل المادي فحسب، بل تتجاوزه إلى ضرورة تعزيز الثقة ومبادئ الحكامة الجيدة والنجاعة والالتقائية وغيرها من الشروط التي لا حجة أبلغ من ذلك من حجم الاعتمادات المرصودة.

هنا، أود باسم الفريق الاستقلالي أن أقول أن قضية الإمكانيات المادية اليوم أصبحت غير مطروحة، ولنا تجارب عدة بأن وفرت المادة ولكن النتائج أصبح تعليمنا متذيلا للمراتب الدنيا عبر العالم، فالسيد رئيس الحكومة، يجب دمقرطة التعليم وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم ذو جودة عالية، تحسين الظروف المادية للمدرسين والأساتذة.

الوقت يداهمني على ما أرى، ولا يمكنني أن أناقش التعليم ومشاكل التعليم والأهداف التي نرجوها من التعليم في دقائق بسيطة ومعدودة، لأن حجم الإصلاح يجب أن يشترك فيه الجميع، كل من جهته، الوزارة تقوم بواجبها، وهنا لابد من أن أنوه بوزارة التعليم، لأنها كرست جهودا كبيرة بأن اجتمعت مع النقابات، نقابات تعليمية بخصوص معضلة أساتذة الأكاديميات أو المتعاقدين، فإن هذه المبادرة لابد وأن نخرج منها بنتائج جد إيجابية، ليس للتعليم فقط، بل يصبح التعليم قدوة ناجحة في جمع شتات المتعاقدين وجمع شتات النقابات ذات تمثيلية للخروج من الأزمة، وأية أزمة طرحت إلا وسنجد أنفسنا ملزمين بمقاومة الفساد ومقاومة ما يعيق مرحلة التقدم، خاصة في مجال التعليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يجب أن ننوه بعزيمتكم ومن خلالكم البرنامج الذي تسعون إلى النهوض بقطاع التعليم في العالم القروي، في الحضري وفي مجالات متعددة، وها نحن اليوم بدأنا نجني ثمارها، ثمار المجهودات التي بذلت من خلال نتائج الباكالوريا التي أصبحت تشرف المغرب بصفة عامة.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، علينا أن نلتف جميعا حول منظومة التعليم، وما يمكنش، لا نقبل بأن كل وزير يجيب (le staff) ديالو عاود ثاني (rebelote) نبداو من الأول، احنا بدينا بداية طيبة حسب توجه سيدنا والإرادة ديالكم الطيبة، فكيخصنا نستمرو، ويمكن لنا نصلحو بعض النقائص إن هي بدت لنا، فيجب أن نعتني بهذا التعليم، والوقت يداهمني، لابد أن أؤكد أن لساننا سيكون دائما لسان صدق ودعم "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب".

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تجاوزت الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التفاعل مع جوابكم، ومن موقعنا كمدرسة سياسية لا تربط المواقف بالمواقع، نود التأكيد على ما يلي السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولا، استحضارا لمسارات الإصلاح في قطاع التربية والتكوين منذ استقلال بلادنا، والتي بلغت حوالي 15 مشروع إصلاحي، في ظل تعاقب أكثر من 30 وزيرا على تدبير القطاع، فضلا عن تغير هيكلته في كل تعديل حكومي وغياب الاستقرار السياسي في تدبيره، نسجل بأسف شديد إصرار الحكومة الحالية على مواصلة هذا المسار المطبوع بإصلاح الإصلاح وتشخيص التشخيص، رغم اعتماد بلادنا للرؤية الاستراتيجية ولقانون إطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي حظي تحت الإشراف السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبموافقة المجلس الوزاري، كما حظي بإجماع مختلف المكونات السياسية والمهنية والمجتمعية، داخل المؤسسة التشريعية وخارجها، إلا أن وبدل العمل على مواصلة تنزيله، نتفاجؤ، السيد رئيس الحكومة، بتغييب هذا الورش الإستراتيجي في السياسة القطاعية المنتهجة، وإلا ما معنى فتح مشاورات جديدة حول المدرسة المغربية وإطلاق مناظرات جهوية أخرى لهدر الزمن السياسي والتنموي؟

وفي هذا السياق، نذكركم مرة أخرى بما جاء في إحدى خطب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، حيث قال جلالته: "**ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، علما أنها لن تستطيع تنفيذ مخططها بأكمله، نظرا لقصر مدة انتدابها، لذا فإنه لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تدبيره للمزايدات والصراعات السياسوية**"، انتهى منطوق جلالة الملك، حفظه الله.

ثانيا، في نفس الاتجاه، إذا كانت الحكومة تخالف رأينا في الموضوع،

فأين تتجلى خطواتها العملية في استكمال تنزيل هذه المرجعية القانونية الملزمة بعد 9 أشهر خلت؟ وما هي الأجندة الحكومية المسطرة لتفعيل هذا القانون الاستراتيجي غير المسبوق في تاريخ ببلادنا؟ وما السر في عدم عقد اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين، التي ترأسونها السيد رئيس الحكومة المحترم، لأي اجتماع منذ تنصيب الحكومة؟ ونتمنى صادقين أن يكون ذلك سهوا.

ثالثا، صلة بما سبق، وإذ نسجل التراجعات غير المفهومة، خاصة في مجال التعليم العالي، من قبيل توقيف العمل بنظام "الباشلور"، رغم نجاعته المتأكدة دوليا، وإلغاء الالتزامات الحكومية السابقة المبرمة مع عدة مجالس جهات في مجال إحداث مؤسسات جامعية في العديد من الأقاليم والجهات، والتي وفرتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، الأرضية لجزء منها من موقعكم السابق كوزير للفلاحة، فإننا نطرح سؤالا كبيرا حول هذه التراجعات: هل هي ناتجة عن قرار حكومي أم إجراء قطاعي؟ وما موقف الأحزاب الممثلة في الحكومة من مآل هذه المؤسسات الجامعية الهامة والضرورية؟

رابعا، من جهة أخرى، تؤكد مجموعة من تصريحات أعضاء الحكومة وأغلبيتها أن من دوافع عدم مبادرة الحكومة إلى تقديم بدائل لدعم القدرة الشرائية للمواطنين في ظل أزمات الوباء والغلاء وشح السماء، هو الحرص على عدم المس بإصلاح التعليم والصحة.

لهذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن تجليات هذه الإصلاحات على أرض الواقع وما هي البصمات المؤكدة لهذه الأولويات؟

خامسا، وفي نفس الاتجاه، نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، تطلعات الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية إلى تنفيذ وعود الأحزاب الممثلة في الحكومة في الترسيم الموعود، والإعلان عن الجدولة الزمنية لتنفيذ الزيادة في أجور الأساتذة، علما أننا ما زلنا نؤكد من موقعنا أن حل هذا الملف هو تنزيل خيار التوظيف الجهوي العمومي وتعميمه على باقي القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية عبر تشريعه في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، بضمانات قانونية تضمن المساواة بين جميع موظفي القطاع العام.

لابد كذلك أن نستوضح، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير القانونية والتنظيمية والعملية لتنزيل مخطط ترسيم وتعميم الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين، والذي أعدته الحكومة السابقة، وحول مآل المخطط التشريعي للحكومة لإصدار باقي المراسيم التطبيقية ومراجعة القوانين القطاعية للمنظومة بعد أزيد من 20 سنة على اعتمادها، علما أن مهلة 3 سنوات المحددة في قانون الإطار لفعل ذلك ستنتهي يوم 28 غشت 2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعيد التأكيد مرة أخرى باسم الفريق الاشتراكي على أنه لا تنمية ولا تقدم بدون معالجة شاملة لمنظومة التعليم ببلادنا.

هذه المنظومة التي يجمع الرأي العام الوطني، على أنها في حاجة ماسة إلى وصفة سحرية لمعالجة ما يمكن معالجته، فمسلسل الإصلاحات والقرارات والمخططات تبدأ وتنتهي دون أن تخضع لأي تقييم أو تشخيص موضوعي من شأنه أن يساهم في معالجة جزء من هذه الاختلالات، بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي، ثم الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار من المفروض أن يجسد تعاقدا وطنيا ملزما للجميع، لنصل اليوم إلى نتائج لا علاقة لها بانتظارات المواطنين، ناهيك أن القطاع أصبح قطاعا مكلفا تبحث الدولة عن منفذ لتمويله، علما أن التمويل ليس هو الإشكال الحقيقي، بل المشكل يكمن في كيفية النهوض بقطاع يتأسس عليه مصير أمة بأكملها، في وقت أضحت فيه المعرفة سلعة محكومة بقوانين التجارة التنافسية من عرض وطلب وربح وخسارة.

السيد الرئيس،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق، لا تكتفي بخطط وإستراتيجيات متسرعة وأحيانا ارتجالية تستجيب لإكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

فلا يمكن بكل حال من الأحوال أن نختزل الإشكالات الكبرى لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والتصورات المتاحة لتجاوزها في ظل ولاية حكومية أو ولايتين، لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية كبرى، مازالت بعد قضية وحدتنا الترابية، هي الشاغل الأساسي لكافة المغاربة.

السيد الرئيس،

قد تكون حكومتكم محظوظة، إذ تحملت المسؤولية في ظل امتلاك

بلادنا لرؤية إستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030، واعتماد النموذج التنموي الجديد الذي أوضح الرؤية في العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع التربية والتكوين، وهذا من شأنه أن ييسر مهمتكم في أجرأة هذه التوجهات الكبرى وتصريفها في برامج عملية ومقررات تشريعية وتنظيمية وتدبيرية، تعطي جرعة من الأمل لكل الشعب المغربي في إصلاح حقيقي وملموس لهذا القطاع، الذي يرهن بلادنا في حاضرها ومستقبلها، في ظرفية دولية صعبة يسودها الشك وعدم اليقين.

السيد رئيس الحكومة،

إن مفاتيح التعليم لا تتطلب بالضرورة صرف أرصدة مالية ضخمة، بمبررات التهيئة والإصلاح المعماري وتوفير العتاد الديداكتيكي، ولا الانكباب السنوي على التغييرات في البرامج والمناهج والرؤى ولا إطلاق مشاورات أفقية، بدون استشارة القواعد والأعمدة التربوية، كتلك التي دعت إليها الوزارة الوصية، بل تتطلب العمل على إعادة الثقة بين الثلاثي المشكل لكل عملية تعليمية، ويتعلق الأمر بـ (الأستاذ والتلميذ وولي أمره).

السيد الرئيس،

إن إشكالية النموذج التنموي الجديد وما جاء في كل من القانون الإطار والبرنامج الحكومي تكمن في التنزيل الميداني لها والقدرة على إقناع الفاعل الميداني في الانخراط الإيجابي لإنجاحه، وهذا يقتضي:

- التساؤل عن مسار ومآل المشاريع التربوية السابقة، وهل حققت أهدافها وغاياتها، أم فشلت أو أُفشلت، وهذا يتطلب إجراء تقويم موضوعي يمكن من الحكم عليها بالفشل أو الإفشال؛

- يقتضي كذلك إرساء المبادئ الدستورية وإقرار ربط المسؤولية بالمحاسبة لإعادة الثقة بين المؤسسات ومختلف مكونات المجتمع المغربي وإعطاء المصداقية لقرارات وتقارير لجن التتبع والافتحاص في منظومة التربية والتكوين من أجل ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للقطاع الخاص، لمراقبة وضبط الاختلالات التي يعرفها في علاقته بما هو تربوي واجتماعي ووطني.

السيد الرئيس،

إن تطوير الجامعة المغربية يقتضي الاعتراف بالكفاءات الوطنية وتحميلها المسؤولية في إطار الوضوح والشفافية وليس، كما يروج في وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية، بناء على الخلفيات السياسية والحزبية المتحكمة في بعض التعيينات في مناصب المسؤولية الجامعية على مستوى المؤسسات والعمداء وغيرهم.

لا شك، السيد الرئيس، أن الاستخفاف بقيم الاستحقاق والجدارة والكفاءة العلمية في تولي المسؤوليات بقطاع التعليم العالي وغيره لن يزيدنا إلا تراجعا وتأخرا وتكريسا مخزيا لبعض الممارسات المشينة التي لاحت مؤخرا في الساحة الجامعية.

وهي مناسبة السيد رئيس الحكومة لتنويرنا وتنوير الرأي العام الوطني حول مصير ومآل الاتفاق الذي وقعته الوزارة الوصية مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، وخاصة الاتفاق المتعلق بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان أن نترفع جميعا عن حساباتنا الضيقة، أغلبية ومعارضة، وأن نضع اليد في اليد من أجل التوجه رأسا إلى الإصلاحات الحقيقية الكفيلة بالنهوض بمنظومة التربية والتكوين، باعتبارها المدخل الرئيسي والشرط الأساسي لكل تنمية شاملة ومنشودة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

إن تخصيص مجلس النواب للجلسة الشهرية الأخيرة المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة لموضوع الصحة وبرمجة موضوع التعليم في هذه الجلسة الشهرية التي يعقدها مجلسنا الموقر اليوم يؤكد انخراط البرلمان بمجلسيه في دعم وإسناد المجهودات المبذولة لتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية، ولا يمكننا والحالة هته إلا التنويه بكل الإجراءات الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وللمواطنات والتخفيف من وطأة تقلبات السوق الدولية، وندعوها للمزيد ونؤكد دعمنا الكامل والموصول لها لتنفيذ برنامجها الطموح.

وبخصوص موضوع جلستنا اليوم "واقع التعليم وخطط الإصلاح"، فماذا عسانا نقول اليوم حول التعليم بعد كل الذي قيل وكتب؟ سيما ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد وكذا جميع التقارير والآراء العميقة التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم.

يكفي إذن أن نشير في هذا الحيز الزمني الضيق إلى الأولويات الملحة للإصلاح، وفي مقدمتها النهوض بأوضاع شغيلة هذا القطاع وإنصافها ورد الاعتبار لها وجعلها في قلب الإصلاح ومعالجة المطالب ذات الطابع الاجتماعي، التي قدمتها المنظمات النقابية للحكومة.

نحن متفقون مع السيد وزير التربية الوطنية على أن التحدي الأبرز

اليوم هو تحدي الجودة، ومدخلها الأساس هو التكوين الصلب لهيئة التدريس وضمان تمتعها بحقها الدائم في التكوين المستمر، لذلك لا يسعنا إلا التنويه بإشراف السيد رئيس الحكومة الشخصي على توقيع اتفاقية إطار حول تنفيذ برنامج تكوين أستاذات وأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 4 مليار درهم على مدى 5 سنوات.

إن إصلاح التعليم يتطلب كذلك منح التلميذ المغربي الفرصة للتمكين من اللغات الأساسية في مراحله المبكرة، لأننا ما فتئنا نسمع منذ تشكيل الحكومة تصريحات من طرف السيد وزير التعليم العالي حول وجوب تمكين الطلبة من اللغات الأجنبية كي يتمكنوا من الولوج إلى سوق الشغل، وعلى أهمية هذه الفكرة وأيضا على الرغم من وجاهتها، إلا أن التمكين من اللغات يتعين أن يتم في السنوات الأولى من التعليم وأن يكون مفتوحا أمام جميع المغاربة ضمانا للعدالة وتكافؤ الفرص ما بين أبناء الوطن الواحد.

وهناك خصاص كبير على مستوى المؤسسات التعليمية في العالم القروي، لذلك فإنه لا يستقيم الحديث عن الجودة في ظل حجرات دراسية تفتقر للحد الأدنى من ظروف التعليم، وهو الأمر الذي نعتقد أنه يجب أن يكون موضوع تعاون قوي وكبير ما بين القطاع الوصي من جهة وما بين الجماعات الترابية وسائر السلطات العمومية، لأن بلوغ ذلك لا يعني فقط إصلاح واقع التعليم في العالم القروي، بل يؤكد أيضا أننا نتقدم في معالجة التفاوتات الاجتماعية التي كانت وراء الدعوة الملكية السامية إلى إقرار نموذج تنموي جديد.

علينا أن نقر بأننا لن نتمكن من إصلاح التعليم عبر الآليات التقنية على أهميتها، إن إصلاح التعليم يمر وجوبا عبر ربطه بالثورة الثقافية والذهنية المطلوبة، التي يجب أن تسري في سائر البنيات الاجتماعية في بلادنا، وهو أمر يبدو أقرب إلى التنظير أو الترف الفكري، والواقع أنه أحد أبرز الدروس المستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي تمكنت فيها أمم من جعل التعليم قاطرة حقيقية للتنمية الشاملة والازدهار.

ولا يسعنا إلا التنويه بالأولوية التي أعطتها وزارة التعليم الأولي، ولكننا، وكما عبرنا عن ذلك سابقا، ننبه إلى وجوب العناية بالمربيات اللواتي يشتغلن في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان مجحفة، كيف لنا بلوغ ذلك والمربيات تعاني من الحيف؟ وكيف يمكن جعل التعليم الأولي مدخلا للإصلاح العميق للمنظومة إذا كانت النساء اللواتي يشتغلن به تعانين من تأخر المستحقات ومن التهديد من الطرد؟ إن الجواب في هذه الحالة بالإحالة على مدونة الشغل، لا يعفي الوزارة من مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية وللتدخل لحمايتهن.

وأخيرا، ونحن ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنكم واعون بالخسارة الكبرى والتي تنجم عن الهدر المدرسي، الذي بلغ حسب الأرقام الذي أعلن عنها السيد الوزير مؤخرا 331.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، ولعل هذا أكبر جرس إنذار لنا جميعا للمجتمع وللحكومة على حد سواء، لأن الهدر المدرسي هو باب الشرور والمفاسد، والتلميذ الذي لا نستطيع توفير الشروط له لجعله لا يغادر المدرسة قد نجده غدا في أقبية السجون أو ساحات الإجرام.

لذلك نهيب بالحكومة إلى جعل وقف هذا النزيف في مقدمة مداخل الإصلاح، ونتمنى من الله عز وجل الشفاء لأمير المؤمنين، نصره الله، والأمن والأمان لمملكتنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على عرضكم القيم وخطتكم الواضحة لإصلاح هذا القطاع المهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يستأثر موضوع إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، باهتمام متزايد من قبل جميع الفعاليات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظرا لأهميته البالغة في تقوية وتحسين مؤشرات التنمية المنشودة.

وقد أفضى التشخيص المتكرر للمنظومة التعليمية، إلى الإقرار بالأزمة المتواصلة للتعليم ببلادنا، حيث ما تزال هذه المنظومة تئن تحت وطأة العديد من الأعطاب، وذلك نظرا لتبديد التراكمات الإصلاحية التي عرفها هذا الملف عوض تثمينها ومواصلتها، وهو ما جعل موضوع إصلاح التربية والتكوين يتأرجح بين الطموح والانتظارية خلال السنوات الماضية.

وقد أكد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطاب العرش لسنة 2015، قال جلالته: "**إن إصلاح التعليم يظل عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضَمَانَة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نَزَعَات التطرف والانغلاق**"، انتهى خطاب جلالة الملك حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يجب النظر اليوم إلى المنظومة التعليمية ببلادنا كمشروع مجتمعي شامل ومتماسك، الهدف منه هو تكوين مواطن كفؤ، مسؤول ومشبع بقيم المواطنة الصالحة والانفتاح على ثقافات أخرى، عبر تعزيز منظومة النزاهة، خصوصا في مجال التوظيف بالمدرسة والجامعة المغربية ومحاربة الفساد وتمكين المتعلمين من منظومة قيم وأخلاق ثابتة ودائمة.

ومن موقعنا كممثلين لأرباب المقاولات والقطاع الخاص، نؤكد بشدة على أهمية العلاقة الوطيدة بين الاستثمار وأهمية الرأسمال البشري، الذي يشكل مكونا أساسيا لتشجيع الاستثمار وفعاليته، وهو ما يتطلب العمل على ترسيخ مفهوم المقاولة وريادة الأعمال في البرامج الدراسية، بحيث نقترح إضافة مادة ضمن مقرر المستوى الابتدائي تتعلق بالمواطنة وتلقين المبادئ الأساسية للمواطن الصالح (le civisme) وتلقين المهارات الأساسية (soft skills) للتلاميذ ابتداء من المستوى الإعدادي، وأيضا إدماج ريادة الأعمال (l'entreprenariat) في الأسلاك التعليمية.

بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية للتلاميذ (des stages) ابتداء من المستوى الثانوي، لتمكينهم من اكتشاف المقاولة وفرص الشغل التي تتوفر لهم في المستقبل، وهو ما يدفعنا اليوم للحديث عن أهمية النهوض بالتكوين المهني، باعتباره أحد أهم الآليات التي تهدف إلى تطوير الأجير والمقاولة، وهنا نتحدث عن تطابق التكوين مع فرص الشغل وحاجيات المقاولة، نظرا للمقاربة التي تعتمدها مراكز التكوين المهني التي ترتكز على العرض أكثر من الطلب.

وهنا نطالب أن تكون برامج التكوين موجهة أكثر على الطلب وحاجيات المقاولة، وفق نظام التدبير المفوض للتكوين المشترك مع القطاعات (la gestion déléguée des instituts de formation)، على غرار أشنو كاين في قطاعات أخرى مثل السيارات والطيران، باش نسايرو متطلبات سوق الشغل.

السيد الرئيس،

لابد من الاهتمام بموضوع آخر جد مهم، هو البحث العلمي والابتكار، من خلال وضع مخطط وطني لتنمية البحث العلمي والابتكار، وهو ما يتطلب الرفع من الميزانية المخصَّصَة لمجال البحث والتطوير، بحيث هاذ المجال كيشكل محرك حقيقي لعجلة الإنتاج والنمو، حيث لا يتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي هو في حدود 2%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن رؤية الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإصلاح منظومة التعليم التي تَضمنَها الكتاب الأبيض حول مقترحاتنا لتزيل النموذج التنموي الجديد تتطلب العمل على مجموعة من النقاط أبرزها:

- تسهيل ولوج الشباب إلى التكوين، من خلال تنويع أشكال التكوينات وملاءمتها مع احتياجات سوق الشغل، وكذلك من خلال تنمية وتعميم الرقميات كأداة تعليمية؛

- كنوجدو أيضا دمج التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية في البرامج وتفضيل الكيف على الكم؛

- إدماج مسألة تقوية تعلم اللغات والمهارات الشخصية في جميع مستويات المنظومة التعليمية؛

- إعادة النظر في نظام تقييم المكتسبات والتوجيه.

وفي الأخير، أود أن أعبر عن مساندة ودعم الاتحاد العام لمقاولات المغرب لكم، السيد رئيس الحكومة، وثقتنا في قدرة الحكومة على النهوض بواقع التعليم ببلادنا، حتى يضطلع بأدواره الرئيسية في تنمية البلاد ونهضتها الاجتماعية والاقتصادية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

رغم كل التجارب والإصلاحات التي استنزفت جهودا تدبيرية وموارد مالية هامة، ما زالت المنظومة التعليمية ببلادنا تعيش على وقع اختلالات وأعطاب هيكلية متعددة التمظهرات: الاكتظاظ، الهدر المدرسي، عدم اكتساب الكفايات والمهارات، غياب وتدهور البنيات التحتية، التفاوتات المجالية وعدم ملاءمة أو مواكبة احتياجات الاقتصاد الوطني، البطالة، ما يحول دون اضطلاع منظومتنا التعليمية بأدوارها في جر قاطرة التنمية، وهو ما جعل المغرب يحتل رتبا مخجلة، بناء على تقارير مؤسسات دولية: اليونيسكو، البنك الدولي أو الأمم المتحدة ومؤسسات وطنية كالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين نفسه الذي أقر بالوضعية المتردية للمدرسة بصفة عامة، وأساسا للمدرسة العمومية.

ولعل القاسم المشترك لكل محاولات الإصلاح ولإصلاحات الإصلاح التي عرفها هذا القطاع هو افتقادها للرؤية الاستشرافية والمقاربة

المندمجة والأمثلة المتعددة: كإغفال التعليم الأولي في البرنامج الاستعجالي، ومؤخرا اعتماد (bachelor) والتراجع عنه دون سابق إنذار، مع ما ترتب عن ذلك من هدر للزمن الجامعي وللمجهودات الفكرية وللتمويلات ومن لخبطة لدى الأساتذة والطلبة؛ كل هذا ينم عن غياب الإرادة السياسية.

فإصلاح المدرسة العمومية ليس أمرا تقنيا أو قطاعيا بحتا، بل هو في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، هو استثمار، هو مسألة سياسية بامتياز، تقتضي الإجابة عن إشكاليات كاللغة مثلا، الانفتاح، مكانة البحث العلمي، التمويل، وليست مجرد تغيير في الأدوات والبرامج وآليات التدبير الإداري؛ إصلاح التعليم يقتضي استحضار البعد الحقوقي باعتباره حقا من الحقوق الدستورية.

السيد رئيس الحكومة،

إن طموح الأسر المغربية والتلاميذ وطموحنا كاتحاد مغربي للشغل، هو أن تتوفر هذه الإرادة السياسية من أجل تعليم ذي جودة، السيد الوزير، شعار الحملة ديالكم اللي طلقتها الوزارة الوصية من أجل تجويد المدرسة العمومية في الخمس سنوات القادمة، ونحن ننتظر اليوم مخرجات هذه المشاورات في إطار خارطة طريق واضحة المعالم، تعكس انخراط الدولة الفعلي في تأهيل وتطوير تعليم عمومي جيد يضمن تكافؤ الفرص.

خارطة الطريق تستمد مشروعيتها من القانون الإطار كذلك كترجمة قانونية للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وكذلك من تقرير النموذج التنموي، وأضيف، السيد رئيس الحكومة، ومن شعار الدولة الاجتماعية.

وكذلك تنطلق من الإشكالات الرئيسية تدبير أو الحكامة على مستوى صناعة القرار مركزيا وجهويا وإقليميا، جودة التعليم، أو جودة التعلم ومنظومة الموارد البشرية، باعتبارها المحرك الفاعل للعملية التربوية برمتها والمقوم الأساسي لأي إصلاح، فتدبير الموارد البشرية في القطاع يعاني من إشكالات عميقة، السيد الوزير، ناتجة عن التنوع الفئوي وتعدد الأنظمة، النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية وأنظمة خاصة كالأنظمة الخاصة بأطر الأكاديميات أو من فرض عليهم التعاقد والأطر المشتركة وهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا، ما أصبح يشكل عائقا للتدبير الاستراتيجي والارتقاء بالكفايات والوظائف وتأهيل العنصر البشري وتحقيق الجودة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ونحن نتطلع إلى جانب الأسر المغربية إلى الارتقاء بمنظومتنا التعليمية، نؤكد على:

- ضرورة الإسراع بإخراج القوانين والنصوص التنظيمية لتنزيل مضامين القانون الإطار، عبر منهجية ديمقراطية تضمن إشراك الفرقاء الاجتماعيين؛

- توفير البنيات التحتية بالموازاة مع التصدي للفقر والهشاشة والفوارق المجالية والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي، التي لازالت تحرم آلاف الفتيات في القرى من الولوج إلى المدرسة أو متابعة مسارهن التعليمي؛

- تجهيز وصيانة مؤسسات التربية والتكوين؛

- وتعميم الربط بشبكات الماء والكهرباء والمرافق الصحية؛

- وتعميم الولوج إلى الانترنيت ذي الصبيب العالي على كل أقاليم المملكة... إلخ؛

- الارتقاء بالتعليم الأولي وتعميمه؛

- والعمل على الإدماج الكامل للتعليم الخصوصي ضمن المنظومة التعليمية واعتباره مرفقا عموميا يخضع للمراقبة والحكامة؛

- الانخراط في اقتصاد المعرفة من أجل بناء جيل جديد قادر على الاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الرابعة وامتلاك المعارف والمهارات الضرورية للانخراط في وظائف الغد؛

- النهوض بوضعية رجال ونساء قطاع التعليم بكافة شرائحهم ماديا ومعنويا.

وبهذا الصدد، وحيث أنه أصبح لزاما إعادة صياغة نظام أساسي جديد موحد كشرط أساسي للارتقاء بالمدرسة العمومية، فقد انخرطت الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل كنقابة أكثر تمثيلية بالقطاع في ورش إصلاح النظام الأساسي باللجنة المخصصة.

أملنا السيد رئيس الحكومة أن يثمر عملها وأن تسهروا، انتوما، السيد الوزير، على إصدار قانون أساسي موحد ومدمج ومنصف لـ 300.000 موظف وموظفة بقطاع التعليم.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

<u>المستشار السيد عبد الكريم شهيد:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أشكركم جزيل الشكر على تفضلكم بمناقشة هذا الموضوع الهام الحيوي والجوهري، والذي يعتبر حجر الأساس لمستقبل بلادنا.

لكن، قبل أن أتعمق في الموضوع اسمحوا لي أن أستغل هذه الفرصة للتنويه بعمل الحكومة ومجهوداتها واستمرارها في الإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات، رغم الظروف الصعبة والمحيط العالمي الاقتصادي والسياسي غير المناسب، حيث رغم كل هذه الصعوبات تبقى بصمتكم، السيد رئيس الحكومة، كرجل تدبير قوي بكفاءته وخبرته وبقدرته على إدارة الحوار مع كافة الشركاء واضحة، حيث تمكنتم من تمنيع المكتسبات وتدبير المخاطر رغم الصعاب.

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة لموضوع المساءلة، فمنذ 1957 عرفت بلادنا أعدادا كبيرة ومختلفة من برامج الإصلاح لمنظومة التربية الوطنية، بداية بإنشاء "اللجنة العليا لإصلاح التعليم"، مرورا بـ"اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1958" ثم "لجنة التربية والثقافة" في نفس السنة وبعدها "المناظرة الوطنية حول التعليم" بغابة معمورة سنة 1964، والتي تقرر بها اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في جميع المراحل والشروع في تعليم اللغات الأجنبية ابتداء من التعليم الثانوي، ليليها إحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 1970 و"المخطط الخماسي" سنة 1973، ثم مشروع الإصلاح لسنة 1980 و"اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم" لعام 1994 ثم المصادقة على مشروع "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" سنة 1999 وإحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 2006، وبعد ذلك المخطط الاستعجالي الثلاثي 2009-2012 والتدابير ذات الأولوية و"الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى لإصلاح التعليم" منذ 2015 وفي أفق 2030.

كم هائل من البرامج والمحطات التي ضمت مناقشات وإصلاحات وتصورات ومجهودات استثمارية كبيرة جدا، لكن النتائج تبقى دائما محدودة، ليبقى تعليمنا يعاني اختلالات كبرى على رأسها عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات التطورات السريعة والفجائية التي يعرفها سوق الشغل والاقتصاد والتكنولوجيا عالميا ومحليا.

السيد رئيس الحكومة،

يبقى دائما طموح الجودة في التعليم ورفع تحدي تقليص الهدر المدرسي وهدر الإمكانيات المرصودة وتحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق المجالية هي الغاية المرجوة.

نحن اليوم، السيد الرئيس، لسنا في حاجة لاستعراض المؤشرات الواردة في التقارير الدولية أو الوطنية، ولكن في حاجة لوقفة تأمل وتفكير بمشاركة الجميع وبمسؤولية الجميع: الحكومة، الأحزاب، النقابات، المعلمين والأساتذة، الطلبة والتلاميذ وأوليائهم ثم المجتمع المدني، القطاع الخاص والقطاع العام، الكل مطالب بالإجابة على تساؤلات عميقة: لماذا هذا الكم من الإصلاحات وهذا الكم من المجهودات لكن بنتائج محدودة؟ لماذا تبقى المنظومة التعليمية الوطنية غير قادرة على مسايرة التطورات الاقتصادية وسوق الشغل؟

السيد الرئيس،

منذ سنة 1957 وعلى رأس كل 3 سنوات منظومة إصلاح جديدة، ولم نصل بعد إلى تحدي الجودة والملاءمة مع النسيج الاقتصادي، لم نصل بعد للحد من الهدر بمعناه العام، واستحضرهنا، السيد الرئيس، كلمة السيد والي بنك المغرب بلجنة المالية بمجلس المستشارين الأربعاء الأخير، والتي من خلالها عبر بشكل صريح أن إصلاح التعليم رافعة أساسية لمواجهة مظاهر الهشاشة ببلادنا ورفع تحدي التنافسية الاقتصادية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات،

يعتبر الإصلاح الشامل للتعليم على جميع المستويات والتعليم الأولي إلى التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي من أهم المداخل لتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يقتضي إرادة سياسية لا تقف عند مستوى الخطاب، بل تتجسد في رؤية إصلاحية وإجرائية عملية تمس كافة عناصر منظومة التربية والتكوين، ولهذا يجب اعتبار الاستثمار في التعليم العمومي استثمارا استراتيجيا ينطلق إصلاحه المستعجل من تعبئة كافة المتدخلين والفاعلين عبر مقاربة تشاركية وتعبئة مجتمعية لإعادة الثقة في التعليم العمومي والسمو بمكانته الاعتبارية.

للأسف، بعد أكثر من 14 برنامج إصلاحي، لازالت نتائج تعليمنا العمومي في المراتب الدنيا حسب مؤشرات التقييم الدولية، وأصبح التعليم في بلادنا إحدى أهم أسباب تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، لأنه يسير بسرعات مختلفة بين العام والخاص من جهة وبين المجال الحضري والقروي من جهة أخرى، حيث اشتغلت الحكومات المتعاقبة على المؤشرات الكمية مثل مستوى التعميم دون استحضار الجودة والمضمون التربوي، وغابت الحكامة الجيدة ومبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويمكنكم الرجوع إلى تقارير المجلس الأعلى

للحسابات للوقوف على مدى هدر المال العام في إصلاحات، كان مصيرها الفشل باعتراف رسمي.

إن بناء الدولة الاجتماعية يرتكز أساسا على تعليم عمومي مجاني وجيد، يحقق الإنصاف والتماسك المجتمعي، فبلادنا في حاجة ماسة لمدرسة وطنية موحدة مرجعيتها قيم التحرر والحداثة والفكر العقلاني والحس النقدي وثقافة المساواة وترسيخ قيم الهوية الوطنية المنفتحة، ونحن نؤكد على أن النهوض بالمنظومة التربوية يستلزم الحرص على أن يلج الإصلاح فصول الدراسة وأن يمس أساسا التلميذ والمدرس والبرامج والمناهج الدراسية.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن إصلاح التعليم دون إعادة الاعتبار للأطر التربوية والإدارة والإدارية وضمان استقرارها المهني، لأنها تعتبر أهم فاعل في تنزيل أي رؤية إصلاحية، وفي هذا السياق ندعوكم إلى إدماج مربيات ومربي التعليم الأولي والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لكافة فئات التعليم المدرسي والاستجابة لمطالب أساتذة التعليم العالي واحترام استقلالية الأكاديميات والجامعات، وهذا لن يتحقق إلا باعتماد مبدأ الحوار الجدي والمسؤول مع النقابات الأكثر تمثيلية، لخلق تعبئة داخلية حول الإصلاح والمساهمة في رفع التحديات والرهانات المطروحة والإجابات على لإشكالات.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد حاجة المغرب اليوم للتنمية ومدخلها الأساسي دمقرطة المدرسة وتعميمها في البوادي والمدن، عبر تعليم عمومي مجاني وجيد وموحد، يعتمد على أطر إدارية وتربوية محفزة ومواكبة تكوينها الأساس والمستمر وفتح آفاق تطوير مسارها المهني في إطار الوظيفة العمومية، كما يعتمد على مناهج وبرامج تحرر العقل وتسلحه بالقيم والمعارف الحديثة والمتطورة والمواكبة للتطور والتحولات المتسارعة، التي يعرفها العالم اليوم.

السيد رئيس الحكومة،

معلوم أن التعليم الجيد يتطلب مؤسسات مجهزة أحسن تجهيز ومتوفرة على المرافق الأساسية وتقدم النقل والتغذية ومنح تشجيع الأسر المعوزة، تحفيزا لها على تمدرس بناتها وأبنائها.

كما يجب تشجيع البحث العلمي والابتكار وتمويله ووضع مخطط وطني، يسهل في عودة الخبرات المغربية المتميزة والتي غادرت بلادنا في اتجاه بلدان تعرف كيف تستقطب هذه الخبرات والعمل على تحقيق تراكم الكم والكيف في مجال التكوين والاهتمام بتطوير مهارات وكفاءات عالية في مختلف المجالات والميادين، إلى جانب الاهتمام بالبحوث والدراسات في مختلف المجالات والميادين.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكنكم تسليم مداخلتكم.

شكرا.. أعتذر.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

يطيب لنا في البداية أن نقدم التهاني الخالصة لكافة التلاميذ والتلميذات والطلاب والطالبات الذين اجتازوا امتحاناتهم بنجاح، ونتمنى التوفيق لمن تنتظره امتحانات أخرى.

فأحد المؤشرات الأساسية لنجاح المنظومة التعليمية بالنسبة للأسر المغربية هي مؤشرات النتائج في نهاية السنة، وخاصة نسبة النجاح في امتحانات الباكالوريا، والحمد لله هذه النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى، ويعود الفضل في هذا النجاح من جهة أولى للتضحيات الجسام التي تتحملها الأسر في دعم أبنائها وبناتها، ومن جهة ثانية لتضحيات رجال ونساء التربية والتكوين وانخراط معظم الأسرة التربوية في تقديم كل ما تستطيع لدعم التلاميذ والتلميذات، رغم الظروف الصعبة التي يشتغل فيها رجال ونساء التعليم وإقصاؤها من كافة التحفيزات المادية التي يستفيد منها موظفو وموظفات باقي القطاعات، فنرجو من الحكومة التفكير الجدي في تخصيص نساء ورجال التربية والتكوين بمنح بمناسبة العطلة الصيفية وعيد الأضحى، بشكل مباشر أو عبر مؤسسة الأعمال الاجتماعية، سواء بسواء.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش إصلاح التعليم، لابد أن نسترشد بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي حث فيها على أن إصلاح التعليم يجب أن يهدف، أولا، إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية، لكننا نلاحظ أن السياسات المتبعة تتجه بشكل أساسي نحو التمكين للغة أجنبية واحدة دون سواها، على حساب تهميش اللغات

الوطنية: العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية كالإنجليزية والإسبانية.

نعبر كذلك عن قلقنا من جراء التراجع السريع عن مشروع طموح لإرساء نظام دراسات عليا مبني على النموذج الأنجلوسكسوني المرتكز على (bachelor) والذي يحمل طموحا كبيرا للارتقاء بتعليم جامعي يعزز مهارات وكفاءات المتخرجين، وتمسك الحكومة بنموذج آخر تبين أنه غير قادر على تمتيع الطلبة بمهارات حياتية وبشخصيات مستعدة للانخراط في الحياة العملية، بدعوى غياب إمكانات لدى الحكومة وعدم قدرتها على تعبئة ما يقتضيه الانتقال إلى نموذج (bachelor) وتعميمه على الجامعات.

والغريب أن التخلي عن هذا النظام، تم بسرعة حتى قبل إتمام ما أطلقته الحكومة من مشاورات حول التعليم الجامعي.

ويساورنا القلق كذلك حول انخراط وزارة التربية الوطنية في مسار جديد للمشاورات على أهميتها وجدواها في تغييب تام للقانون الإطار، الذي توافق عليه المغاربة بعد جهود مضنية أشرف عليها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والذي دخل منذ سنوات في مرحلة من الفراغ المؤسساتي، نتمنى أن يتم تجاوزه بسرعة، لما لهذا المجلس من دور مهم في ضبط استمرار سياسات تربوية في أزمنة تتجاوز الزمن الحكومي القصير والمتقلب، فالقطيعة مع مخططات الإصلاح أمر غير مستحب في استمرارية السياسات العمومية، اللهم ما تعلق بالقطع مع العمل وفق أجندات تعاكس المصلحة الوطنية في التربية والتعليم.

لا نخفي كذلك أن إصلاح التعليم يقتضي كذلك تسريع عملية تعميم التعليم الأولي وجعله مرحلة أساسية لبناء شخصية المتعلم وتعزيز مكونات القيم ومكونات الانفتاح اللغوي في هذه المرحلة، مع ضرورة التمييز بين الانفتاح اللغوي والفرنسة، فتوسيع انتشار الإنجليزية أهم لأجيال الغد من انفتاحهم على الفرنسية لوحدها.

ندعوكم، السيد الرئيس، في الأخير كذلك لتسريع إصدار النصوص التطبيقية للقانون الإطار، كما أكدتم في كلمتكم لتجنب العشوائية التي يتم تنزيلها بواسطة مذكرات بدون مرجعية قانونية واضحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الحضور،

السيد رئيس الحكومة،

احنا تنذاكرو على الإصلاح ديال التعليم، أنا غنبدا لك بواحد المقولة ديال مؤسس دولة سنغافورة: "غيرت مكانة المعلمين من الطبقات الدنيا إلى المكان اللائق بهم، وهم من صنعوا المعجزة"، وحاليا سنغافورة هي رقم 1 في التعليم واحنا رقم 101، إلى بغيني تصلح التعليم تهلى في رجال ونساء التعليم، الإمكانيات المادية والبشرية.. صحيح الميزانية ديال الوزارة تترتفع، ولكن وضعية رجال التعليم متأزمة، السيد رئيس الحكومة.

قبل ما ندخلو في بعض التفاصيل، لابد، السيد رئيس الحكومة، أن أتقدم بالتهاني الخالصة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لكافة التلميذات والتلاميذ اللي نجحوا في الباكالوريا ومن طبيعة الحال منهم التلميذ زايد لحروسي الحاصل على معدل 19.44 بجهة الدار البيضاء، متمنين بالتوفيق للذين لهم بطبيعة الحال الاستدراكية.

العبرة، السيد رئيس الحكومة، ليست بكثرة التشخيصات، راه عينا ما نشخصو، راه من الاستقلال واحنا اللجنة الوطنية ها الميثاق الوطني، المخطط الاستعجالي والكوارث اللي خلى بالإضافة إلى الرؤية الاستراتيجية.

هاذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 خصنا نعرفو النصف ديالها فين هو، السيد رئيس الحكومة، التقييم.

الحكومة السابقة دارت واحد اللجنة، هذيك اللجنة اهتمت بطبيعة الحال اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين، هاذ اللجنة عقدت آخر اجتماع ديالها في يونيو، أش دارت؟ وهاذ اللجنة دارت اتفاقيات قطاعية مع القطاعات الحكومية باش تنزلو قانون الإطار، عاد غنديرو المشاورات وكذا وكذا.. المشاورات صافي دبا خصنا الخدمة، خص العمل، السيد رئيس الحكومة.

قانون الإطار فيه إجماع، نتعاونو عليه ماشي إجماع بصراحة، لأن كاين مشكل ديال الفرنسة، واحنا كان عندنا موقف كنا صوتنا ضدها بطبيعة الحال بالمناسبة، لأن خص التناوب اللغوي ماشي الفرنسية فقط، راه خصنا الأجنبي.

لذلك ما يسعنيش الوقت، السيد رئيس الحكومة، إلى بغيتو تصلحو التعليم تهلاو في رجال ونساء التعليم، أول مدخل هو الإسراع بإخراج النظام الأساسي ديال رجال التعليم وإنصاف الفئات المتضررة بطبيعة الحال، كاين الأساتذة اللي تنعرفو فرض عليهم التعاقد، وعدتو أنكم في الحملة الانتخابية باش تحلو المشكل ديالهم ما تحلش.

المقصيون من خارج السلم، ملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون، الأساتذة حاملو الشهادات، المطالبون بالترقية، "أساتذة

الزنزانة 10"، ضحايا النظامين الأساسيين، بالإضافة للمساعدين التقنيين والإداريين المكلفون خارج إطارهم الأصلي، دكاترة التربية الوطنية، بالمناسبة نعاودو نقولو بعض المناصب لم يعلن عن نتائجها في سابقة غريبة ما عرفنا علاش.

الناس دوزو المباراة، خرجو النتائج إلى ما نجح حتى واحد قولو ما نجح حتى واحد، انتوما تكتمتو خبعتو ذاك الشي، خليتو الناس طالعة هابطة، هاذ الشي ماشي معقول، السيد رئيس الحكومة.

أيضا، كاين القضية ديال المسلك ديال الإدارة التربوية، أطر التوجيه والتخطيط، الأساتذة المستبرزون، فئات أخرى التعليم الأولي اللي عاد ظهر، عندنا ضحايا كثر، راه كاين فئات كثيرة، السيد رئيس الحكومة، راه كاين لا إلى ما كانش الاستقرار في منظومة التعليمية لا أعتقد على أن الإصلاح غادي يزيد للقدام.

إلى كانو.. صافي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد المستشار، انتهى الوقت، شكرا.

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

هو الحقيقة الإصلاح ديال التعليم شحال ما تعطل وشحال ما ضيعنا سنوات وأجيال، وأنا شخصيا تنعتبر أنه مهما كانت الكلفة ديالو، غادي تكون رخيصة أمام المستقبل ديال أولادنا.

اليوم عندنا تصور واضح للإصلاح وعارفين فين غاديين، لكن اختيارنا كذلك اخترنا كذلك مع السيد الوزير أننا نطلقو مشاورات موسعة، يعني أنه كاين رؤية، ولكن الرؤية خصنا نشوفو المواطنين اللي كيمارسو في هاذ الشي أشنو هي الأفكار ديالهم، وكانت اجتماعات فالجهات كلها، وإن شاء الله على ما قال لي السيد الوزير بأنه غادي يكمل خلال هاذ جوج ديال الأسابيع اللي جاية، وغتكون (la restitution) يعني إن شاء الله في شتنبر غيكون واجدين، يعني شنو هوما المقترحات النهائية اللي اليوم فهاذ النقاش اللي احنا كنتكلمو فيه اعطينا بعض الملامح ديال بعض التوجهات اللي بغينا بلادنا باش تمشي فيها، لأن إصلاح التعليم هو أمر كيهم كل المغاربة، وباش ينجح خص التملك ديالو من الجميع.

فلهذا حتى هاذ الحوار اللي كاين غيخلي أنه إن شاء الله غيكون واحد التملك، لأن الأفكار جات نابعة من عند الفاعلين القطاعيين وغيتملكو أكثر التنزيل ديال هاذ العمل.

وبفضل الشهادات ذاك الشي اللي كيطلع من هاذ (les consultations) أننا في الطريق الصحيح، وسمحت بتكريس مجموعة من الأمور اللي جات في خارطة ديال الطريق.

الإصلاح وضع المسار التعليمي للتلميذ في صلب المعاملة وجعل من المواكبة التربوية والبيداغوجية أحد أهم الأسس اللي تتقوم فيها التدخلات ديالنا.

بالفعل، التلاميذ ما بغاوش يلمسو الفرق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص، وهذا حقهم وحق ديال المغاربة، وغادي نزيدو نهتمو بالجوانب الاجتماعية، خاصة فالعالم القروي، لأننا خصنا نحقو مدرسة الإنصاف وديال تكافؤ الفرص، لأنه إلى كان النجاح فردي لكن احنا الدور ديالنا هو نوفرو للجميع فرص النجاح من بعد كل واحد على قدر الإمكانيات الذاتية ديالو واللي اعطاه الله غادي يختار المسار ديالو، وغادي نزيدو من الداخليات وغادي نزيدو كذلك من المطاعم المدرسية وكذلك المدارس الجماعاتية، وغادي نزيدو نعملو على توفير النقل المدرسي، خاصة بالعالم القروي.

التلميذ خصو يجي للمدرسة فواحد الظروف اللي هي خصها تكون مزيانة ويبقى فالمدرسة اللي تتوفر فيها الظروف اللي هي جيدة، هاذ الشي اللي غادي يخلينا باش ننقصو من الهدر المدرسي.

المغاربة بغاو مدرسة ماشي الدور ديالها فقط غير التعليم، بغاو يلقاو فيها فضاءات ترفيهية، مكتبات، ملاعب رياضية، قاعات للأكل وفضاءات للمواهب، والآباء بغاو مدارس تكون فيها حراسة ويكونو وليداتهم في أمان، بغاو مدارس ذكية.

كاين أنه.. كما كاين بعض التلاميذ اللي بغاو مدارس اللي تكون ذكية وفيها سبورات إلكترونية، كما في نفس الوقت يعني كاين تلاميذ آخرون اللي بغاو غير أقسام فالمستوى ومراحيض والنقل المدرسين وخصنا نلقاو يعني هاذ التوازن ببلادنا إن شاء الله فالمستقبل.

خطة الإصلاح جابت من الأولويات ديالها العناية بالحياة المدرسية وتأهيل الفضاءات المدرسية، وغادي نعملو على تقوية المؤسسات، استقلالية المؤسسات لملاءمة الميزانيات المخصصة لها، وغتكون إن شاء الله منظومة ديال مراقبة جودة المؤسسات، وغادي نمشيو كذلك في أفق 27 باش تكون كل المدارس تكون عندها الإمكانيات ديال التنظيف والحراسة وكذلك (la connexion) ديال الأنترنيت، إذن كاين طموحات اللي هي يعني في المستوى ديال الطموحات اللي بغاو المغاربة اللي بغينا نعملوها إن شاء الله في هاذ الاستراتيجية.

وهذي إجراءات اللي يمكن راه هي بسيطة، ولكن راه متفق عليها الجميع وبدينا في التنزيل ديالها، وخصصنا تقريبا (2.6 milliards DH)، 2.6 مليار درهم لتأهيل المؤسسات التعليمية.

وكذلك من الأهداف هو نقصو من الاكتظاظ اللي تتعرفو الأقسام ديالنا، وهنا كذلك لابد ما نتكلم على الموارد يعني البشرية، لأن كيف ما سبق لي قلت، العملية التعليمية هي مبنية أساسا على العلاقة بين التلميذ والأستاذ، لأن الأستاذ خص تكون عندو الرعاية اللازمة واللي تتبدا بالتكوين المناسب، تتبدا بالتكوين، بغينا أساتذة يكونو كيبغيو المهنة ديال التدريس وتكون اختيارات في بداية المسار المهني ديالهم.

وأنا اهنا بغيت نشكر السيد الوزير السي بنموسى وكذلك الطاقم اللي تيشتغل معه وكافة الشركاء الاجتماعيين في قطاع التعليم، لأنهم غادين بواحد الطريقة مثالية وفي جو من الثقة المتبادل، تيشتغلو على كل الملفات وكاين اجتماعات أسبوعية تقنية وانطلقت جلسات الحوار على أساس مفتوح دون قيود وشروط ممكن أنها توقف هاذ الحوار، وإن شاء الله أنه كنتمناو أنه نوصلو لهذاك (le statut) الموحد في أقرب الوقت إن شاء الله في النقاش اللي كاين بين السيد الوزير وبين النقابات وبين الفاعلين في هاذ القطاع، وكنقول أنا تنقول بأنه اليوم يعني اليوم هو الوقت باش نلتقيو جميعا باش نبنيو (l'éducation) ديالنا:

أولا، لأنه انتوما كتشوفو هاذ الحكومة، ولكن غنرجع لها من بعد، لأنه بدينا بكري، اليوم في البداية ديال الحكومة كاين واحد البرنامج ديال التعليم اللي هو واضح اللي قبل من السنة الدراسية المقبلة اللي غادي يدخلو لها إن شاء الله، عندنا الأمور واضحة اللي غادي نشتغلو بيها واللي غادي نزيدو بها، و(donc) عندنا 4 سنين إن شاء الله باش نطبقو هاذ البرامج اللي هي جيدة، هذي اسميتو..

ثانيا، كاينة القريحة، كاينة (la volonté) كاينة باش نشتغلو.

كاين كذلك أنه رؤية واضحة وغادي تشوفوها، أنا اليوم اعطيت واحد العدد ديال بعض الأفكار اللي هي كبيرة ديال ما يمكن أن يقع في المستقبل، ولكن التطبيق ديال هاذ الشي وكيفاش غادي تنزل للميدان، غادي يجي السيد الوزير إن شاء الله في (septembre) وغادي تكون عندو الإمكانيات أنه غادي يوضح بصفة مرزنة أشنو هي الحاجة الأولى اللي غادي نهبطو والثانية والثالثة وأشنو هو (l'agenda) وكيفاش غادي نخدمو وكيفاش غنشتغلو، وأشنو هوما الأوليات وعلاش هاذ الأولويات، وهاذ الشي راه اليوم (on est en train de lever) إذن هاذ الرؤية اللي كاينة وهاذ العقيدة اللي كاينة وهاذ (la volonté) اللي كاينة، رغم الإكراهات الكبيرة الاقتصادية اللي كاينة، احنا تنديرو التعليم من الأولوية ديال الأولويات.

فلهذا أنا تنقول الإخوان اللي الشركاء ديالنا في القطاعات الاجتماعية، بما فيهم النقابات والناس اللي هذا.. بأنه هذا هو الوقت (ne ratez pas le rendez-vous) باش نلقاو واحد النظام موحد، (en plus)، (ne ratez pas ce rendez-vous) عندكم (un homme) عندكم راجل وزير ديال الحوار اللي باغي يتحاور واللي باغي يلقى معكم الحل، ولكن في إطار المسؤولية اللي عندنا، في إطار الإمكانيات ديال الدولة اللي هي موجودة، (donc) إلى ضيعنا هاذ الفرصة راه صعيب باش زعما تكون فرص أخرى، ولكن ما غنضيعوهاش، لأنه احنا عارفين بأنكم تتفهمونا واحنا تنفهموكم وعارفينكم وعارفينا، وعارفين بان بغينا جميع المصلحة ديال البلاد وهذا أنا بالنسبة ليا هذا (c'est un message fort) ونتمنى على الله أنه في الشهور القليلة المقبلة نحاولو نلقاو شي اتفاق مع السيد الوزير ديال التعليم في هذا، وكنأكد ونعاود نأكد بأنه (c'est maintenant) هذا هو الوقت باش نخرجو من هاذ الأزمات ديال التعليم، ونبداو واحد المرحلة جديدة إن شاء الله في المستقبل.

إلى اسمحتو، احنا عارفين بأنه هاذ الموضوع تهمكم وتهم أي أسرة مغربية، وتنشكركم مرة أخرى على اختياركم ديال هذا الموضوع وللتفاعل ديالكم على هاذ الموضوع، وأنا قلت بأنه هذي بعض الأسابيع فاش دزت في مجلس النواب أنها الأزمات اللي كنعيشوها هي أزمات غير مسبوقة واللي كيعيشها العالم هي غير مسبوقة وغلاء أسعار والمواد الأولية تتخليك أن خصك ولابد تدير اختيارات، ولكن رغم (l'inflation) اللي كاينة، واللي هي بالمناسبة أقل من (l'inflation) اللي كاينة في (le contour) ديال (la méditerranée) اللي كله ولا واحد العدد ديال، الغلاء ديال المواد الطاقية، الغلاء ديال (le blé)، الغلاء ديال (le gaz)، الغلاء ديال واحد العدد ديال المسائل، الدولة رغم كلشي هاذ الشي حاولت أولا تنقص الضغط على ما يمكن هذيك السيدة اللي في الدار ديالها أو اللي تطيب واللي خصها تشري الطحين وتشري هذا.. بالإمكانيات اللي كاينين، ولكن كذلك خلينا البرامج الاجتماعية ديال الدولة الاجتماعية اللي عاملين من الأولويات.

راه شوف احنا كمسؤولين واقعيين، احنا راه أحسن حاجة للمسؤول السياسي هي يجي يقول لك شفتي دبا راه عندنا واحد الأزمة كبيرة وما عندناش الإمكانيات ولكن شفتي هاذ الشي راه الفالطة ديال هذاك وديال هذاك وهذاك وهذاك، ونشغل الناس، هكا كيفاش عاملين وما نديرش البرامج ديالي، وملي تسالي 4 سنين ونقول غالب الله راكم شفتو الأزمة اللي كانت فيها، راه ما قدرتشاي نخدم ما كانوش عندي الإمكانيات باش نخدم.

فهذا ماشي هذا هو البرنامج ديال هاذ الحكومة ولا ديال رجالات والنساء ديال هاذ الحكومة، هاذ الحكومة ديال المعقول ملي تتكون كاين الغلاء غنقولو كاين الغلاء، ملي تنقولو خصنا نقصو على المواطن من هنا تنقولو نقصو على المواطن، ملي تنبغيو نتوشيو (transport) تنمشيو للبلاصة اللي خصنا نمشيو، ملي تنبغيو نقصو على الغاز تنقولو أش غادي نديرو، ملي حاجة أخرى ما تنقدروش عليها لأننا تنعرفو غادي تجيب لنا توقف الحركة ديال الاستثمار وهذا، فالحمد لله أنه

بلاد ما نقصاتشاي من الاستثمار ديالها (publique) من اللي كاين في (le budget) ما عاودناش رجعنا باش نقصو من الاستثمار، بالعكس احنا زايدين في الاستثمارات ديال القطاعات الاجتماعية.

الآن، هاذي شهر تكلمنا ولا قبل من شهر تكلمنا على الصحة واعطينا بأن كاينة رؤية واضحة، قبل منها تكلمنا على الشغل وعلى الاستثمار وقلنا بأن كاينة رؤية واضحة.

اليوم تنتكلمو على التعليم وتنقولو بأن كاينة رؤية واضحة، واللي جاي قريب إن شاء الله غادي يبين هاذ الرؤية بصفة كبيرة، لأنه غادي يعطيها واحد (l'élan) إن شاء الله باش تمشي، وهاذ الشي راه قليل أنه راه تيدار في السنة الثالثة ولا الرابعة قبل ما تمشي الحكومة، واش عندك الوقت تطبق ولا ما تطبقش؟ احنا في الأول ديال الحكومة، وغادي نخرجو هاذ الشي للوجود، وذيك الساعة إلى ما نجحناش في التنزيل ديالو راه المسؤولية ديالنا وما غنقلبوش على شي مسؤول (fantôme) ونقولو هذا راه مسؤول ولا هذا، غادي نقولو بأنه ما توفقناش، ولكن غادي نتوفقو لأنه عندنا رجالات ونساءات داخل هاذ الحكومة اللي هوما في المستوى واللي عندهم واحد (la volonté) باش يزيدو للأمام.

إذن، فقط أنه في ظروف عالمية صعبة، في ظروف اقتصادية صعبة، المغرب قابط الطريق ديالو، في السكة، الحمد لله، غادي في الاستثمارات ديالو وما غاديش نضيعو الوقت، لأنه كان بيدي أنه في هاذ الشي كلو اللي تنجيو نتكلمو على حاجة أخرى اليوم، وما نتكلمو لا على صحة ولا على (éducation) لأنه ملي تتكلم على الصحة يعني من بعد خصها (les moyens) ديالها، ملي تكلم على (éducation) خصها (les moyens) ديالها، ملي تتكلم على الشغل والاستثمار خص (les moyens) ديالو، ولكن قلنا إيه هذا (c'est un choix) لأن هاذ الشي اللي خصنا نخليوه للمغاربة، والمغاربة الأزمة غادي تشوفو قريب تبدى تمشي إن شاء الله، غادي تبدا تمشي، ما غاديشاي تبقى طول السنين، ولكن من بعد خصك تقول للمغاربة أش خليتي لهم؛ واش خلتي لهم غير الكلام على الأزمة، أو لا كاين واحد العمل اللي هو إيجابي.

فقط البارح أنا في الحقيقة تبعت في التلفزيون النقاش اللي كان عندكم مع السيد بايتاس في البرلمان البارح، واللي نبغي نقول أنه عوض المزايدة في الأسعار ديال الأكباش ديال العيد، كان على بعض الفرقاء السياسيين يهتمو بملفات أو المخلفات ديال التدبير ديالهم لقطاع التعليم، اللي ثقل الميزانية ديال الأسر المغربية واللي احنا اليوم تنحاولو باش نعالجوه.

هذا هو الخطاب الواقعي اللي خصنا نتكلمو، (c'est très facile de...) هاذي طالعة، هاذي هابطة، لا الحولي ماشي 1000 درهم راه 5000 درهم، أنتوما تتعرفو المغاربة لأن ملي تتمشيو للسوق راه كاين الحولي ديال 5000 و6000 وديال 2000 و1700 و2500 وديال 1000 درهم حتى هو كاين، كل واحد كيلقى ذاك الشي اللي غادي يلقى، وذاك الشي غادي يدخل الفلوس للبادية.

المهم أنه بعد سنوات من الجفاف، لأن في هاذ الأربع سنوات الأخيرة ماشي عام ديال الجفاف، الأزمة ديال الماء اللي تتكلمو عليها دبا وذاك الشي جات من تراكمات قلة الأمطار لسنوات وسنوات، فهاذ الأزمة اللي كاينة راه كانو سنين راه الناس كاع ما تيعيدو، والحمد لله الخير موجود، فين ما مشيت اليوم كاين الخير وكاين الأثمنة اللي مناسبة لكل واحد، يمكن واحد ما لقاش ذاك الشي اللي بغا، ولكن (l'essentiel) أنه في ظل أزمة عالمية، أزمة ديال الماء، أزمة ديال قلة تساقطات الأمطار، الحمد لله، أنا الناس تشتغل، الناس خدامين والمغرب واخذ السكة ديالو في الطريق الصحيح.

أشكر الحكومة على الالتزامات ديالها مع المواطنين، لأن كل واحد فهم تيعمل عمل، ما تكلمناش اليوم على القطاع ديال التعليم العالي، غادي تجي مناسبة، إن شاء الله، حتى هو باش تكون فيه شي مناقشة، ولكن بغيت غير نطمئن الإخوان اللي تيشتغلو في هاذ الشي ديال التعليم العالي أنه عندهم نقاش جيد مع السي الميراوي السيد الوزير باش نشوفو الآفاق، لأنه وجد واحد الرؤية واضحة اللي تناقشوها معه على الإصلاح ديال القطاع، (au même temps) في هذاك الإصلاح ديال القطاع راه كاين العنصر البشري اللي هو جد مهم، اللي خصو ظروف كيفما العنصر البشري اللي كاين عند التعليم اليوم اللي تكلمنا عليه، العنصر البشري حتى هو (Il est très important) عندك في القطاع، غير باش نقولو بأنه ماشي سالينا هاذ 3 القطاعات صافي حبسنا، راه احنا خدامين، احنا خدامين وكاين أولويات، شوية ديال الصبر، المغاربة راه تيفهمو، وخا تطلع تقول الحولي بـ 7000 درهم راه المغاربة تيفهمو وتيعرفو الواقع فين كاين، واحنا هنا باش نفهمو، باش نشرحو، باش نهضرو بالواقع.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

أشكر السيدات والسادة الوزراء على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

تتمة مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي:

.. إلى جانب الاهتمام بالبحوث والدراسات في مجالات الصحة والبيئة وكل مجالات المعرفة التي تخدم الإنسان والبيئة وتضمن الأمن

الغذائي والطاقي، وبذلك يضطلع التعليم بمهامه كقاطرة للتنمية وكسلم للترقي الاجتماعي.

مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المنعقدة طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور حول موضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

وفي البداية، أهنئ باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين كافة التلميذات والتلاميذ الحاصلين على شهادة الباكالوريا برسم الموسم الدراسي الحالي 2021-2022، وفي مقدمتهم التلميذ زيد لحروسي الحاصل على معدل 19.44 (شعبة الفيزياء)، متمنين التوفيق والنجاح للمستدركين.

وهي مناسبة لتقييم مدى تنزيل الأهداف المسطرة في الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 71.15 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، علما أننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب صوتنا ضد هذا القانون لتضمنه بعض المقتضيات التي تتنافى مع الوثيقة الدستورية ومع مستجدات البحث العلمي على الصعيد الدولي، ومنها ما عرف إعلاميا بمسألة "فرنسة التعليم"، فقد نص دستور 2011 في فصله على أمكانة اللغة العربية وألقى على عاتق الدولة مسؤولية حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها، وأن اللغة الإنجليزية تحتل مرتبة الصدارة بالنسبة للبحث العلمي على الصعيد الدولي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعاني قطاع التعليم ببلادنا من أعطاب مزمنة رغم البرامج والمخططات التي تم إطلاقها منذ السنوات الأولى للاستقلال، ورغم التطور الملحوظ في الميزانية المخصصة لهذا القطاع، فبلادنا لازالت قابعة في الرتبة 101 عالميا، تسبقنا دول عانت حتى الماضي القريب من ويلات الحروب والكوارث.

وبالتالي، فإن العبرة ليست بكثرة التشخيصات ولا بكثرة التقارير المنجزة، وإنما بمدى توفر الإرادة لدى الحكومة من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات عملية وجريئة لانتشال منظومة التعليم من الاختلالات التي ظلت تتخبط فيها.

وفي هذا السياق، لابد من التذكير بمحطات إصلاح قطاع التعليم على مدى العقدين الماضيين، وهي:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 1999؛
- المخطط الاستعجالي؛
- الرؤية الإستراتيجية 2015/2030.

إن الشأن التربوي في كثير من أبعاده، شأن عرضاني وأولوية وطنية ملحة ومسؤولية مشتركة حسب المادة 6 من القانون الإطار، لذلك لجأت الحكومة السابقة إلى إحداث اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والتي عقدت لقاءها الرابع بتاريخ يونيو 2021.

ولهذا الغرض أبرمت اتفاقيات للشراكة بين عدة قطاعات حكومية من أجل تنزيل أحكام القانون الإطار، تحدد بدقة مجالات التدخل والتزامات الأطراف، فما هي حصيلة تنفيذ هذه الاتفاقيات؟ وهل آليات التتبع والقيادة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات تشتغل؟ !!!

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن الآن في المرحلة الثانية من تنفيذ الرؤية الإستراتيجية 2015-2030. والمطلوب هو تقديم الحصيلة المرحلية. كما أن الإشكالات التي تواجه قطاع التعليم لم تكن دائما مرتبطة بقلة الموارد المالية، بقدر ما ارتبطت بالحكامة في التدبير.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير بالخلاصات المؤلمة التي توصل إليها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص المخطط الاستعجالي الذي خصص له غلاف مالي مهم فاق 40 مليار درهم، حيث عرى هذا التقرير الفساد الإداري والمالي خلال مراحل تنفيذ برامج المخطط.

إن التخطيط الاستراتيجي في قطاع مثل التعليم ينم عن وعي الدولة بأهمية هذا القطاع، الذي لم يعد ذا بعد اجتماعي فقط، بل أصبح له بعد اقتصادي أيضا، فالاقتصاد اليوم مبني على المعرفة، وهناك بعض الدول التي بنت نهضتها من خلال الاستثمار في قطاع التعليم رغم ضعف إمكانياتها الطبيعية.

ومن هنا، فإن الجواب على عدد من التحديات التي ستواجهها بلادنا في المستقبل يمر لا محالة عبر الاستثمار في قطاع التعليم وتحسين جودته، وذلك من خلال الاهتمام بنساء ورجال التعليم وتحسين البنية التحتية وتحسين حكامة صرف الدعم العمومي المخصص للأسر.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى ضرورة:

• الإسراع بإخراج النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية لمعالجة كل مآسي النظام السابق وإنصاف الفئات المتضررة بالقطاع ومنها (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ثم المقصيون من خارج السلم، وملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون والأساتذة حاملو الشهادات المطالبون بالترقية، وأساتذة الزنزانة 10، وضحايا

النظامين الأساسيين، بالإضافة للمساعدين التقنيين والإداريين والمكلفون خارج إطارهم الأصلي، ودكاترة التربية الوطنية، وخريجو مسلك الإدارة التربوية أو ما يعرف بالمسلكيين والإسناد، وأطر التوجيه والتخطيط والأطر المشتركة، والأساتذة المستبرزون وفئات أخرى..)؛

- تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل المنظومة، وذلك بتخصيص 10 في المائة من الميزانية السنوية لهذا القطاع؛

- توفير البنيات التحتية ووسائل العمل لإنجاح تعميم التعليم الأولي وجعله تعلما ذا جودة؛

- إخراج اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج إلى حيز الوجود، وإصلاح المناهج والبرامج التعليمية، مع اعتماد التعليم بالتناوب (حضوري / عن بعد)؛

- تأهيل الموارد البشرية من خلال تمكين 100 ألف أستاذ سنويا من التكوين المستمر وتحسين ظروف التكوين المستمر، والسماح للموظفين باجتياز مختلف المباريات بشكل سلس؛

- ضمان تمثلية النقابات في المجالس الإدارية للأكاديميات ومراجعة المقتضيات المنظمة لانتخابات ممثلي اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؛

- مراجعة موعد تنظيم والإعلان عن نتائج الحركات الانتقالية، مع تقدير مجهودات الأطر العاملة وتضحيات رجال ونساء التعليم بكل ربوع المملكة؛

- الإسراع باستكمال التسوية المالية لجميع المترقين بالاختيار والامتحان المهني.

وفي الختام، لا يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، التراجع عن مجموعة من الحقوق التي يمنحها القانون بمقتضى مذكرات وزارية في ضرب سافر لمبدأ تراتبية القوانين. فلا يمكن أن نكتفي بمجرد مذكرات لوضع شروط مجحفة بدون أي سند قانوني المسائل تهم حقوق المواطنين والموظفين (مثلا بمذكرة تم رفع سن التقاعد النسبي إلى 30 على خلاف باقي القطاعات. يمذكرة حرمنا الآلاف من اجتياز مباريات الأكاديميات بإقرار 30 سنة. وآخرها مذكرة اشتراط 15 سنة للولوج إلى سلك الإدارة التربوية والتوجيه والتخطيط).

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 048

التاريخ: الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 هـ (5 يوليوز 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثماني عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

وقبل الشروع في مناقشة مقترح القانون المدرج في جدول هذه الجلسة، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمقترح القانون المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

وهي فرصة أيضا للتنويه وتهنئة جميع مكونات المجلس على المساهمة في إنجاح هذه المبادرة البرلمانية، التي ستمكن من إخراج هذا المولود المؤسساتي الجديد، وهو ما يعكس تخصص مجلس المستشارين في القضايا الاجتماعية، لاسيما وأن مقترح هذا القانون هو الأول من نوعه الذي سيصادق عليه مجلسنا في ظل الولاية التشريعية الجارية.

وقبل أن أعطي الكلمة لمقدمي مقترح القانون القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، أود أن أذكر بأن هذا المقترح القانون هو ثمرة دمج وتوفيق بين مضامين ثلاثة مقترحات قوانين تجمعها وحدة الموضوع، تقدم بها كل من السيدات والسادة المستشارين أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والسيدات والسادة المستشارين أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل والسيد المستشار خالد السطي.

وعليه، أعطي الكلمة الآن في حدود ثلاث دقائق لواضعي هذا المقترح القانون، والكلمة لأحد مقدمي المقترح من طرف الاتحاد المغربي للشغل، من تما، تفضلي، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عاد من بعد الاتحاد المغربي للشغل، أستسمح.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لتقديم مقترح القانون الذي تقدم به فريقنا، والمتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، وإنها للحظة هامة وأساسية أن نجتمع اليوم في هذه الجلسة الدستورية للمصادقة على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

ومن مظاهر تلك الأهمية أن موضوع هذا المقترح يهم الموظفات والموظفين، ولذلك فإنه لا يسعنا إلا التعبير عن الاعتزاز الكبير بالعطاءات الكبيرة وبالعمل الوطني الذي تقوم به شغيلة الإدارات العمومية، خصوصا وأنها عانت الكثير خلال السنوات الماضية، بفعل العديد من التدابير والإجراءات الموازناتية التي اتخذت، والتي كان لها انعكاس سلبي على قدرتها الشرائية، وهو الأمر الذي تفاقم - ومع كامل الأسف - بسبب تداعيات الجائحة وتداعيات ارتفاع العديد من المواد في السوق الدولية على بلادنا.

لذلك، فإننا إذ نثمن جواب الحكومة الخلاق ومع هذه المقترحات الثلاث، وإننا ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير ذات الصلة بحماية وتعزيز المنظومة الاجتماعية للموظفات والموظفين.

وعطفا على كل ذلك، فإننا إذ نشيد بالتعاون المثمر وروح التوافق التي سادت أشغال لجنة التعليم وكذا اللجنة التقنية المنبثقة عنها، قصد الوصول إلى صيغة موحدة لهذا المقترح، وهو الأمر الذي يعكس النتائج المهمة التي يمكن بلوغها إذا تم تغليب روح التوافق والتعاون.

السيد الرئيس،

لقد أخذت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على عاتقها، ومنذ أن كانت الدافع الدائم والمستميت عن الحقوق العادلة والمشروعة لموظفي ومستخدمي الإدارات العمومية، وسوف تستمر في ذلك انطلاقا من قناعتها الراسخة بأن الموظف والمستخدم هم عصب الإدارة

العمومية، والذين حملوا على عاتقهم ومنذ عقود الإسهام الكبير في بناء الإدارات العمومية للدولة المغربية.

وفي هذا الإطار، وقصد النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم، يأتي مقترح القانون هذا والذي سيمكن الإدارة العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية من خدمات هذه المؤسسة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لأحد مقدمي المقترح من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد جاءت مبادرة هاد المقترح قانون بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، انسجاما مع اقتناعه الراسخ بكون الاهتمام بالعنصر البشري هو المدخل الأساسي لأي إصلاح للمرفق العمومي وللارتقاء بالخدمة العمومية لكي تضطلع بدورها في خدمة المواطنات والمواطنين، بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما يأتي في إطار نضال منظمتنا المستميت وترافعها القوي أمام السلطات الحكومية منذ سنوات، لا سيما خلال الجولة الحالية من الحوار الاجتماعي بلجنة القطاع العام التي انطلقت إشغالها في تاسع مارس 2020 من أجل تعميم الأعمال الاجتماعية، لكي يتسنى لكافة الموظفات والموظفين الذين لا يستفيدون من هذه الخدمات أو يستفيدون منها بشكل لا يرقى إلى طموحاتهم وتطلعاتهم، الولوج لخدمات اجتماعية ذات جودة، إسوة بزملائهم في باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، التي باتت تتوفر على مؤسسات اجتماعية، وذلك بإمكانيات مادية وبشرية كفيلة بتقديم خدمات اجتماعية مرضية، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وذلك تماشيا مع مبادئ الدستور المتعلقة بالإنصاف والمساواة وبتعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، ناهيك عن الأهمية التي يكتسيها خلق مؤسسات أعمال الاجتماعية على مستوى دمقرطة وحكامة الخدمات الاجتماعية الممولة من طرف المال العام.

السيدة الوزيرة،

لقد أبانت التجربة عن الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق وتقوية ثقافة الانتماء وتقوية الروابط الإنسانية والاجتماعية والعملية بين المستفيدين من هذه المؤسسات والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية على مستوى التغطية الصحية التكميلية، إحداث نوادي رياضية، تملك سكن رئيسي، التقاعد التكميلي والاستفادة من إعانات مادية وكذا المساهمة في تنمية السياحة الداخلية والعدالة المجالية.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا المقترح قانون لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، وهو سيحقق إلى حد كبير الإنصاف والمساواة بين كافة الموظفين والمتقاعدين، وسيمكن جميع العاملين بالمؤسسات الوزارية والإدارية المعنية بما فيها المنخرطون وأزواجهم وأبناؤهم الذين هم تحت كفالتهم من مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد المستشار السي خالد سطي.

المستشار السيد خالد السطي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدارسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

في البداية، لا بد من توجيه الشكر للحكومة على تجاوبها مع المقترح الذي تقدم به الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ثم الإخوة في الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، كما نشكر بطبيعة الحال اللجنة التي اشتغلت على تقريب وجهات النظر من أجل إخراج مسودة مشتركة في إطار التوافق.

السادة الحضور الكريم،

تكتسي الأعمال الاجتماعية المقدمة للموظفين والموظفات أهمية كبيرة لتحفيز الموارد البشرية والرفع من القدرة الإنتاجية، ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة على تنظيم هذا المجال بإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية بمختلف القطاعات، غير أن الطابع المركزي أو الوطني لبعض القطاعات والإدارات وقلة مواردها البشرية جعلها تبقى خارج دائرة اهتمام الحكومات، مما حرم العاملين بهته القطاعات من مؤسسات للأعمال الاجتماعية على غرار نظرائهم بقطاعات أخرى والاكتفاء بجمعيات فقط غير قادرة على تعبئة الموارد المالية الكافية للنهوض بالعمال الاجتماعية، الشيء الذي يؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم، فالقطاعات ذات الامتداد المجالي تتوفر على أعداد معتبرة

من الموظفين يمكن مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة لها من التوفر على إمكانات مالية مقدرة تسهم في توفير خدمات ذات جودة معتبرة، في مقابل ضعف استفادة موظفي القطاعات الإثنى عشرة المعنية.

واستحضارا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في الدستور، واعتبارا للتباين في الاستفادة من خدمات مؤسسات الأعمال الاجتماعية بين الموظفين، وسعيا إلى تقوية جسور الأخوة والتعاون بين موظفي القطاعات الحكومية والمؤسسات والإدارات ذات طابع الإداري، وبطبيعة الحال معهم المؤسسات العمومية تحت الوصاية، كل هذا بطبيعة الحال يأتي مقترح هذا المقترح أو بادرنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب منذ فبراير المنصرم إلى تقديم مقترح قانون يقضي بتجاوز هذا الخصاص الحاصل في الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي هذه المؤسسات، على أن تستفيد من الخدمات الاجتماعية على غرار باقي القطاعات الأخرى.

ونتمنى التوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم بمناسبة الدراسة والتصويت على مقترح القانون المتعلق بـ"إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية"، الذي صادقت عليه بالإجماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر يوم الأربعاء 29 يونيو 2022.

وأود بهذه المناسبة أن أعبر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وأعضاء اللجنة الفرعية المنبثقة عنها عن خالص تقديري للمجهودات التي بذلوها والتي أثمرت نتائجها الصيغة التوافقية المعروضة على حضراتكم.

وللإشارة، فإن مقترحات القوانين التي توصلت بها الحكومة ومشروع القانون المعد من طرفها تهدف كلها إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بالإدارات العمومية وتعميم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية والنهوض بمنهجية العمل الاجتماعي وعقلنته، بإخضاعه بمبادئ وقيم الحكامة الجيدة والارتكاز على قواعد التدبير الحديث في تسييره والرقي بجودة الخدمات الاجتماعية وجعلها في مستوى تطلعات المنخرطين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار النهج المعتمد من طرف الحكومة الرامي إلى الانفتاح على مؤسسة البرلمان وتطوير العلاقة معها والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية، ونظرا لوحدة موضوع مقترحات القوانين ومشروع القانون وتقارب مضمونها، اقترحت الحكومة أن تتم دراستها مجتمعة وإعداد الصيغة متوافق بشأنها تكون ثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة، الغاية منه تجويد النص وتدقيق وضبط مواده.

هكذا، يمكن الإجماع على الأهمية الراهنة لهاذ المقترح التي يستمدها من الدستور وتؤكد هاذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الواردة في خطاب الذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، حيث يحظى الشأن الاجتماعي بأهمية وانشغال بالغين لدى صاحب الجلالة من منطلق حرص جلالته على تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين، بما يصون كرامتهم ويحفظ الأمن الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مقترح القانون المعروض على أنظاركم يرمي إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، والتي يبلغ عددها 12 قطاع وزاري، اليوم كاينة تقريبا 10.000 موظف اللي ما عندهمش مؤسسة، وبهذا القانون إن شاء الله غادي تولي عندهم مؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، واحنا عارفين بالأهمية الكبيرة اللي تتقوم بها هذه المؤسسات في حياة الموظفين والأعوان، من ناحية الصحة والتعليم والاصطياف واقتناء السكن، هذه واحد المرحلة كبيرة، وتنشكرو مقترحات القانون اللي جاونا، وهذا واحد الحاجة كبيرة تتعطى إن شاء الله للموظفين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لاشك في أن إحداث مؤسسة مشتركة لفائدة هذه القطاعات من شأنه أن يقلص التفاوتات المسجلة حاليا على مستوى نوعية الخدمات المقدمة، ويضمن مبدأ المساواة بين الموظفين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا

المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس، أعزه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مقترح القانون، المستشارة السيدة هند غزالي، مع العلم بأنه التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا.

شكرا.

أفتح الآن باب المناقشة كما تم الاتفاق.

مناقشة مكتوبة؟ .. يعني توزع مكتوبة مرحبا.

إذن ننتقل للتصويت حاليا على مواد مقترح القانون كما وافقت عليه اللجنة:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة المستشار السيد لحس الحسناوي، باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

في البداية، نود التأكيد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على أهمية هذا المقترح قانون الذي يهدف إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، بغاية تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والنهوض بمنهجية العمل الاجتماعي وعقلنته، بإخضاعه لمبادئ الحكامة، والرقي بنوعية وجودة الخدمات الاجتماعية لتستجيب لتطلعات المنخرطين.

لقد أبانت التجربة في هذا المجال، عن الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات الأعمال الاجتماعية في خلق وتقوية ثقافة الانتماء وتقوية الروابط الإنسانية والاجتماعية والعلمية بين المستفيدين من هذه المؤسسات، والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية.

وما ينبغي التأكيد عليه أيضا، هو أن هذا المقترح قانون يجد أساسه الشرعي في تنزيل مبادئ الدستور المتعلقة بالإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، وفي تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، لاسيما في ظل الورش الوطني الذي أطلقه صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يعد أولوية وطنية بامتياز، كما يندرج في إطار الجهود الرامية إلى تثمين العنصر البشري وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية، عبر تمكينه من الولوج إلى مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والسكنية والترفيهية المتنوعة والنوعية التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية، باعتبار العنصر البشري هو حجر الأساس والعمود الفقري لتطوير الخدمة العمومية والارتقاء بالأدوار التنموية الملقاة على عاتق المرافق العمومية في مغرب اليوم.

وإذ نعتز في فريق الأصالة والمعاصرة، بهذا المكسب الاجتماعي المهم الذي سيساهم لا محالة في تحسين دخل الموظفات والموظفين، كما أننا نعتبره لبنة جديدة ستساهم في تقوية الحماية الاجتماعية للموظفين، والارتقاء بوضعيتهم المادية والاجتماعية على مستوى التغطية الصحية التكميلية والتقاعد التكميلي وتملك سكن رئيسي والاصطياف والاستفادة من إعانات مالية مباشرة ودعم تمدرس بنات وأبناء الموظفين.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمين،

السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مقترح قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

السيد الرئيس،

بداية، لابد من التنويه أن بقبول الحكومة لهذا المقترح فهي تعطي مثالا على رحابة أفقها التشريعي وعلى أن كل مبادرة تشريعية جادة تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية وتنظيم المرفق العام خدمة للمواطن، فإنها ستستجيب لها بكل تلقائية وعفوية.

إننا في الفريق الاستقلالي واعون كل الوعي بحاجة الإدارات العمومية ذات الطبيعة المركزية إلى مؤسسة للأعمال الاجتماعية تعنى بالشأن الاجتماعي للموظف، الذي يعاني من مجموعة من الصعوبات، لاسيما الموظف البسيط ما دون السلالم العليا، فهذه المؤسسة ستساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر الدعم الاجتماعي على مستوى التطبيب والاستشفاء وعلى مستوى السكن بمنح التسهيلات الضرورية بشروط تفضيلية، وعلى مستوى القروض من أجل السكن، ودعم الأبناء بدعم تشجيع تمدرسهم، وعلى مستوى دعم التنقل للمؤمن وأبنائه وزوجته، ناهيكم عن الاستفادة من دعم خاص لأداء مناسك الحج، ومنح تمدرس الأبناء بالخارج، و مجموعة من القضايا المتعلقة بالترفيه والرياضة، وكل ما له علاقة بالشأن الاجتماعي على غرارباقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية بقطاعات أخرى.

يشار إلى أنه حسب هذا المقترح، فإن هذه المؤسسة ستشجع مشاريع سكنية وإنجازها لفائدة المنخرطين وتمكنهم من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية، وذلك بإبرام اتفاقيات بين المؤسسة والبنوك، وكذا مع مؤسسات التمويل، مما

سيخفف على الموظف بعض الأعباء التي كانت وما زالت تثقل كاهله.

فقبول هذا المقترح المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، يحسب لهذه الحكومة، وينضاف إلى مجموعة من قراراتها ومبادراتها الاجتماعية، إلا أنه لا يزال ينتظرنا الكثير من التدابير والإجراءات حتى تستفيد الفئة الواسعة من المجتمع، وينتظرنا الكثير على مستوى تكافؤ الفرص، وعلى مستوى الشفافية والنزاهة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولا يمكن من هذا المنبر إلا أن نشد على أيدي إخواننا في الفرق والمجموعات التي كان لها شرف السبق وكان لنا شرف الدعم والمتابعة في بسط هذا المقترح في جلستنا التشريعية هته، آملين ألا يقف الإنتاج والمبادرات التشريعية عند هذا الحد حتى نسهم جميعا في تجويد وتحسين نصوص المجال التشريعي.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية"، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز مواقفنا حول هذا النص التشريعي الهام.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لابد أن نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة مجسدة في شخص السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تفاعلها الإيجابي مع مقترح إحداث هذه المؤسسة الاجتماعية، والشكر موصول أيضا لفريقي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ولمجموعة الاتحاد الوطني للشغل على تفضلهم بتقديم ثلاث مقترحات قوانين، تهم نفس الموضوع وتتعلق بإحداث نفس المؤسسة الاجتماعية، مما حدا بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية باتفاق مع الحكومة، بتشكيل لجنة فرعية من أجل جمع هذه المقترحات وبلورة صياغة توافقية لمقترح قانون واحد، وفي هذا الإطار لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن عاليا العمل الدؤوب الذي قامت به هذه اللجنة الفرعية، والذي توج بإخراج مقترح قانون متكامل إلى حيز الوجود والذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى عليكم، أضحت الأعمال والخدمات الاجتماعية المقدمة للموارد البشرية بمختلف فئاتها، والعاملة في شتى القطاعات الحكومية والإدارات العمومية، حافزا مهما للرفع من مردوديتها وقدراتها الإنتاجية، غير أن الطابع المركزي لبعضها وقلة مواردها البشرية، جعلتها خارج اهتمامات الحكومات والمشرع، مكتفية بجمعيات لا حول لها ولا قوة وغير قادرة على تعبئة الموارد المالية الكفيلة بتقديم خدمات اجتماعية لفئات عريضة من الموظفين والموظفات، مما أضاع عنها فرص إحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية.

وتحقيقا لرهانات الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الموظفين والموظفات في مختلف القطاعات الحكومية والإدارات العمومية، حرص مجلسنا الموقر على تقديم هذا النص التشريعي، لتمكين الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية من الاستفادة من الأعمال والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة المحدثة بمقتضى هذا المقترح.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي بقدر ما نؤكد على أهمية هذه المبادرة التشريعية الهامة، نلح أيضا على ضرورة استمرار مسار إصلاح الإدارة المغربية وتحديثها ورقمنتها وتطوير أساليب تدبيرها وتحسين ظروف استقبال المرتفقين والرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للموظفين، وتقوية قدراتهم العملية من خلال الرفع من وثيرة تكوينهم وتكوينهم المستمر بغية مواكبة التحولات والتطورات، خاصة في المجال التكنولوجي.

كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة استحضار المقاربة المجالية في تدبير شؤون هذه المؤسسة الموحدة ليستفيد جميع الموظفين والموظفات في مختلف الجهات من خدماتها.

السيد الرئيس المحترم،

هي أيضا مناسبة للمطالبة بالتعجيل بورش الارتقاء بجمعيتي الأعمال الاجتماعية بمجلسي البرلمان إلى مؤسسة واحدة وتمكينها من الاعتمادات والوسائل الكفيلة بتأهيل الوضعية الاجتماعية لموظفات وموظفي البرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، واستحضارا أيضا لأهمية العنصر البشري كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المنشودة، وكآلية مهمة لتنفيذ وتنزيل السياسات العمومية والبرامج والاستراتيجيات الحكومية، سنصوت إيجابا على هذا المقترح، متطلعين إلى ضرورة التعجيل بتنزيله وأجرأته.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

4) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم مقترح القانون الذي تقدم به فريقنا والمتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، وإنها للحظة هامة وأساسية أن نجتمع اليوم في هذه الجلسة الدستورية للمصادقة على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

ومن مظاهر تلك الأهمية أن موضوع هذا المقترح يهم الموظفين والموظفات، ولذلك فإنه لا يسعنا إلا التعبير عن الاعتزاز الكبير بالعطاءات الكبيرة وبالعمل الوطني الذي تقوم به شغيلة الإدارات العمومية، خصوصا أنها عانت الكثير خلال السنوات الماضية بفعل العديد من التدابير والإجراءات الموازناتية التي اتخذت والتي كان لها انعكاس سلبي على قدرتها الشرائية وهو الأمر الذي تفاقم مع كامل الأسف بسبب تداعيات الجائحة وتداعيات ارتفاع العديد من المواد في السوق الدولية على بلادنا.

لذلك، فإننا إذ نثمن تجاوب الحكومة الخلاق مع هذه المقترحات الثلاث، فإننا ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير ذات الصلة بحماية وتعزيز المنظومة الاجتماعية للموظفين والموظفات.

وعطفا على كل ذلك، فإننا إذ نشيد بالتعاون المثمر وروح التوافق التي سادت أشغال لجنة التعليم وكذا اللجنة التقنية المنبثقة عنها، قصد الوصول إلى صيغة موحدة لهذا المقترح، وهو الأمر الذي يعكس النتائج المهمة التي يمكن بلوغها إذا تم تغليب روح التوافق والتعاون.

السيد الرئيس،

لقد أخذت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على عاتقها - ومنذ أن كانت - الدفاع الدائم والمستميت عن الحقوق العادلة والمشروعة لموظفي ومستخدمي الإدارات العمومية، وسوف تستمر في ذلك انطلاقا من قناعاتها الراسخة بأن الموظف (ة) والمستخدم (ة) هم عصب الإدارة المغربية والذين حملوا على عاتقهم ومنذ عقود الإسهام الكبير في بناء الإدارات العمومية للدولة المغربية، وفي هذا الإطار وقصد النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم يأتي مقترح القانون هذا.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نخصصها للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

وهي مناسبة تعبر فيها عن اعتزازنا بفعالية المبادرة التشريعية للمجلس، سيما في المجال الاجتماعي الذي يشكل إحدى أولويات الاختصاص التشريعي للمجلس ومحددة لهويته وخصوصية تركيبته.

كما نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أطوار مناقشة مقترح هذا القانون، سواء داخل اللجنة المختصة، أم أمام اللجنة التقنية المنبثقة عنها، وكذا بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع هذا المقترح، الذي يعتبر أول مقترح قانون يتقدم به أعضاء المجلس ويستكمل مسطرته التشريعية بالتصويت الإيجابي عليه خلال هذه الولاية التشريعية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مقترح هذا القانون يهدف إلى "إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية" التي لا تتوفر على هذا الجيل الجديد من المؤسسات، وذلك بغاية تحقيق الإنصاف والمساواة بين الموظفين والمتقاعدين والرقي بوضعيتهم الاجتماعية.

وحيث أن النهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملين والمستخدمين يشكل محور اهتمام الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بحيث تتشكل لدينا القناعة بأن الرقي بأوضاع الموارد البشرية وتحفيزها من شأنه أن ينعكس على المردودية الإنتاجية لديها، لذلك فإننا نثمن هذا التوجه في إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية. وسنصوت بالإيجاب على مقترح هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن تناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية وما أفضت إليه اللجنة الفرعية من وضع صيغة موحدة لنص متوافق

عليه، صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالإجماع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

بداية من مطلع سنوات الثمانينات، شرعت القطاعات الوزارية في توفير اعتمادات مالية ترصد لدعم ومساعدة جمعيات الأعمال الاجتماعية التي يؤسسها الموظفون والمستخدمون في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 المتعلق بتأسيس الجمعيات، بغية توفير خدمات اجتماعية لفائدتهم، راسمة بذلك سياسة اجتماعية محتشمة بقطاع الوظيفة ستظل موسومة منذ نشأتها بالتفاوت الصارخ بين القطاعات الوزارية، ما بين قطاعات كبرى توفر لجمعيات موظفيها موارد مالية وإمكانيات مادية تمكنها من تقديم خدمات اجتماعية في أرقى مستوى، وبين قطاعات صغرى بخدمات في حدها الأدنى.

وبالرغم من ذلك، فإن مستوى مردودية العديد من هذه الجمعيات التي التزمت بقواعد التدبير الديمقراطي قد عرف تطورا مضطردا، وأضحى يوسع من سلة الخدمات التي يقدمها للمنخرطين وبفضل التراكم المالي الذي حققه أصبحت هذه الجمعيات تتوفر على عقارات وممتلكات مسخرة لخدمة المنخرطين.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة جيل جديد من مؤسسات للأعمال الاجتماعية بدأت تغطي أغلب القطاعات الحكومية، وتميزت بصورة خاصة بالخدمات النوعية التي توفرها لمنخرطيها، والتي عمقت من حدة التفاوت بين القطاعات، بل هذا التفاوت بقي قائما بين القطاعات التي توفرت لها هذه النوعية من المؤسسات نفسها.

لذا، فإن الإشكال يكمن في غياب سياسة اجتماعية منسجمة بقطاع الوظيفة العمومية، تكرس بالإضافة إلى التفاوت في الأجور والتعويضات بين القطاعات الحكومية تفاوتا آخر في الخدمات الاجتماعية الأساسية والتكميلية.

إن هذه البادرة التشريعية الرامية إلى إنصاف موظفي ومستخدمي الإدارات العمومية الذين ظلوا خارج هذا النمط الجديد لتوفير خدمات اجتماعية نوعية تبقى مهمة لكنها غير كافية، إذ يجب أن تحمل من طرف الحكومة التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في إصلاح هذا العطب الذي لحق بقطاع الوظيفة العمومية الذي خرج من اهتمام الحكومة حد النسيان والتهميش، إن إصلاح هذا الوضع المختل يتطلب تقييما شاملا لأداء هذه المؤسسات المحدثة وتحسين حكامتها ودمقرطة تدبيرها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>7) مداخلة المستشار السيد خالد السطي، باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:</u>

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

وفي البداية، لابد من شكر الحكومة على التجاوب مع مقترح القانون الذي تقدم به الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين لتجاوز الخصاص الحاصل في الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي وأعوان الإدارات العمومية، واستحضارا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما في الدستور، واعتبارا للتباين في الاستفادة من خدمات مؤسسات الأعمال الاجتماعية بين الموظفين، وسعيا إلى تقوية جسور الأخوة والتعاون بين موظفي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تكتسي الأعمال الإجتماعية المقدمة للموظفين والموظفات أهمية كبيرة لتحفيز الموارد البشرية والرفع من القدرة الإنتاجية، ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة على تنظيم هذا المجال بإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية بمختلف القطاعات.

غير أن الطابع المركزي لبعض القطاعات والإدارات وقلة مواردها البشرية جعلها تبقى خارج دائرة اهتمام الحكومات، مما حرم العاملين بهذه القطاعات من مؤسسات للأعمال الاجتماعية، والاكتفاء بجمعيات فقط غير قادرة على تعبئة الموارد المالية الكافية للنهوض بالأعمال الاجتماعية، الشيء الذي يؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم.

فالقطاعات ذات الامتداد المجالي تتوفر على أعداد معتبرة من الموظفين يمكن مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة لها من التوفر على إمكانات مالية مقدرة، تسهم في توفير خدمات ذات جودة معتبرة، في مقابل ضعف استفادة موظفي الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي.

السيدة الوزيرة المحرمة،

لا يفوتني في هذا الإطار التنويه بأجواء المسؤولية والجدية التي طبعت أشغال اللجينة التقنية المنبثقة عن لجنة التعليم والشؤون

الثقافية والاجتماعية، والتي انكبت على مدى عدة أيام بمعية ممثلين عن الوزارة على إعداد مسودة مشتركة للمقترحات الثلاث المقدمة من طرف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل، استحضرت بالأساس مصلحة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

ومن بين أهداف هذه المؤسسة التي تهم 12 إدارة عمومية، تشجيع السكن لفائدة المنخرطين، وضع تصور لنظام تقاعد تكميلي، ووضع نظام للتغطية الصحية التكميلية، بالإضافة إلى وضع نظام للادخار يمكن المؤسسة من إبرام اتفاقية تهدف إلى ضمان تغطية بعض أو مجموع المصاريف اللازمة لمتابعة أبناء المنخرطين للدراسات العليا.

كما تهدف أيضا إلى تقديم خدمات النقل والإسعاف الطبي والحج والعمرة، وتقديم أنشطة ثقافية ورياضية بتنسيق وتعاون مع الهيئات العامة والخاصة، وتقديم إعانات مادية للمنخرطين وغيرها من الخدمات التي سيكون لها لا محالة انعكاس إيجابي على المنخرطين وأسرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 049

التاريخ: الثلاثاء 12 ذو الحجة 1443 هـ (12 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية (سؤال لكل فريق ومجموعة).

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المكتب، طبقا لأحكام المادة 298 من النظام الداخلي للمجلس، على التوالي من السيد وزير العدل، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، السيد وزير التجهيز والماء والسيد وزير الصناعة والتجارة بأجوبة حول التدابير المتخذة من لدنهم لتنفيذ التعهدات التي عبروا عنها في جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أكتوبر المنصرمة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 5 يوليوز 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 11 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 55 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وأبدأ بسؤال من فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، فليتفضل أحد السيدات أو السادة أعضاء الفريق.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه "السياسة المائية"، والكلمة لأحد السادة من أعضاء الفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لمعالجة ندرة الماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد صبحي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع الآني موضوعه "الإجراءات الحكومية لتدبير تحديات الأزمة المائية ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال حول "الإجراءات الحكومية لمعالجة ندرة الماء".

تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس موضوعه "الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمعالجة ندرة المياه"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع موضوعه "تحلية مياه البحر". الكلمة لأحد السيادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثامن موضوعه "الإستراتيجية الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أصبح العجز المائي ببلادنا معطى هيكليا سيتفاقم في السنوات المقبلة، مع استمرار الجفاف والتغيرات المناخية وارتفاع الطلب المتزايد على الماء، إضافة إلى سوء التدبير.

ولا يفوتنا هنا استحضار معاناة ساكنة العديد من المناطق مع أزمة العطش، كالرشيدية وزاكورة والحوز، واللائحة طويلة، وجفاف العديد من المنابع المائية كعين مسكي بالراشيدية وغيرها، قد تتحول أزمة الماء إلى محرك للتوترات الاجتماعية.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني التاسع موضوعه "مشكل الماء"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل..

شكون اللي حاضر؟ ما حاضر حد.

طيب، السؤال العاشر موضوعه "مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والسؤال الآني الحادي عشر موضوعه "استراتيجية الحكومة لضمان الأمن المائي ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نؤكد السؤال الذي تفضلتم به المتعلق باستراتيجية الحكومة في التعاطي مع قضايا الماء وعن الإجراءات والتدابير المستعجلة التي تعتزم الحكومة القيام بها لمعالجة الاختلالات التي يعرفه تدبير هذا القطاع الحيوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني عشر والأخير موضوعه "الندرة المائية المستقبلية ببلادنا"، والكلمة للمستشار السيد خالد السطي.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المزمع اتخاذها للتعامل مع الندرة المائية المستقبلية؟

وما هو مخطط عملكم المقرر لتنزيل وتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في تقريره الأخير، وخاصة على مستوى إيجاد البدائل والتوزيع العادل للثروة المائية، وخاصة في المناطق ذات الخصاص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا للفرق والمجموعات لطرح الأسئلة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء.

فضل السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر كل الفرق التي تقدمت بهذا السؤال الآني اللي عندو واحد الأهمية قصوى فهاذ الظرف بالذات، وفي الواقع هو ينخرط في إطار الأولويات ديال البلاد، اللي سطرها جلالة الملك محمد السادس أيده الله، ألا وهي ضمان الأمن المائي والأمن الغذائي في بلادنا.

وكما تفضلتم الوضع في الحقيقة، نحن نعيش أزمة مائية حقيقية، ندرة المياه، سبق لنا منذ بداية هاذ الحكومة أن تحدثنا عن هذه الإشكالية التي قد تطرح هذه السنة وأخذنا العديد من التدابير الاستباقية لمواجهتها، ونحن اليوم نعيش فترة ضغط كبير، وهنالك معاناة الكثير من المواطنات والمواطنين في عدة أنحاء بلادنا نتيجة ديال هاذ الندرة ديال الماء ونتيجة ديال انقطاعات كذلك التي نضطر لاتخاذها ونتيجة كذلك لإشكالية الجفاف، خصوصا بالنسبة للمياه الجوفية، لأن هنالك معاناة والعديد من الفلاحة تيضطرو أنهم يضيعو الأرض ديالهم لأن ما بقاش فيها الماء، أو الماء رجع مالح، وهذا من بين الإشكاليات الكبيرة اللي هي مطروحة.

وفي الواقع إذا وصلنا لهذا الوضع فهو النتيجة ديال عدة أمور، أنتم تعلمون بأن الدورة المائية فهي ترتكز أساسا على التساقطات المطرية، وهنالك كذلك الموارد المائية السطحية والجوفية اللي هي كاينة، وهنالك كذلك التبخر نتيجة ديال درجات الحرارة ونتيجة لأن هذه الإمكانيات المائية فهي تتبخر، وهنالك كذلك ما هو مرتبط باستهلاك الماء.

وفي الواقع يمكن اعتبار بأن هذه السنة التساقطات المطرية عرفت واحد التراجع كبير بحكم أنه تراوحت ما بين 11 ملم إلى 325 ملم وهو ما يشكل عجز ديال 50% مقارنة مع السنة الماضية، ولكن اللي كان كذلك من بين الإشكاليات الكبرى اللي هي مطروحة وهو الثلوج، انتوما تتعرفو بأن الثلوج فكانت عندنا تتغطي واحد المساحة ديال 45.000 كلم مربع، اليوم هذه السنة كانت فقط 5000 كلم مربع، إذن التراجع ديال 89%، أكثر من ذلك أيام الثلوج كانت كتكون 41 يوم في السنة، هذه السنة فقط 14 يوم في السنة، إذن حتى بالنسبة للمخزون المائي نتيجة ديال الثلوج فهو عرف واحد التراجع، كذلك زيادة على التساقطات المطرية.

هاذ الشي اللي جعل أنه اليوم الواردات المائية عرفت واحد التراجع كبير ديال 85%، هذه السنة هبط فقط عندنا كواردات مائية مليار و38 مليون متر مكعب، وفي الواقع باش نوضعكم في الصورة أننا احنا اليوم النسبة ديال تغطية السدود لا تتجاوز 9.7% مقارنة مع 46.5% السنة الماضية، واليوم عندنا فقط في السدود 4 مليار و780 مليون متر

مكعب.

شهر أبريل الماضي ملي كانت هذاك التساقطات المطرية في أواخر شهر أبريل وصلنا إلى 5 مليارو600 مليون مترمكعب، أي في هاذ الشهرين مشات 800 مليون مترمكعب خلال التبخر، لأن درجات الحرارة، فاحنا اليوم مرتفعة بـ 0.9 درجة إضافية مع المعدل وكذلك استعمال الماء الصالح للشرب وبالنسبة للسقي.

هذا الأمر تيجعل أنه اليوم بالطبع عندنا إشكال، الإشكال ديال الموارد المائية، ولكن كذلك حتى بالنسبة للموارد المائية الجوفية في إطارهنالك انخفاض كبير ديال مستوى المياه، ويمكن نقولو بأن هنالك العديد من الطبقات المائية أكثر استنزافا في سوس، سايس، في الحوز، في تادلة في البحيرة... إلخ، إذن هذا كذلك من بين الأمور التي تتجعل أن المستقبل واحنا انتوما عارفين الاستراتيجية اللي كانت توضعت في 2009 كان الهدف ديالها وهو كيفاش نواجهو سنتين متتالية ديال الجفاف، يمكن لي نقول لكم اليوم بحكم الاستغلال المفرط ديال المياه الجوفية، وبحكم أننا اليوم في آخر المعطيات اللي عندنا حسب الإحصاء اللي درنا بالنسبة للآبار، عندنا 91% ديال الآبار فهي غير مرخصة، وبالتالي ما عارفينش أشنو تيتم استنزافه كموارد مائية، هاذ الأمر كلو تيجعل أن عندنا واحد الصعوبة باش يمكن لنا نواجهو هاذ السنة ديال الجفاف، ولا قدرالله - إلى كانت سنة إضافية غادي تزيد الأمور تكون أصعب.

في الواقع هذا تيجعل أن كاين العديد من الأحواض المائية عرفت واحد التراجع كبير، واحنا بحال اللي قلت كنا سبقنا تكلمنا على هذا الأمر، بل أكثر من ذلك أمامكم قدمنا لكم البرنامج الاستعجالي اللي وضعنا في شهر دجنبر الماضي، ودرناه مع الجهات، لأن لأول مرة فتم كذلك إشراك الجهات في إطار اتفاقيات كنا وقعناها في أواخر شهر نوفمبر، أوائل شهر دجنبر على أساس بالنسبة للأحواض المائية الأكثر تضررا، باش يكون عندنا إمكانية ديال مواجهة هاذ الجفاف.

وإلى سمحتو باش بسرعة، نوضعكم في الصورة ماذا قمنا به، لأن ما شي فقط الهدف ما شي هو نديرو الاتفاقية، الهدف هو أننا نطبقو هاذ الاتفاقية.

وأنا نتكلم لكم على حوض ملوية اللي كان عندنا واحد البرنامج مهم، حوض ملوية أنتم عارفين الإشكال، انتم عارفين بالنسبة للناس اللي هم من المنطقة، وجدة راه الانقطاعات ديال الماء راه بدات منذ شهر فبراير، إذن كاين هاذ الإشكالية مطروحة بالنسبة لهاذ الأمر، بل أكثر من ذلك الناظور كذلك ما كانش عندها الإمكانية ديال الماء، أكثر من ذلك حتى المياه الجوفية ما كايناش في الناظور باش يمكن لنا نبحثو على حلول إضافية، وبالتالي أشنو درنا؟

أولا، درنا الأثقاب، بحثنا على بعض الأثقاب في وجدة، في المناطق اللي قريبة منها 6 الأثقاب اللي أعطتنا 150 لترللثانية لتزويد المدينة ديال وجدة، هنالك كذلك أثقاب استكشافية درناها في تاوريرت، درناها في العيون الشرقية، درناها في جرسيف باش يمكن لنا نواجهو هاذ الأمور، كذلك في بركان، واشتغلنا كذلك على استغلال مياه محطات ضخ ديال أولاد ستوت ومولاي علي، ابتداء من شهر فبراير الماضي، باش يمكن لنا نوصلو الماء لمدينة الناظور والدريوش وبركان والسعيدية ورأس الماء، وهذا أعطانا واحد 1800 لترللثانية باش يمكن لنا نواجهو الإشكالية.

كذلك، أعطينا في هذا الإطار إنجاز قناتين لتزويد الماء الصالح للشرب انطلاقا من سد ديال "مشرع حمادي"، باش يمكن لنا نحلو المشكل ديال الناظور والدريوش وزايو، الصبيب ديال 1800 لترللثانية، وكذلك محور بركان بصبيب ديال 820 لترللثانية، وكذلك اشتغلنا على العمل على، أولا، الشروع في إنجاز دراسة، اللي غادي تنطلق باش أننا.. الحل والوحيد اللي عندنا هو أننا نديرو تحلية المياه، وبالتالي غنديرو تحلية المياه، إن شاء الله، في الناظور وغادي تنطلق هاذ السنة المحطة، باش نضمنو على الأقل 100 مليون متر مكعب وغنضيفو 100 مليون إضافية، هذا، إن شاء الله، من بين البرامج اللي أعطينا الانطلاقة ديالها باش يمكن لنا نواجهو هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة بالنسبة للمنطقة، زيادة على السدود التلية، 11 سد اللي هو مبرمج بالنسبة للجهة واللي، إن شاء الله، غنعطيو الانطلاقة ديالو من هنا إلى آخر السنة إلى غاية سنة 2024.

بالنسبة لأم الربيع، نفس الشيء، أي قمنا بإنجاز قناة ربط شبكة مياه الشمال، الدار البيضاء بشبكة جنوب الدار البيضاء، أنتوما تتعرفو بأن الشمال ديال الدار البيضاء تأخذ الماء من أبي رقراق، أي من سد محمد بن عبد الله، اليوم الفكرة وهو أن هاذ السد يبدأ يوصل حتى للدار البيضاء الجنوبية، علاش؟ لأن الدار البيضاء الجنوبية تتاخذ الماء من سد المسيرة، وسد المسيرة وقع تراجع كبير، احنا دبا 5% فقط ديال نسبة الملء، وبالتالي سد المسيرة هو اللي تيعطي لمراكش، هو اللي تيعطي للجديدة، هو اللي تيعطي لسطات، برشيد... إلخ، تماما، وبالتالي إلى آسفي، وهذا تيجعل أنه اليوم ما عندوش القدرة باش يواجه هذه الطلبات كلها، وبالتالي من بين الأمور اللي تدارت وهو أننا درنا الربط ديال القناة ديال الدار البيضاء الشمالية بالدار البيضاء الجنوبية باش يمكن لنا نوصلو الماء كذلك للدار البيضاء الجنوبية، للرباط.

ودرنا كذلك منصات ضخ باش أنه بالنسبة لسد المسيرة باش ناخذو الماء اللي كاين من التحت ابتداء من شهر أبريل الماضي، واللي يمكن لي نقول لكم وهو أنه في نفس العملية بغينا كذلك أننا نستبقو الأمور، أشنو درنا؟ وهو أنه مع المكتب الشريف للفوسفاط طلبنا باش أنه يتدار وهذه السنة إن شاء الله من هنا لدجنبر غادي يكون تزويد الماء الصالح للشرب بالنسبة لمدينة أسفي، وكذلك بالنسبة لمدينة الجديدة غادي تكون في شهر ديال مارس 2023، وكذلك الماء اللي كان تياخذ المكتب الشريف للفوسفاط ما غا يبقاوش يستعملو الماء الصالح للشرب، هذا غادي يعطينا واحد 90 مليون مترمكعب، هاذ 90 مليون ديال متر مكعب كلها غادي تجعل أنه غادي نقصو من الضغط على سد المسيرة

باش يبقى لمراكش، يبقى لمناطق أخرى وطلقنا كذلك برنامج المخطط الكبير ديال تحلية المياه بالنسبة للدار البيضاء اللي غادي نوصلو لـ 300 مليون مترمكعب إن شاء الله من هنا لآخر السنة غادي يتم اختيار المقاولة اللي غادي تنطلق في الأشغال ديالها باش تكون جاهزة في 2026.

كذلك، من بين الأمور اللي اشتغلنا عليها وكذلك السدود التلية اللي تنشغلو عليها في هاذ الإطار (بالنسبة لأم الربيع ضروري نتكلم اليوم على واحد الظاهرة اللي هي خطيرة، وهو أنه اليوم عندنا الظاهرة ديال سرقة المياه) أنه ملي تنصيفطو الماء الناس تيسرقو إمكانيات كبيرة، يمكن لي نقول لكم بأن بالنسبة لأم الربيع فقط تتكون السرقة ديال مليون متر مكعب في اليوم، أي 300 مليون متر مكعب هي اللي بغينا نديرو في الدار البيضاء، وهذه من بين الأمور الخطيرة اللي هي مطروحة في بلادنا وضروري نتجاوزوها إذا بغينا حقيقة أنه يكون استغلال حقيقي ويكون واحد الترشيد في استغلال المياه.

غادي نتكلم لكم كذلك على تانسيفت، بالنسبة لتانسيفت بحال اللي قلت بأن نحاولو كل ما أمكن أننا اللجوء إلى المياه الجوفية وتنديرو كذلك أثقاب استكشافية، حولنا 20 مليون متر مكعب من سد مولاي يوسف باش يمشي لسد المسيرة، ولكن يمكن لي نقول لكم بأن طلقنا كذلك 60 مليون متر مكعب من السد ديال بين الويدان باش يوصل لسد الحنصالي باش يوصل من بعد لسد المسيرة، هاذ الشي درناه البارح، باش يمكن لنا نضمنو باش مراكش يبقى فيها الماء ما تضررش من القضية ديال الجفاف، وما يكونش انقطاع في الماء بالنسبة لهذه المدينة الكبرى والسياحية ديال بلادنا.

وكذلك، اشتغلنا على تأهيل الشبكة ديال توزيع المدينة من تلبية حاجياتها انطلاقا من سد المسيرة، وكذلك اشتغلنا في إنجاز السدود الصغرى والتلية، عندنا 16 سد بالنسبة للجهة ديال مراكش أسفي، وكذلك دخلنا العملية ديال مراقبة أخذ المياه في هذه المجال.

بالنسبة للجهة ديال درعة-تافيلالت اللي يمكن لي نقول لكم وهو أنه كذلك درنا واحد التعبئة ديال 147 لتر للثانية عبر إنجاز أثقاب استكشافية، والحمد لله هاذ الفيضانات اللي كانت مؤخرا جعلت أنه اليوم بالنسبة لهذه الجهة فكاين واحد الإمكانية باش ما يبقاش عندنا هذاك الضغط اللي كان عندنا في الماضي، وكذلك اشتغلنا في مشروع استغلال حجم 300 مليون مترمكعب انطلاقا من سد الحسن الداخل وتجهيز محطة معالجة متنقلة بسعة قصوى ديال 200 لتر للثانية، وسيتم تشغيل هذه المحطة، إن شاء الله، في شتنبر المقبل.

إذن اللي بغيت نأكد لكم وهو أنه زيادة على هذه الأمور اللي تدارت بالنسبة لهذه الأحواض المائية، فاشتغلنا كذلك على واحد الأمر اللي هو مهم وهو العالم القروي، بالنسبة للعالم القروي درنا واحد البرنامج استعجالي خاص بالعالم القروي، وبغيت نقول ليكم فهاذ الإطار أنه، أولا، كذلك البحث عن الأثقاب الاستكشافية؛

ثانيا، أننا اشرينا محطات ديال تحلية المياه وكذلك المياه اللي فيها ملوحة باش يمكن لينا كذلك يتم استغلالها ودرنا محطات متنقلة، شرينا فهاذ الإطار 26 محطة متنقلة لتحلية مياه البحر اللي غيتم استغلالها في 17 إقليم و15 محطة لإزالة المعادن من المياه الأجاجة (l'eau saumâtre)، إذن حتى هي باش أنه يتم استغلالها في 9 ديال الأقاليم بالنسبة للمناطق القروية، وهذا كذلك من بين المجهودات الكبرى، زيادة على شراء 706 شاحنة صهريجية وكذلك كراء شاحنات صهريجية باش يمكن لينا نضمنو أن الماء يوصل للدواوير في هاذ الإطار، ولكن يمكن نقول ليكم بأنه رغم ذلك كاين بعض الإشكاليات اللي هي مطروحة واحنا تنحاولو كلما أمكن نتجنبوها، ولذلك وضعنا واحد اللجنة اللي يترأسها السيد رئيس الحكومة، ديال التتبع اليومي وديال اليقظة.

في هذا الإطار يعني يمكن لي نقول ليكم بأن عندنا واحد (war room) باش تنعرفو بالضبط فاين كاين مشاكل، واش وصل الماء ما وصلش الماء باش يكون هذاك التتبع ومعلوم أنتم كمنتخبين فأي معلومة يمكن ليكم تزودونا بها ما يمكن لينا إلا تساعدنا باش أنه نضمنو أن المواطن ما يتضرش من هاذ الإشكالية ديال الجفاف وأنه ما يواجهش كذلك هاذ الصعوبات اللي احنا تنشوفوها وشفناها كذلك فالعيد الكبير في بعض المناطق.

ولكن ضروري نقول ليكم بأنه واجهنا بعض الصعوبات، بحال دبا احنا كنا غنشريو 100 وعبئنا الإمكانيات المالية في هذا الإطار مع وزارة الداخلية ومع وزارة المالية 100 ديال المحطات المتنقلة، استطعنا نشريو فقط 41، علاش؟ لأن كاين أزمة عالمية لأن هاذ المشكل ديال الجفاف ما كاينش غير فالمغرب، كاين في فرنسا، كاين في إيطاليا، كاين فالبرتغال، كاين فالشيلي، وكاين في عدة مناطق فالعالم، وبالتالي هذا تيجعل أن كاين واحد الطلب كبير على هاذ النوعية ديال هاذ المحطات ديال تحلية المياه.. وغيجيو في شتنبر إن شاء الله، إذن هذا من ضمن الإشكاليات اللي هي مطروحة.

كذلك، عندنا صعوبة في توفر اقتناء واستيراد التجهيزات والمواد الضرورية بحال الأغلفة، (le tubage) بالنسبة للأثقاب، إذن كاين هاذ الأزمة ديال أوكرانيا عندها واحد العواقب اللي هي تتشكل عراقيل ديال برامج اللي كنا سطرناها، وكان من المفروض أننا نواجهو بها هاذ الوضعية.

ولكن كذلك اللي باغي نرجع ليه هو أنه احنا رغم هاذ الشي كله وبحال اللي تفضلتيو، اللي أساسي فهاذ الشي وهو أننا نتخذو تدابير اللي هي عندها وقع مهيكل، أي كاين البعد الاستعجالي، راه عطيتكم شنو قمنا به في هذا الإطار، ولكن كاين ما هو مهيكل اللي يمكن لي نقول ليكم هو أنه معلوم عندنا السدود الكبرى اللي كندخلو فالبرنامج 20-27 اللي بتوجيهات ملكية سامية، سرعنا فالإنجاز ديالها، عندنا 16 سد كبير اللي هو اليوم في طور الإنجاز بسعة ديال 4 مليار ديال متر مكعب

إضافية باش نوصلو لـ 24 مليار ديال متر مكعب كإمكانية ديال تعبئة المياه، كاين هاذ 129 سد صغير اللي كذلك اعطينا الانطلاقة ديالو هاذ السنة، ولكن اللي بغينا نشتغلو عليه كذلك وهو العقد الفرشة باش يكون واحد التدبير ديال.. اللي يكون مندمج ديال الماء غانديروه فالعديد من المناطق اللي هي أكثر تضررا في هذا المجال من بينها بودنيب، برشيد... إلخ، وكذلك اعتبرنا بأن كاين بعض الأمور اللي هي ضروري نقوموبها:

أولا، عندنا بزاف ديال الضياع عندنا في القنوات، اليوم كاين بعض القنوات تتمشي 40% ديال الماء غير تتسيل، وبالتالي المراجعة وتطوير المردودية ديال الشبكات لا في المجال الفلاحي ولا في مجال الماء الصالح للشرب؛

ثانيا، عندنا كذلك العمل على - وهذا أمر أساسي - وهو حقينة السدود، انتوما عارفين بأن عندنا إشكالية ديال التوحل، وبالتالي غادي نديرو برنامج خاص باش نقلصو من هذاك التوحل، إذا ربحنا 20% أي أننا ربحنا مليار ديال المتر مكعب؛

ثالثا، الماء اللي تيمشي للبحر هذا الماء اللي تيمشي للبحر، فاحنا بيغنا نحولوه للمناطق أكثر تضررا، إذن احنا تنشتغلو كذلك في هذا الإطار، طبقا للتوجهات الملكية على نقل ديال هذه المياه اللي هي تتمشي للبحر اللي تضيع واللي بغينا نستغلوها، وهي كذلك إمكانيات كبيرة واللي تيمكن للواحد يستعملها، كذلك العمل على استعمال المياه العادمة بعد معالجتها، لا بالنسبة للسقي، المساحات الخضراء والغولف.

وهنا يمكن لي نقول لكم بأن غادي تدخل المدينة ديال الدار البيضاء وفاس زيادة على الرباط وطنجة وتطوان، غادي نوسعو الشبكة باش ندخلو في هذا الإطار ومراكش، ومن جهة أخرى كذلك أنه يمكن نستعملوها كذلك في المجال الفلاحي، هنا يمكن لي نقول لكم بأنه في العديد من الدول تيوصلو لـ 60% ديال المياه المستعملة في الجانب في الفلاحة فهي تأتي من معالجة المياه العادمة؛

وأخيرا، من بين الأمور كذلك اللي تم التركيز عليها، وهي مهمة في هذا الإطار، وهو تحلية المياه، احنا نكونو واضحين اليوم، نهضر معكم بكل وضوح اليوم إذا بغينا حقيقة نتجاوزو هذه الإشكالية الماء الصالح للشرب اللي هو يتطلب 1.8 مليار متر مكعب تيخصنا نوصلو في أفق معين إلى على الأقل 50% ديال هذه المياه، تيخصها تجي من المياه اللي هي مرتبطة بتحلية المياه، راه بدينا في أكادير، كاين في العيون، كاين كذلك في الداخلة، وإن شاء الله الدار البيضاء وغادي نوسعو العديد من المدن الجديدة، وغادي نديرو واحد البرنامج خاص إن شاء الله في هذا الإطار، بعد موافقة جلالة الملك في هذا المجال على أساس أننا نضمنو أنه يكون عندنا واحد النسبة معينة.

وعندنا معلوم أمر أساسي وهو أن نقوم كلنا بعمل ديال الاقتصاد في الماء والنجاعة المائية.

هذا عمل ديال المواطن، هذا عمل ديال الصناعة، هذا عمل ديال السياحة، هذا عمل ديال الإدارة، هذا عمل ديال التعليم، هذا عمل ديال الجميع، وينبغي أن ننخرط جميعا في هذا المجال، وأدعوكم للمساهمة معنا من أجل تحسيس المواطنات والمواطنين وتحسيس الجماعات كذلك المحلية اللي عندها واحد الدور أساسي والغرف المهنية كذلك اللي عندها دور مهم في هذا الإطار، باش إن شاء الله نوصلو لنتيجة جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نهجت بلادنا في ما سبق مخططات واستراتيجيات لتوفير حاجياتها من الماء والحفاظ على مواردنا المائية، إلا أنها تبقى في نظرنا غير كافية، خاصة في ظل تقلبات المناخية المفاجئة من توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات المطرية، فلولا سياسة إنشاء السدود التي نهجتها بلادنا منذ عقود، بفضل حنكة المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، لكان الوضع أسوأ بكثير مما هو عليه اليوم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أمام هذا الوضع المقلق، لابد أن ننوه بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى حدود اللحظة، سواء من خلال تكثيف حملات التوعية والتحسيس لإقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية، على اعتبار أن الحفاظ على مواردنا المائية يندرج ضمن مسؤوليتنا جميعا، أو من خلال ضمان تزويد المراكز والدواوير التي تعاني من شح الموارد المائية والبعيدة عن المنظومة المائية القائمة ومواصلة إنجاز سدود تلية وسدود صغرى وإيقاف سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه المعالجة.

كل هته الإجراءات وغيرها ستمكن من التخفيف من حدة الأزمة، إلا أنها تبقى غير كافية مما يتطلب تبني حلول بديلة خاصة في المجال الفلاحي، عبر الاعتماد على تحلية المياه بشكل كبير وعلى تقنيات الري المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى تبني سياسة مائية تتوخى التنويع وتعدد مصادر المياه وابتكار أساليب جديدة لتوفير الماء بشكل مستعجل بالجهات الأكثر تضررا، كجهة الدار البيضاء-سطات، التي تعرف نقصا كبيرا، خصوصا بمنطقة أولاد حريز ودكالة واشتوكة، التي عرفت في الآونة الأخيرة ندرة في مياه السقي، الشيء الذي انعكس سلبا على الأنشطة الفلاحية بتلك المناطق التي تشكل مصدر عيش للعديد من الأسر ومحركا أساسيا للأنشطة الفلاحية والاقتصادية ببلادنا، مما يتطلب التسريع من وثيرة إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء لتجاوز هته الإشكالية.

وبنفس الحدة، تعرف مجموعة من الأقاليم خصاصا في المياه بشتى استعمالاتها، تزامنا مع ارتفاع درجات الحرارة كإقليم وزان، وللتخفيف من تداعيات هذا الخصاص ندعو إلى تكريس التربية على ترشيد استعمال الماء وتحقيق المساواة في توزيعه والجودة في استغلاله، مع اعتماد مخططات جهوية لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، مع تكييف مخزونها المائي مع حاجيات الاستغلال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتز بما تقوم به في الحكومة لضمان الأمن المائي، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يولي أولوية كبيرة بمسألة الأمن المائي.

إننا ننطلق في قراءتنا لمشكلة ندرة المياه من خلاصات تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي طرح إشكالية الماء وأظهر أن المغرب سيعرف نتيجة التغيرات المناخية ضغطا كبيرا، حيث تم الانتقال من مرحلة نقص المياه إلى مرحلة ندرة المياه.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بالمجهود الحكومي الاستثنائي لتدارك التأخر في إنجاز المشاريع والبرامج المسطرة في الإستراتيجية السابقة، كما ننوه بالمبادرات الجديدة والاستعجالية من أجل تجاوز تداعيات الجفاف ومشكلة ندرة المياه بشكل عام.

إن حالة ندرة المياه في المغرب مقلقة جدا، حيث أن الدراسات الدولية تشير إلى أن التغيرات المناخية يمكن أن تتسبب في اختفاء 80% من موارد المياه المتاحة في المملكة خلال 25 سنة القادمة.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نوصي الحكومة بالتفكير في استعمال الطاقة النووية في تحلية مياه البحر وتقديم جواب علمي وإستراتيجي على مشكلة ندرة المياه، حيث يمكن للطاقة النووية زيادة على استعمالات الطاقة المتجددة أن تساهم بطريقة فعالة في مجال الأمن الطاقي والأمن المائي والأمن الغذائي، وتضمن مجابهة عدد من التحديات التي ستواجهها الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، حيث أن تحلية الماء باستعمال الطاقة النووية خيار مجد لتلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب والري في جميع أنحاء العالم، بالمناطق المغربية على وجه الخصوص، مما يعطي أملا لهذه المناطق التي تواجه حالة نقص حاد في المياه، خاصة ونحن أمام العديد من التجارب العالمية الناجحة.

السيد الوزير المحترم،

تعد المفاعلات النووية ذات الوحدات صغيرة القدرة (small modular power reactors) مفاعلات مناسبة جدا للدول المقبلة حديثا على بناء المفاعلات النووية، والتي لها إمكانيات استثمارية محدودة، ويمكن استعمال هذه المفاعلات في تطبيقات متعددة، منها إنتاج الطاقة الكهربائية وإزالة ملوحة البحر في آن واحد، ويوجد في العالم حاليا حوالي 40 مفاعل من المفاعلات ذات الوحدات الصغيرة القدرة، أقل من 300 ميغاواط حرارية قيد التطوير، ونصف هذه المفاعلات تحت عملية التحضير والاستثمار خلال السنوات القريبة القادمة.

إن للمملكة المغربية بنية تحتية قانونية بموجب القانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، وهناك أكثر من 55 نص تنظيمي لتنزيل هذا القانون، زيادة على عدد مهم من الأطر المكونة في هذا الميدان، وهناك كذلك جهاز رقابي في اسم الوكالة المغربية..

ولهذا، السيد الوزير المحترم، إن استعمال هذه المفاعلات النووية ذات الوحدات الصغيرة القدرة لها أسعار الآن منافسة لمحطات الطاقات الأخرى، وإن زمن بناء هذه المفاعلات تستغرق من 3 إلى 6 سنوات أقل من المحطات الكبرى، وكذلك أن تكلفة تشغيل المفاعلات النووية ذات الوحدات الصغيرة هي كذلك مهمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير المحترم، كنشكرو وزارة التجهيز في شخصكم الذي يجتهد في جميع المجالات وأنكم لا تدخرون جهدا في مهامكم.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المشكل ديال الماء مشكل عويص متراكم منذ سنوات، وهاذ المسؤولية ماشي غنحملو مسؤوليتها بوحدها على وزارة التجهيز والماء، كاينة مسؤولية جماعية، لا منتخبون لا العمال ولا السادة الولاة وحتى المواطنين اللي كيضيعو هاذ الماء راه حتى هوما مسؤولين.

السيد الوزير،

وحتى المكتب الوطني حتى هو مسؤول فهاذ المشكل هذا.

السيد الوزير المحترم،

المكتب الوطني كاين اتفاقية 10 سنوات مع جماعات لحد الآن باقي الآن ما دارو فيهم والو، وكاين السادة المستشارين معنا في الفريق طلبو موعد مع السيد المدير العام ديال المكتب الوطني، ولحد الآن باقي ما تلقاو حتى شي موعد، ولهذا كنطلب في هاذ الجلسة باش نستدعيو اللجنة باش يجي ليها، ماشي كنبخسو العمل ديالو، ولكن إلى كان مقصر نحاسبوه، احنا الدور ديالنا محاسبة الحكومة أو لا كان مخصوص نعاونوه، هذا هو اللي تنطلبو السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

كاين المشكل ديال السدود، احنا كنرجعو للمقولة ديال الحسن الثاني الله يرحمو في المؤتمر الدولي في أمريكا أنه ندق ناقوس الخطر على هاذ المشكل ديال الجفاف، وفعلا السياسة ديال السدود هي اللي خلت المغرب كيتغلب على المعضلة ديال الجفاف، ولكن هاذ الشي ما كافيش، وكنشوفو احنا بعض السدود في بعض الأقاليم كيكون السد في جماعة والجماعة ما كتستافدش من هذاك الماء تعاني من الجفاف.

ولهذا، السيد الوزير، كنطلبو مازال تزيد السياسة ديال السدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي للفريق الحركي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع أهم النقط الواردة في تعقيبكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، رغم المجهودات التي بذلتها بلادنا لعدة عقود بغية تحقيق الأمن المائي، إلا أن بلادنا تعرف أزمة مائية خانقة، حيث أن العديد من الدراسات والتقارير الوطنية، خاصة تقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير، تنذر بتدهور وضعية المغرب المائية بشكل تدريجي في أفق سنة 2050 لتصل إلى عتبة الندرة المطلقة المتمثلة في 500 متر مكعب للفرد سنويا، وهي وضعية تدق ناقوس الخطر، وتستدعي اتخاذ إجراءات آنية ومستعجلة لحد من آثار هذه الأزمة، التي أضحت بنيوية خاصة في المناطق الشرقية والجنوب الشرقي، بل أضحت تهدد حتى مدن كبرى ببلادنا مثل الدار البيضاء وأسفي، السيد الوزير المحترم.

ثانيا، في ظل هذه الظرفية الصعبة، فالحكومة ملزمة بتأمين المخزون الاستراتيجي لبلادنا من الماء، وذلك من خلال مضاعفة الجهود لتنزيل أوراش السدود الكبرى والمتوسطة وتوسيع قاعدة السدود التلية وبلورة سياسة لحماية الفرشة المائية الجوفية والسطحية من الاستنزاف، عبر توجيه الزراعات وفق الخصوصيات الطبيعية والمائية الجهوية والمحلية والعمل باستعجال لتدارك مخلفات "مخطط المغرب الأخضر" المتراكمة لمدة 15 سنة، والذي فضلا عن كلفته المالية، له كلفة مادية ضخمة خصصت لزراعات موجهة في مجملها للتصدير دون أن يوفر الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمغاربة، خاصة في ظل موجة الغلاء وشح الماء الذي أثقل فعلا كاهل الأسر المغربية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أقر مؤخرا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بعجزه عن تزويد حوالي 54 مدينة ومركزا بالمياه الشروب خلال صيف 2022، كما تعرف العديد من المدن والقرى انقطاع الماء الصالح للشرب، مما ينذر بأزمة العطش في هذا الصيف، وهو واقع يتطلب، السيد الوزير المحترم، الرفع من وتيرة الاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة كتحلية مياه البحر وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية لإيجاد حلول ناجعة ومستعجلة للمدن والقرى التي تعاني نقصا حادا في الماء الصالح للشرب، كما تستدعي الوضعية إعمال التضامن المائي بين الجهات، بغية تحقيق رهان العدالة المائية مجاليا واجتماعيا، فلا يعقل أن تكون المناطق الجبلية مصدرا للماء وسقي السهول والمدن وتعيش تحت وطأة العطش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

أشنو غادي نقول لك، السيد الوزير؟ أنا حزين جدا اليوم.

اليوم والحكومة تعترف من خلالكم بأننا نعيش أزمة عطش حقيقية هذا عندها وقع، هاته الجلسة اليوم ليست كسابقاتها وليست جلسة دستورية عادية، اليوم نناقش أزمة العطش في المغرب، أين كبرياء المغرب؟ المغرب الذي يعتبر رائد على مستوى بناء السدود، والذي فكر قديما في معضلة الماء، وبنى لها سدود عديدة وخصص لها موارد مادية مهمة جدا، ونحن اليوم ماذا سنقول للأجيال القادمة؟ ونحن اليوم نعترف بأننا 91% وأنتم قلتها للتو 91% من الآبار غير مرخصة، شكون اللي غادي يمنعها؟ احنا، انتوما الجهاز التنفيذي، انتوما تتعترفو بأن مليون متر مكعب تتمشي بدون موجب حق يعني مسروقة، تتمشي لجهات الله اللي كيعلم شكون هي، واليوم احنا نناقش الانقطاعات المائية واش هذا معقول؟ غير معقول بتاتا، احنا واش غادي نقول شي كلام واسمحو ليا راني معصب الآن، ما عرفتش أش غادي نقول، واش احنا ما خصناش نبقاو في هذه المسؤولية كلنا، كيفاش احنا اليوم كناقشو أزمة العطش عوض ما ناقشو فرص الشغل وناقشو الاستثمارات الكبرى وناقشو التطور (la croissance) والنمو في بلادنا... إلخ؛ احنا كناقشو شريبة ديال الماء اللي كنا كعنتبروها هي السهلة عندنا في التاريخ ديالنا وفي الثقافة ديالنا.

اليوم كنعيشو أزمة عطش، واش هذا مقبول في بلادنا في المغرب؟ تأخرنا في إنجاز الأوراش الكبرى المتعلقة بالماء إلى حدود اليوم، ساءلنا مرارا الحكومات المتعاقبة دائما باش ما نحملوك المسؤولية، السيد الوزير، بوحدك اليوم، اليوم أنت في موقع المسؤولية أيه ولكن راه حتى سابقوك والحكومات المتعاقبة تتحمل المسؤولية أمام الله وأمام الضمير وأمام الوطن وأمام الملك.

لا يعقل، لا يعقل، لا يعقل، أجلنا المشروع ديال تحويل المياه ديال سد الوحدة إلى الوسط وعندنا فائض ما يزيد على مليار متر مكعب سنويا كيمشي ما معناتو هذا الإنجازات الأخرى اللي تنديرو إذا كان عندنا العطش؟ ما بقى عندنا السر على حتى شي حاجة أخرى، أشنو غادي نديرو كاع؟ أشنو غادي نديرو إذا عندنا أزمة ديال العطش وأزمة ديال الماء واحنا تنتكلمو على برامج فلاحية وبرامج سياحية وبرامج صناعية؟ فين هو الماء ديالها واحنا اليوم باقيين تنتكلمو على العطش، فين هو برنامج ديال الماء الفلاحي والاستثمارات اللي تعطات للفلاحة لسنوات وصفقنا لها كثيرا وهي مهمة جدا لأن هي كذلك السبيل الوحيد لإنتاج فرص الشغل في بلادنا والثروة في بلادنا؟ وكذلك البرنامج الاستعجالي ديال الصناعة فين هي المياه ديالو؟ والبرامج ديال السياحة فين هي المياه ديالو؟

واحنا تناقشو اليوم المشكل ديال العطش في بلادنا، عار علينا كلنا، عار وعيب وحرام واحنا كلنا مسؤولين، مسؤولين أمام الله كلنا، هاذ الجلسة ليست عادية، هذه جلسة اليوم مقززة وجلسة بئيسة وحزينة لنا كمسؤولين، كبرلمانيين، كحكومة ككلنا من المواقع ديالنا، واحنا تناقشو أزمة عطش في المغرب.

اليوم حسيت بأن كبرياء المغرب تخدش اليوم، واحنا الرائدين على المستوى اللي عندنا أكثر من 200 سد على الصعيد الوطني ما بين السدود الكبيرة والصغيرة والتلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

صافي، غتقمعني السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أولا، نشيد بالصراحة والوضوح والتصور العميق، الذي عبرتم عنه، السيد الوزير، كما ننوه باليقظة التي عبرت عنها الحكومة إزاء هاذ المشكلة والتي عكستها القرارات المهمة المتخذة في الاجتماعي الوزاري، الذي ترأسه السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 يونيو 2022، والذي تناول إشكالية الضغط على التزويد بالماء الصالح للشرب، الذي يهدد أكثر من 50 مدينة، والذي كان من أهم القرارات الصادرة عنه، بعجالة:

- مواصلة بالتدابير الهيكلية لتفادي الوقوع في أزمات مماثلة مستقبلا؛

- مواصلة التوجه إلى تحلية مياه البحر بالمدن الساحلية ذات الكثافة السكانية لتزويد المدن الداخلية بمخزون السدود حسب الوفرة؛

- مواصلة منشآت الترابط بين الأحواض (le transfert) ذات وفرة

كما هو في الشمال، والأولية لربط أحواض سبو بأحواض الشاوية وأم الربيع؛

- تعبئة أكثر من مليار درهم لاقتناء صهاريج مشحونة ومحطات معالجة المياه المتحركة.

السيد الوزير،

كنت آمل في مداخلتكم أن تعطونا توضيحا لدور وزارة التجهيز والماء فيما يخص تدبير المياه، لأن وزارة التجهيز والماء ليست مستغلة لقطاع الماء، فهاذ القطاع فتدبير استغلال المياه تتداخل فيه عدة قطاعات، هناك وزارة الفلاحة، هناك وزارة الطاقة والمعادن، وزارة الداخلية، نسيت شي وزارة.. هناك عدة قطاعات تتداخل في هاذ تدبير المياه، المياه والغابات، فكل هذه القطاعات يجب أن تتحمل مسؤوليتها اليوم.

فنحن لا نحاسب وزارة التجهيز. وزارة التجهيز الدور ديالها، السيد الوزير، هو المراقبة، هو التحكيم، هو التعبئة، إعطاء إحصائيات عن السدود، القيام بصيانة السدود، فإلى تكلمتو اليوم على أن سعة مخزون السدود هو 11 مليار تقريبا، واحنا يلاه عندنا 4 المليار، الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب، السيد الوزير، كما تعلمون، تشكل 13% من هاذ المخزون، ففين تيمشي هاذ الماء؟ فيجب مراجعة سياسة الفلاحة، يجب على وزارة الداخلية التدخل، لأنكم تكلمتم عن السرقة، تكلمتم عن آبار بدون رخص، والمراقبة تكون صعبة لوزارة التجهيز، فإلى خرجت فرق المراقبة فأنا أعلم وأنتم تعلمون أنهم لا يمكنهم أن يقوموا بهذه المراقبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الوزير المحترم،

فالأرقام معبرة وواضحة، فقد انتقلت حصة الفرد من المياه من 3500 متر مكعب للفرد سنويا سنة 1960 إلى 731 متر مكعبا للفرد سنويا في 2005، لتصل إلى 645 متر مكعبا فقط في عام 2015، أي مستوى أقل بكثير من مستوى الفقر المائي المحدد عند 1000 متر مكعب للفرد سنويا.

السيد الوزير،

بالإضافة إلى المشاريع الكبرى لتحلية المياه، فإننا نعتز اليوم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن أكثر من 20 محطة على شكل (conteneur) سيتم إحداثها من طرف شركة مغربية، ستمكن من تزويد ما بين 10.000 و50.000 نسمة بالماء الصالح للشرب يوميا، وهذا سيساهم بلا شك في وصول بلادنا إلى السيادة المائية المنشودة.

إضافة إلى ذلك، لابد من العمل على:

- تطوير منظومة فلاحية جديدة تعتمد على تحلية المياه بشكل كبير وعلى تقنيات الري المتقدمة؛

- الحد من سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة؛

- كما ندعو إلى تحسين مردودية شبكة التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية مما سيمكن من الحد من تبذير الماء.

ونسائلكم، السيد الوزير المحترم، بالمناسبة: ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل الوصول إلى نسبة 15% من نسبة التزود بالمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر كما ورد في تقرير النموذج التنموي الجديد؟

نطلب أيضا منكم، السيد الوزير، مدنا بتوضيحات حول الفرق بين ثمن المتر مكعب من المياه الناتجة عن التحلية، مقارنة مع المتر مكعب من الإنتاج الاعتيادي، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (التوزيع والمعالجة).

السيد الوزير،

في الختام، نعبر لكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن دعمنا للمجهودات الجبارة التي تبذلونها في هذا القطاع الهام والحيوي في بلادنا، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

صحيح، السيد الوزير، إن مجهودات كبيرة بذلتها بلادنا على مستوى البنيات التحتية المائية، لكن لم تمنع من أزمة العطش، حيث الانخفاض متواصل لمستوى أغلب الفرشات المائية نتيجة الاستعمال المفرط لاحتياطاتها الجوفية، كما جاء في تدخلكم، وتدهور جودة هذه الموارد بسبب التأخر في تقنيات تدبير مجال الصرف الصحي ومعالجة المياه الجوفية وإشكالية توحل السدود وضعف تعميم السقي بالتنقيط، كلها عوامل باتت تسائل فعالية السياسات المتبعة لتحقيق استدامة تلبية الحاجيات المائية ومدى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء والبرامج والمخططات الخاصة بهذا المجال كالمخطط المائي 2030، إذ لابد من الإشارة إلى تعطل العديد من المشاريع كمحطات معالجة

المياه العادمة وتحلية مياه البحر.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب الحكومة بتوفير وسائل غير تقليدية تضمن للمواطن المغربي حقه الدستوري من هذه المادة الحيوية، باعتماد مقاربة استشرافية وحازمة، مع ضمان التقائية البرامج الحكومية والتسريع في تنفيذ مختلف البرامج المسطرة ووضع آليات التتبع والتقييم.

علاوة على ما سبق، نقترح اتخاذ إجراءات استعجالية نذكر منها:

- توجيه الاستغلال الزراعي بشكل يتناسب والخصوصية الجغرافية بأقل تكلفة مائية وبيئية؛

- تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض إلى المناطق التي تعاني من الخصاص، تحقيقا للتضامن والعدالة المائية بين الجهات؛

- تسريع الاستخدام المكثف للمواد المائية غير التقليدية، خاصة عبر تحلية مياه البحر، الحل الذي ركزتم عليه، الوزير، في مداخلتكم ومعالجة المياه المستعملة؛

- التسريع في تنفيذ البرامج الوطنية للتطهير السائل ومكافحة التلوث؛

- القطع مع ممارسة سقي الأماكن العمومية بالماء الصالح للشرب، واللجوء الممنهج إلى استخدام المياه العادمة؛

- مواصلة الإصلاح التنظيمي والمؤسساتي من خلال الإسراع بإصدار جميع النصوص التنظيمية لقانون الماء، وتعزيز دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها، حتى تمارس صلاحياتها في أحسن الظروف وتوفير الموارد البشرية بقطاع الماء والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

في الأخير، وضع استراتيجية تواصلية وتحسيسية تؤسس لثقافة جديدة للتعامل مع الماء.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكر السيد المستشار.

الكلمة الموالية لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد عبد الكريم شهيد:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

عطفا على سؤالنا الموجه لكم، السيد الوزير، حول ماهية المقاربة الحكومة لتدبير السياسة المائية الوطنية، نود التعقيب بما يلي:

السيد الوزير،

إن النقاش الذي يمكن إثارته الآن، والذي سبق لنا أن نهنا له خلال مناقشتنا لميزانية هذا القطاع داخل اللجنة بمجلس المستشارين ينبني على التساؤلات التالية:

أولا، منذ الاستقلال استثمرت بلادنا إمكانيات كبيرة لإنشاء السدود والتجهيزات المائية الضرورية، مما كان له الوقع الجيد على تعبئة رصيد مائي كبير للاستهلاكات البشرية والفلاحية والصناعية، لكن كل هذا المجهود بدا الآن غير كاف خلال مدة لا تتجاوز سنة من الجفاف، وظهر حسب معطيات الوزارة أن حقينة السدود تراجعت بنسب كبيرة.

ما هي الأسباب، السيد الوزير؟ هل الأمر يتعلق بترسب الأوحال ونقص سعة المنشآت أم أن هذه المنشآت المائية غير كافية؟

ثانيا، مواجهة ظاهرة التبذير في استعمالات الماء، السيد الوزير، تحتاج إلى سياسة مندمجة تبدأ من صيانة المنشآت المائية وشبكات الري والتزويد إلى التحسيس بالترشيد ومواجهة التلوث ومكافحة المسبقات الثقافية السلبية لدى الساكنة التي تستعمل الماء بطريقة غير عقلانية؛

ثالثا، الملايين من الأمتار المكعبة من المياه التي تتساقط خلال السنوات الممطرة ثلثها يضيع في البحر هباء، بالنظر إلى عدم وجود منشآت التعبئة والتخزين؛

رابعا، هناك الاستعمال المكثف للفرشة المائية بطرق غير قانونية في غياب المراقبة المشددة على حفر الآبار واستعمال المياه السطحية بطريقة غير قانونية؛

خامسا، الضغط الكبير الذي تتعرض له المياه الجوفية وحتى السطحية بالتلوث إما باستعمال المبيدات والمواد الكيماوية أو مخلفات المياه المستعملة في الصناعة والمياه العادمة؛

سادسا، اللجوء إلى تحلية ماء البحر واستعماله في الري أو الشرب يطرح تحديين كبيرين، التحدي البيئي ومدى آثار ذلك على التوازن البيئي ثم التحدي المتعلق بالتكلفة وحجم الاستثمار.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد أصبح من الضروري القيام بتشخيص الوضعية الحالية ورصد اختلالات السياسة المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأزمة المائية بالمغرب أضحت هيكلية وليست مجرد عابرة، فبلادنا على أعتاب الندرة المزمنة للماء.

إن الاختلالات تطال، سوء البرمجة ومدى دقة المعطيات الهيدرولوجية، وذلك في ظل النقص الحاد في محطات القياس، والتي لا تغطي العديد من المناطق بشكل كافي، وخاصة بالنسبة للسدود الصغرى والمتوسطة التي تود الوزارة إطلاقها، إضافة إلى تردي وضع المكلفين بهذه المهام، مما يؤدي إلى بناء سدود قد تظل فارغة بعد البناء مثل سد ولجة السلطان بالخميسات وسد غريس بالحسيمة.

السيد الوزير،

سيشهد المغرب خلال السنة الحالية تراجع الواردات من الماء تقريبا بنسبة 59%، وتراجع نسبة ملء السدود الذي بلغت حتى الآن 34%، وهو ما سيشكل ضغطا كبيرا وأنه حسب منطق التغيرات المناخية ستشهد بلادنا سنوات جفاف وأيضا سنوات فيضان، وفي نفس السياق نتساءل:

أولا، عن سياسة تحلية مياه البحر، بحيث ستمكن هذه التقنية إلى التمكن من الحفاظ على الفرشة في مستواها الحالي، وفي الوقت نفسه ستسمح باستعمال المياه في القطاع الفلاحي وتحسين دخل العديد من الفلاحين، كما أن بلادنا تتوفر على إمكانيات كبيرة لتحلية المياه بأقل تكلفة، خاصة أنها تملك واجهتين بحريتين؛

ثانيا، نتساءل عن سياسة تشييد السدود التي لم تعد حلا، فقد اعتمد المغرب منذ سبعينيات القرن الماضي سياسة تشييد السدود بهدف تحقيق الأمن المائي، وعلى الرغم من أن تلك المنشآت أسهمت بشكل كبير في تفادي أزمة المياه، فإنه بسبب الجفاف المزمن وظاهرة تغيير المناخ لم تعد السدود حلا في المرحلة الحالية؛

السيد الوزير،

ثالثا، هل عمدت الحكومة إلى مراجعة السياسة المائية وإعادة توزيع خريطة الإنتاج الفلاحي بالمغرب؟ لأن الوضع اليوم صار مقلقا بسبب ندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف، فلا الفلاح استفاد ولا الدولة أمنت مستقبل ثرواتها المائية؛

رابعا، هل رصدت الحكومة خلال مشروع قانون المالية 2023 اعتمادات كافية من أجل معالجة المشكل؟ وبالتالي الحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية؛

خامسا، ألا تفكر الحكومة في مشاريع تحويل المياه من الشمال إلى الجنوب وفق نظرة استراتيجية استباقية وذكية للاستفادة القصوى من المياه المتحصل عليها من الأمطار؟

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الاستراتيجيات سيتحمل مسؤولياتها بالضرورة كفاءات وأطر القطاع المائي، وبالتالي ينبغي إعادة الاعتبار إلى الموارد البشرية.

وللأسف، السيد الوزير، لازلتم لم تلتقوا بالنقابات للإنصات إلى مطالبهم، خاصة وأن المدير العام لهندسة المياه قد أخل بكل الالتزامات الإدارية التي وعد بها أمام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أثناء الحوار الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يتم حاليا الشروع في إعداد هيكلة إدارية لقطاع الماء في تغييب تام للمعنيين بالأمر والشركاء الاجتماعيين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بدوري أشكر السيد الوزير على ما تفضل به من توضيحات.

وفي واقع الأمر أعتقد على أننا كلنا متفقون على الرزمة التي سواء وردت في مداخلة السيد الوزير أو في مداخلات مجموع الفرق والمجوعات بشأن ما يتعين العمل على تنفيذه وجعله واقعا من تدابير، كلها لها علاقة بهذا الإشكالية المتعلقة بندرة المياه، بشح مياه الأمطار، بحالة الجفاف البنيوي التي أصبح يتعاطى معها المغرب، ولكن بحسبنا في مجموعة العدالة الاجتماعية أن نؤكد على ضرورة التعجيل بمسائل من صميم اختصاص الحكومة، من صميم اختصاص الوزارة المعنية بالماء، في إطار ضمان الالتقائية بين مجموع القطاعات الحكومية.

سبق لنا في هذه القاعة أن نبهنا الحكومة إلى إعمال هذا المفهوم ديال النجاعة المائية في معظم السياسات الحكومية، ودعونا أيضا إلى ضرورة وضع إطار قانوني يلزم المستعملين بإنجاز دراسات على الأثر البيئي والمائي لمشاريع الاستثمار الفلاحي.

لا يعقل على أنه في إطار هذه المعضلة ديال الماء أننا نستمر في تصدير الطابق الثاني في إطار الصادرات ديال المغرب نصدرو (le dessert) في شكل ماء واحنا ما عندناش الماء، وبالتالي خصنا نعيدو النظر في هذه السياسة التصديرية المتعلقة بأننا نواصلو نصدرو (le dessert) والحال

على أننا في حاجة إلى ضمان الطابق الرئيسي للمغاربة، في إطار التعبئة ديال هذه المياه المتوفرة، أيضا نطالب بتفعيل القانون المتعلق بالتقييم البيئي.

صحيح على هذا القانون يعني وزارة أخرى ماشي وزارة ديال الماء، ولكن في إطار هذه الالتقائية اللي نؤكد عليها القانون 49.17 صدر في غشت 2020 ولازال موقوف التنفيذ في ظل عدم إصدار النصوص التطبيقية اللي هي اللي غادي تأمن لنا هذا التقييم البيئي.

كذلك، اللي نأكدو عليه هو ضمان العدالة المجالية في توفيروتوريد الساكنة بالمياه.

السيد الوزير،

راه العالم القروي يعاني الأمرين، لاسيما في هذه الفترة ديال ارتفاع درجات الحرارة، العالم القروي راه بالكاد يستطيع تأمين الماء اللي يدبر به الشرب، فضلا عن توريد الماشية ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب للمستشار السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن المتتبع للشأن الدولي، السيد الوزير، يدرك أن الصراع اليوم هو صراع حول الماء وأن الحروب في المستقبل لن تكون ربما حول النفط والغاز، خصوصا في ظل التحول الطاقي والاتجاه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة، بل ستكون حروبا على منابع الماء، فمن يستطيع تأمين هذه المادة الحيوية سيكون لاعبا أساسيا في الساحة الدولية، ونحن نريد أن نكون كذلك، السيد الوزير.

(ما غنطولش بزاف لأن على الوقت)، نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، السيد الوزير، وإيمانا منا بأهمية هذا الموضوع، حيث بات الماء مهددا للسلم الاجتماعي وبابا من أبواب الانفجار الاقتصادي والبيئي على القرية كما المدينة - لا قدر الله - فإننا نقترح ما يلي:

- مراجعة السياسة الزراعية بما سيمكن من التحول من الزراعة التصديرية، التي تستنزف الفرشة المائية، البطيخ الأحمر على سبيل المثال، أو (l'avocat)، حسب بعض الخبراء، السيد الوزير، (l'avocat) تمتص حاجيات 3 ملايين مغربي من الماء، بطبيعة الحال هذا الأمر هذا خصنا نوقفو عليه حقيقة، مقابل التركيز على الزراعات الأساسية، الحبوب والقطاني، التي تدخل في إطار الأمن الغذائي للمغاربة، حتى لا تبقى بلادنا مرتهنة للخارج؛

- الاعتناء، السيد الوزير، بالموارد البشرية العاملة بالقطاع، خصوصا بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والحفاظ على مكتسباتهم وإشراكهم في أي خطوة تعتزمون القيام بها في اتجاه ربما إحداث مؤسسة، كاينة مؤسسة وفق مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركة الجهوية متعددة الخدمات، فلابد، السيد الوزير، من مراعاة ظروف هؤلاء والخدمات التي أسدوها للوطن؛

- بطبيعة الحال سبقوني الزملاء حول مسألة تعميم تحلية مياه البحر أساسية واستغلالها في الزراعة والصناعة وتعميم سقي المساحات الخضراء بالمياه المعالجة أو المياه المحلاة؛

- ربط المناطق التي تعاني من ندرة المياه مع المناطق التي تتوفر على وفرة السدود، السيد الوزير، ما عرفتش مثلا على سبيل المثال إقليم تاونات عنده 4 ديال السدود، والناس كل سنة تيديرو مسيرة على العطش، واش ما عندناش كيفاش نوصلو لهم الماء؟ وما يقاس على تاونات يقاس على مجموعة من الأقاليم، بطبيعة الحال العدالة المجالية في هاذ الأمر هذا أصبحت أساسية؛

- ثم التسريع بوتيرة إنجاز السدود التلية، وهذا أساسي؛

- ثم، السيد الوزير، ما قلتولناش على توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بطبيعة الحال كاين "المخطط الوطني للماء 2020-2050"، ثم كذلك "الإستراتيجية الوطنية للماء 2010-2030" اللي مشاو للاستثمار ونساو التمويل.

بطبيعة الحال، هاذ المخططات هي خص لابد من إعادة النظر في هذه الأمور، على اعتبار أننا في حاجة إلى إنقاذ بلدنا من العطش، في حاجة إلى تمكين المغرب من الأمن المائي ديالو على غرار الأمن الغذائي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت، أولا، نشكركم على التدخلات الهامة والانخراط في الواقع في السياسة التي تتبعها الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية في هذا المجال،

وفي الواقع كل الاقتراحات التي أدليتم بها فهي اقتراحات وجيهة، وما يمكن لنا إلا نمشيو فيها.

أنا باغي فقط ندقق بعض الأمور اللي جات في بعض التدخلات، ونعطي بعض الإضافات في هاذ الإطار.

النقطة الأولى وهو المغرب تيدخل في إطار الدول التي ستعاني من التغيرات المناخية، وهذا أمر اللي هو محتم علينا، وبالتالي من الضروري أن نعمل على الاستشراف واتخاذ التدابير اللازمة باش يمكن لنا نواجهو هذا التطور.

النقطة الثانية وهو انه هاذ الوضع اللي تنعيشوه وتعيشه بلادنا فتتعيشو عدة دول متقدمة الناتجة كذلك عن الجفاف، حتى هوما تيعيشو أزمة عطش في عدة مناطق، بل خرجو مثلا إيطاليا أخذت حالة الطوارئ المائية بالنسبة لـ 5 ديال الجهات في إيطاليا، فرنسا العديد من (les départements)... إلخ، إذن هاذ الأمر اللي تعرفو بلادنا اليوم تتعرفو العديد من الدول كذلك اللي هي متقدمة في الشيلي... إلخ.

نقطة ثالثة، وهو كلنا متفقين على واحد الأمر اللي هو مهم، وهو أنه اليوم عندنا خيار واحد هو الحفاظ على الماء، ما عدا ذلك راه يمكن لي نقول ليكم بحكم أن الماء هو مصدر الحياة أنه مشى كلشي، إذن من الضروري أننا ننتهو جميعا باش يمكن لينا نواجهو الإشكاليات المطروحة.

صحيح، كانت إشكالية في إنجاز الاستراتيجية ديال 2009-2030 في مجال الماء، وقع تأخر في عدة مشاريع أساسية بالنسبة للبلاد.

صحيح كذلك، أنه اتخذت بعض التدابير وكانت بعض الصعوبات كذلك اللي هي كانت مطروحة، مثلا في القدرة ديال بعض المقاولات لإنجاز بعض السدود... إلخ، كانت هاذ الإشكاليات، ولكن اليوم احنا ما بغيناش نبقاو نشوفو الماضي نشوفو كيفاش يمكن لينا نواجهو هاذ الأمر جميعا بالنسبة للمستقبل، وهذا يتطلب أننا نمشيو في هاذ العديد من الأمور.

النقطة الأولى بالنسبة لسياسة السدود، الحمد لله على سياسة السدود، راه السدود هي اللي مكنتنا أننا يمكن لينا على الأقل نلقاو باش نواجهو هاذ الإشكالات، ونذكركم في 2010 أنه 100% ديال السدود تغطات، وبفضل هذيك السدود بقينا عندنا الإمكانيات باش يمكن لينا نشربو 5 سنين متتالية، هذا أمر كذلك ما ننساوش بأن هاذ السدود تتعطينا الإمكانية ديال التخزين، وبالتالي باش يمكن لينا نواجهو الإشكالية ديال الجفاف حين تأتي.

النقطة الثانية وهو أنه ولكن في نفس الوقت أنا معكم من الضروري أنه غنواصلو فهاذ السياسة ديال السدود عندنا 16 سد، إن شاء الله، اللي احنا انطلقنا فيهم باش يمكن يكونو جاهزين باش نوصلو لـ24 مليار ديال المتر مكعب ديال الإمكانية ديال التخزين.

كاين كذلك نقطة أساسية وجيتو بها كلكم، تتقولو لا يعقل أنه الماء نخليوه يمشي للبحر، وبالتالي ضروري نمشيو في مجال ديال تحويل هاذ الفائض اللي تيمشي للبحر للمناطق اللي هي عندها أكثر انتظارات في هذا الإطار، وهنا يمكن لي نقول ليكم بأن احنا تندرسو باش ننطلقو في هذا العمل إن شاء الله خلال هاذ الحكومة، لأنه تنعتبرو بأنه هاذ الأمر أساسي وغنديرو جهدنا باش هاذ الأمر ينطلق من هنا لآخر السنة، وبالتالي هذا من بين الأمور اللي احنا تنعتبروها أساسية، علاش؟ لأنه كاين واحد الإمكانيات اللي يمكن نستغلوها في المناطق اللي هي عندها خصاص في مجال الماء، وهاذ الماء تيمشي للبحر حرام يمشي للبحر، إذن هذا من بين الأمور، ولكن راه مكلف يتطلب واحد مجهود كبير ولكن احنا تنشتغلو وتنشكر الحكومة برمتها والسيد رئيس الحكومة والسيد وزير المالية والسيد وزير الميزانية ووزير الداخلية تنشتغلو جميعا مع وزارة الفلاحة كذلك باش يمكن لينا نحققو هاذ الأهداف.

نقطة ثانية، كذلك الربط ما بين الأحواض المائية، هذا أمر كذلك مهم، ولكن ضروري نوضعكم فواحد الصورة، احنا اليوم كذلك أنتم عارفين تنديرو دائما ما يسمى بـ"التحليل الاقتصادي"، تنجيو تنلقاو بأن غنديرو واحد الربط باش نحولو الماء مثلا لوجدة من واحد السد اللي هو فالمنطقة ديال الشمال، تنشوفو الماء إلى درنا هاذ المجهود وتيخصو الطاقة باش يوصل تيوصلنا بـ 30 درهم للمتر مكعب، تنفضلو نديرو تحلية المياه اللي هي أقل ثمن بـ7 دراهم ولا 5 دارهم، وبالتالي تنفضلو أنها هاذ التحويل ميكونش، إذن هذا كذلك تيطلب أن يكون واحد البعد اقتصادي وتنشوفو ما هو الأنجع أننا نقوموبه، إذن هذا هو التوجه اللي اخترنا وامشينا فهاذ الاتجاه.

كذلك، بالنسبة لتحلية المياه هاذي سياسة أساسية كانت في البرنامج ديال الاستراتيجية 2009-2030، كان المفروض أنه المحطة ديال الدار البيضاء تكون جاهزة في 2016 وكان المفروض أن المحطة ديال السعيدية تكون جاهزة في 2018 ما جهزاتش، ولكن اليوم، إن شاء الله، احنا غنمشيو فهاذ الإطار وغنزيدو نوسعو الدائرة.

الفكرة اللي تفضلتيو بها أنا متفق معكم 100%، ضروري يكون التضامن ما بين الجبال والمناطق الساحلية، عندنا الإمكانية، الحمد لله، باش أنه نقومو بتحلية المياه في المناطق الساحلية بحكم أن وقع تراجع في التكلفة ديال الإنتاج، واحنا تركزو على الطاقات المتجددة والطاقة الريحية اللي هي أقل ثمن، ولكن بحال اللي تفضل السيد الرئيس كاين إمكانية كذلك، واحنا منفتحين كل الإمكانيات، يمكن نستعملو الطاقة النووية، اللي أساسي وهو أننا تكون عندنا أقل تكلفة، هذا هو المحور اللي تيعطينا الاختيار، وتنفتحو المجال للشركات، يجيبو لنا ولكن اللي ركزنا عليه ضروري استعمال الطاقات اللي هي تكون نظيفة، ومن جهة أخرى كذلك ضروري أن يتم إدراج المقاولات المغربية باش يمكن لنا نطورو القدرات ديالنا المحلية باش ما نبقاوش كذلك في إطار التبعية للشركات الأجنبية، ونقويو القدرات ديالنا الوطنية في هذا

المجال ديال التحلية ديال المياه.

كذلك في مجال القضية اللي طرحتيو بالنسبة للجانب الفلاحي، تيخصنا نذكرو بأنه تدارواحد المجهود كبير في إطار المغرب الأخضر وصلنا لـ 700.000 هكتار اللي تيقومو بالتنقيط أي السقي بالتنقيط، السقي المحوري، دبا في هذه الحكومة بغينا نوصلو لمليون هكتار إن شاء الله من هنا لـ 2026، إذن هذا تيجعل أنه غادي نزيدو نوسعو هذه الدائرة باش نزيدو نطورو هذا المجال، ولكن في نفس الوقت صحيح أنه في إطار هذه عقود الفرشة غادي نشوفو الكيفية ديال تدبير الفرشة، أي أنه كاين تيخصنا نحددو بعض الأسقف، السقف ديال أنه ما يمكنش نتجاوزو واحد المستوى ديال الإنتاج ديال واحد المنتوج اللي غادي يستغل الكثير من الفرشة المائية باش تكون المردودية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في نفس الوقت كذلك نضمنو النجاعة المائية والإمكانيات المائية في هذا الإطار.

وهنا بغيت نقول لكم بأن تنشتغلو مع الوزارات المعنية، درنا اتفاقية مع وزارة الفلاحة عندنا واحد اللجنة مشتركة في مجال الماء وباش نشوفو القدرات المائية اللي كاينة ونشوفو الإمكانيات ديال الإنتاج والبرمجة المستقبلية باش نضمنو هذا التوازن اللي تيخصو يكون في هذا الإطار.

كذلك الشأن مع وزارة الطاقة، كذلك الشأن بالنسبة لإعداد التراب الوطني ضروري أنه يتم إدماج البعد المائي يكون حاضر في التصورات المستقبلية ديال المدن اللي غادي تكون وديال البنايات اللي غادي تكون في المستقبل، وضروري كذلك في إطار هذه البرمجة اللي باغي نمشيو فيها أننا تنوجدو المخطط الوطني للماء في أفق 2050، باش أننا يكون عندنا تصور مستقبلي جماعي وكلشي يشارك فيه، باش يمكن لنا نضمنو أنه هذه الأمور اللي بغينا نديروها دبا تنتكلمو مثلا على الهيدروجين باش غادي نديرو الهيدروجين إذا ما كانش الماء؟ مزيان الطاقة الشمسية كاينة، مزيان الطاقة كذلك الريحية كاينة، ولكن كاين ضروري الماء باش يمكن ندير الهيدروجين.

أكثر من ذلك، هذه الطاقة اللي غادي نتجو بغينا أنه ماشي نصدروها، بغينا أن واحد النسبة تبقى في المغرب باش نقومو بتحلية المياه بأقل تكلفة ونجعلو أنه نخزنو في الواقع هذه الطاقة الشمسية أو الطاقة الريحية في الماء، لأن هذا نوع من التخزين ونستغلو المواطنين بأقل تكلفة وهذا غادي يساعدنا باش نضمنو كذلك التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للجميع.

وكذلك في إطار هذا البعد احنا تفضلتو وطرحتو واش النجاعة المائية حاضرة في التصورات ديالنا، يمكن لي نقول لكم بأن مشروع القانون الجديد ديال المناطق الصناعية فتم إدراج فيها النجاعة المائية زيادة على النجاعة الطاقية، أي أنه اليوم اللي غادي يديرواحد الاستثمار في المجال الصناعي ضروري أنه يقوم بمعالجة المياه العادمة، ضروري أنه يتدار في بعض المناطق بحال دبا المكتب الشريف للفوسفاط في فوسبوكراع أنها تستغل تدير تحلية المياه بالنسبة لحاجياتها الصناعية... إلخ، إذن هذا هو التصور المستقبلي اللي احنا منخرطين فيه في هذه الحكومة بالنسبة لهذا المجال.

كذلك الشأن بالنسبة للسياحة غادي نديرو اتفاقية، غادي نديرو اتفاقية كذلك مع الإدارات، يمكن نقول لكم 5% ديال المياه فهي تتمشي في الإدارات في التعليم... إلخ، إذن يمكن كذلك نقلصو من الاقتصاد هنا احنا في الوزارة درنا برنامج خاص باش نقلصو من الاستهلاك ديال الماء.

وكذلك بغيت نقول لكم رؤساء الجماعات احنا بغينا ننخرطو معهم كذلك وندير اتفاقيات، تنتكلمو على إنتاج الماء ولكن كذلك كيفاش يمكن لنا نقتصدرو الماء ونقتصدو الطلب، لأن في بعض المناطق كاين العديد من الضياع، وراه كاين واحد الدورية، إن شاء الله، غادي تخرج ديال وزارة الداخلية اللي تطلب باش ما يبقاش استعمال الماء الصالح للشرب بالنسبة للسقي ديال المساحات الخضراء بالنسبة للعديد، السقي كذلك ديال الشوارع إلى آخره، هذا ثاني تيخصنا نحسنو الأداء ديالنا ونختارو النباتات اللي ما تتطلبش بزاف الماء، هذا كذلك تيدخل في إطار ديال الاقتصاد في الماء والترشيد والنجاعة المائية.

بالنسبة للنقطة اللي تفضلتو بها، اللي هي مرتبطة بهاذ القضية ديال شرطة المياه والمشاكل اللي هي مطروحة بالنسبة للآبار اللي هي كذلك غير مرخصة، أنا بغيت نأكد لكم احنا الهدف ديالنا ملي درنا هذاك الجرد دار، انتم عارفين هاذ القضية ديال الطفل ريان، رحمه الله، وكان ضروري يتدار هذاك الجرد باش نعرفو أن كاين العديد من الآبار اللي هي ما عندهاش السلامة، الشروط ديال السلامة غير متوفرة فيها.

ولكن في نفس الوقت تبين بأن كاين واحد الإشكالية كبيرة اللي هي مطروحة ببلادنا، وبالتالي هنا اللي بغينا نغيرو، نغيرو هاذ الأمر، كيفاش غنغيروه؟ احنا هاذ الأمر ضروري نلقاو لو حلول، ولكن الحلول الأساسية بالنسبة لنا الهدف وهو أننا، أولا، نديرو هذاك الشباك الوحيد، باش أي واحد مثلا ما يضطرش يمشي باش يأخذ الرخصة أو ينتظر شهرين، ثلاثة شهور أننا نغيرو القانون باش نسهلو المأمورية بالنسبة للقضية ديال الترخيص، معلوم في الحدود الإمكانيات، ولكن اللي مهم هو تكون العدادات في الآبار باش نعرفو أشنو كاين، الإمكانيات اللي هي مطروحة في هذا المجال باش يكون واحد التدبير يكون معقلن.

احنا الهدف ديالنا ما يخلصو لنا والو، اللي أساسي وهو أننا نعرفو بالضبط باش يمكن لنا احنا ندبرو الإمكانيات المائية ديال البلاد.

من جهة أخرى، كذلك درنا واحد الاتفاقية مع رئاسة النيابة العامة من

أجل إيلاء أهمية قصوى للمحاضر التي تيحررو ها كذلك الشرطة ديال المياه، وبغينا في هاذ العمل كذلك أننا نزيدو نطورو هاذ شرطة المياه، ولكن أنا نقول لكم، نعياو ما نديرو إلى ما كانش واحد الوعي راه ما غنوصلو لحتى حاجة، وهذا اللي تيطلب منا أننا نعملو جميع في هاذ

المجال بالنسبة للتوعية.

احنا تكلمنا كذلك بسرعة على النقطة المرتبطة بالموارد البشرية، اللي يمكن لي نأكد لكم بأن احنا عندنا واحد الرغبة، تنتمنى، إن شاء الله، بالنسبة للقانون المالية المقبل مشروع قانون اللي تعطانا إمكانيات ديال التزويد وتطوير الإمكانيات ديال الموارد البشرية بالنسبة للوزارة، لأن هاذ السنة كان عندنا "صفر" ديال مناصب الشغل المحدثة، رئيس الحكومة أعطانا 15 منصب شغل إضافي، ولكن الحاجيات أكبر خصوصا في هاذ الظروف اللي تنعيشو، خصوصا بالنسبة للأحواض المائية كذلك، هذا تيطلب واحد المجهود خاص، وكذلك احنا ما يمكن لنا نمشيو إلا في إطارتشاركي، الهدف ديالنا وهو أن هاذ التدبير المستقبلي ما يكون إلا في إطارتشاركي مع النقابات ومع كل الفاعلين في هاذ المجال.

أخيرا، التوعية راه درنا واحد الحملة، انطلقنا فيها، وكذلك الوكالات فهي كلها معبأة في هذا المجال، ودرنا واحد القضية، واللي غادي نطلب منكم تنخرطو معنا فيها، غادي نديرو واحد المنصة رقمية باش أي واحد اللي دارواحد المجهود في هاذ المجال ديال إما التوعية إما ديال الاقتصاد في الماء أو لا كذلك عمل اللي هو ديال تعبئة المياه إلى آخره، أننا نعرفو به، ويكبرو البيبان بأن راه كلنا منخرطين فهاذ الهدف، الهدف ديالنا الأسمى وهو، وغادي نركز عليه: "لا للتبذير ونعم للاستهلاك المسؤول".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على المساهمة القيمة في فعالية هته الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة.

شكرا للسيدين الوزيرين.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين.

رفعت الجلسة.